إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 522 أيار/مايو 2024
www.uabonline.org/Magazine

مؤتمر «تحديات الإمتثال للقوانين الدولية» خارطة طريق لتحفيز علاقة المصارف العراقية بالبنوك المراسلة

رئيس الوزراء العراقي محمد شيّاع السوداني:

الإصلاح الإقتصادي والمالي يحتاج نظاماً مصرفياً رصيناً

الحكومة تحرص على استقلالية البنك المركزي

حددنا نقاط الخلل في النظام المصرفي

بنك مصر BANQUE MISR | KIB | KURDISTAN | QNB | البنك العربي ARAB BANK
KIB | مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK | بنك الإسكان Housing Bank | البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT | بنك القاهرة Banque du Caire

خدمات ومنتجات رقمية وجودة شاملة
العلامة التجارية المصرفية الأعلى قيمة في الشرق الأوسط
- براند فاينانس
QNB
60
Brand Finance®
qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصـــارف العربيـة

والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)

زياد خلف عيد
(العراق)

عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

ناجي غندري
(تونس)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

لزهر لطرش
(الجزائر)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

طارق فايد
المصارف المشتركة

(الامارات العربية المتحدة)

صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

خطة إتحاد المصارف العربية لتحفيز علاقة المصارف العراقية بالبنوك المراسلة 7

موضوع الغلاف

- رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني يستقبل وفد إتحاد المصارف العربية 8
- إجتماعات ثنائية سبقت أعمال المؤتمر في بغداد 10
- حفل إستقبال سبق انعقاد المؤتمر 11
- إفتتاح مؤتمر التحديات في العراق 13
- تكريم محافظ البنك المركزي ورئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية 17
- جلسات المؤتمر: تناقش الواقع الإقتصادي العراقي 18
- إتحاد المصارف العربية يكرم المؤسسات المصرفية والمالية الراعية 31
- على هامش المؤتمر: آراء قيادات مصرفية و عربية لتطوير القطاع المصرفي 35
- مقابلة د.وسام فتوح مع الإخبارية العراقية 36

تقرير

- طريق التنمية سكة تعاون إقتصادي واعد 38

الملتقيات والندوات

- ملتقى «الأمن الإقتصادي العربي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية» 42
- جلسات عمل ملتقى الأمن الإقتصادي العربي في بيروت 64-49

الأخبار والمستجدات

- مذكرة تفاهم بين العراق وتركيا وقطر والإمارات للتعاون في مشروع «طريق التنمية» 65
- المنتدى الإقتصادي العالمي في الرياض 66
- أكبر 30 بنكاً في الشرق الأوسط 67
- أقوى مديري الأصول في الشرق الأوسط 2024 67
- قطر تشارك في إجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية 68
- بنك الإعتماد اللبناني أول مصرف رقمي في لبنان 72
- مجموعة الحبتور تعلن عن إطلاق قناة تلفزيونية جديدة 74
- تعيين طارق السدحان رئيساً تنفيذياً جديداً لـ «الأهلي السعودي» 74

رئيس مجلس الإدارة
محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام حسن فتوح

مديرة إدارة المجلة
رجاء كموني

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110 / بيروت - لبنان / هاتف: 961 1 377800

فاكس: 961-1-364955 /961-1-364952 / بريد إلكتروني: magazine@uabonline

موضوع الغلاف

الملتقيات والندوات

تقرير

- أرباح مجموعة **QNB** القطرية تنمو 7 **%** 76
- الشيخ مكتوم بن محمد يلتقي الرئيس والمدير التنفيذي لـ «ستيت ستريت» 76
- نمو أرباح البنك العربي في الربع الأول من العام 2024 77
- أرباح «الكويت الدولي» ترتفع 74 **%** 77
- بنك القاهرة يربح 6.7 مليارات جنيه في العام 2023 79
- إتفاقية بين بنك مصر وفيزا 80
- «الأهلي المصري» الأول في السوق المصرفية المصرية 82
- «الكويت الوطني» يحقق أرباحاً صافية بقيمة 146.6 مليون دينار 84
- 140.8 مليون دينار صافي أرباح بنك الإسكان 86
- «بوبيان يطلق تقريره حول الإستدامة 86

نشاط الإتحاد

- دورات تدريبية لإتحاد المصارف العربية 87

الدراسات والأبحاث والتقارير

- تركيا تتمتع بأعلى معدلات العملات المشفرة في العالم 69
- د. جهاد أزعور: فريق صندوق النقد الدولي يعود إلى بيروت لتفعيل الدعم التقني 70

Article / News

- «Undelivered» becomes one of Aramex's most talked about campaigns 89
- Deloitte Launches Kiyadat to Advance GCC 90
- Malaysia' s central bank projects 4% - 5% GDP growth in 2024 91

الأخبار والمستجدات

الدراسات والأبحاث والتقارير

نشاط الإتحاد

KIB
بنـك للحيـاة

BLACK
عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك

خطة إتحاد المصارف العربية
لتحفيز علاقة المصارف العراقية بالبنوك المراسلة

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

أضاء مؤتمر «التحديات التي تواجه المصارف العربية في الامتثال للقوانين والتشريعات الدولية لتلبية متطلبات البنوك المراسلة»، في بغداد على مجموعة من التحدّيات التي تُواجه البنوك العراقية والتي تعوّق تطورها ومواكبتها للنظام المصرفي العالمي، وتتعلق بالإمتثال للقوانين والمعايير الدولية، وفي هذا السياق إقترح إتحاد المصارف العربية مجموعة نقاط لمواجهة المصارف العراقية معايير الإمتثال وتحفيز علاقاتها مع البنوك المراسلة وتعزيز الثقة بالمصارف العراقية، من بينها أنّه يتوجب على المصارف العراقية الإستثمار في البنى التحتية القوية، وتبنّي التكنولوجيا المتطورة، وهو ما يؤدي لتغيير قواعد اللعبة في مجال الإمتثال، حيث هناك برامج كثيرة تعتمد على الذكاء الإصطناعي وتساعد على تحليل البيانات والإمتثال، إضافة إلى ضرورة إعتماد مبدأ الشفافية في العمليات المصرفية وإعداد التقارير المالية؛ لبناء ثقة مستدامة مع المجتمع الدولي، وإعداد خطة وطنية شاملة لتنمية القدرات والتدريب والتأهيل وخصوصاً في مجال الإمتثال من خلال إنشاء لجنة تحت مسمّى اللجنة الوطنية لتنمية القدرات والتدريب والتأهيل، تكون بالتعاون بين إتحاد المصارف العربية ورابطة المصارف الخاصة العراقية بإشراف البنك المركزي العراقي.

في هذا الوقت، تجتاز المنطقة العربية أخطاراً مصيرية ناجمة عن الحروب والصراعات السياسية، مما يزيد من مخاطر عدم اليقين في آفاق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وينجم عنها إنطباعات إقتصادية حادة على العديد من الدول العربية.

لذا يحرص إتحاد المصارف العربية على تتبع قوانين الإمتثال والتشريعات الدولية الحديثة، والتي تُصدرها المؤسسات والسلطات الرقابية الدولية، نذكر منها لجنة بازل، ومجموعة العمل المالي الدولية (FATF، Financial Action Task Force)، والتي أصدرت التوصيات الـ 40 لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. علماً أن هناك قرارات وقوانين أميركية عابرة للحدود صادرة من وزارة الخزانة، لذا فإن تحدّيات الإمتثال تشكل حالة مستمرة للقطاع المصرفي في العالم، وليس للقطاع المصرفي العربي فقط.

وعليه، فإن القوانين تتطوّر وفق تطور بنية الأعمال، والجرائم المالية أيضاً، إذ إن المجرمين الماليين يحاولون دائماً أن يخرقوا الأنظمة المصرفية في الدول، ولا سيما على صعيد كل الجرائم المالية الإلكترونية بما فيها غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلينا ألاّ ننسى أن هناك عقوبات دولية فُرضت على مصارف أوروبية، لا بل أكبر عقوبة دولية فُرضت على مصرف فرنسي («بي إن بي باريبا»)، منذ نحو 10 سنوات، حيث أقرّ بذنبه مسدّداً غرامة قدرها 8.9 مليارات دولار إلى واشنطن. علماً أننا لم نسمع حتى تاريخه عن عقوبات على مصارف عربية على هذا النحو.

في المحصّلة، إذا كانت موجودات القطاع المصرفي العربي قد بلغت نحو 4.5 تريليونات دولار، فيما بلغ حجم الودائع في هذا القطاع نحو 2.8 تريليون دولار، كما أن حجم القطاع المصرفي العراقي متطوّر جداً، إذ إن إجمالي الودائع في هذا القطاع تفوق الـ 100 مليار دولار، فإن ذلك يُحفّزنا على تفعيل عمل المصارف العربية ولا سيما العراقية منها، إذ إن العراق يستورد بقيمة 70 مليار دولار، ويجب أن تُغطّى هذه الأموال من خلال قطاع مصرفي متين، حيث يفتح إعتمادات ويتعاون مع النظام المالي العالمي، كما مع المؤسسات الدولية، في ظل حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا الذي يبلغ نحو 16 مليار دولار، فيما يُقبل العراق على طريق التنمية الدولي. من هنا على القطاع الخاص أن يكون جاهزاً لهذه التطورات وتمويل هذا الإقتصاد وتحقيق النمو المنشود.

على هامش مؤتمر «التحديات التي تواجه المصارف العربية» في بغداد

رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني يستقبل وفد إتحاد المصارف العربية برئاسة الأمين العام د. وسام فتوح

رئيس الوزراء العراقي مستمعاً إلى الأمين العام د. فتوح في شرحٍ عن القطاع المصرفي العربي عموماً والعراقي خصوصاً

على هامش مؤتمر «التحديات التي تواجه المصارف العربية في الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية، وتلبية متطلبات البنوك المراسلة» الذي نظّمه إتحاد المصارف العربية على مدار يومين في العاصمة العراقية بغداد، تحت رعاية محافظ البنك المركزي العراقي د. علي العلاق، وبالتعاون مع «المركزي العراقي»، ورابطة المصارف الخاصة العراقية، إستقبل رئيس مجلس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، وفد إتحاد المصارف العربية، برئاسة الأمين العام للاتحاد، د. وسام فتوح، مؤكداً، «أن المصارف العراقية تسير اليوم على الطريق الصحيح في تعاملاتها الخاصة بالتحويلات المالية، وأن تنسيق السياسة المالية والنقدية مع البنك المركزي مستمر».

وذكر بيان للمكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي، أن «السوداني رحّب بإنعقاد مؤتمر المصارف العربية في بغداد، معبّراً عن سعادة العراق بإحتضان المؤتمرات العربية، التي تؤكد عودة العراق لأخذ مكانته الطبيعية في المنطقة والعالم».

وأكد السوداني أن «عملية الإصلاح المالي والإقتصادي، التي تبنّتها الحكومة، لا يُمكن أن تحدث من دون نظام مصرفي رصين منسجم مع العالم»، مشيراً إلى أن «الحكومة وضعت هذا الأمر ضمن عملها الخاص بالتطوير والإصلاح منذ يومها الأول، وأن المصارف العراقية تسير اليوم على الطريق الصحيح في تعاملاتها الخاصة بالتحويلات المالية، وأن تنسيق السياسة المالية والنقدية مع البنك المركزي مستمرّ، مع الحفاظ على إستقلالية البنك».

وأشار السوداني إلى أن «سياسة الوضوح، التي إعتمدتها الحكومة، ساعدت في معرفة نقاط الخلل في النظام المصرفي وعملت على إصلاحها»، منوّهاً بأن «مشروع طريق التنمية أحد أوجه التكامل الإقتصادي في المنطقة»، حيث رحب السوادني بعقد ورشة عمل مصرفية لمناقشة دور المصارف في المشروع، وفي إنشاء المدن الصناعية على مسار الطريق.

د. فتوح

من جانبه، أشاد الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح بـ «إجراءات الحكومة في إصلاح القطاع المصرفي؛ لكونها إجراءات واضحة تستهدف تمتين وتعزيز عمل هذا القطاع»، معبّراً عن تقديره «خطوات الحكومة الداعمة للقطاع الخاص، وتعزيز دوره في التنمية المستدامة والشراكات الدولية والإقليمية»، مؤكداً «أن بيئة العراق جيدة وتشجع على الاستثمار والبلد يمتلك دوراً محورياً في القطاع المصرفي العربي».

رئيس الوزراء العراقي محمد شيّاع السوداني و د. فتوح ورئيس رابطة المصارف العراقية الخاصة وديع الحنظل والمهندس زياد خلف والأستاذ عبد الحليم العجيلي يتوسطون وفد إتحاد المصارف العربية في بغداد

وقال د. فتوح: «إن القطاع المصرفي العراقي عريق، وله دور محوري في المنطقة، وهناك إستثمارات وبنوك عربية موجودة داخل السوق المصرفية العراقية».

وأضاف د. فتوح: «لقد تشرفنا بلقاء رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني الذي أكد أهمية الإستثمارات العربية والمصارف العربية داخل العراق، ونحن نرى أن ذلك ممكناً نظراً إلى البيئة الجيدة والمشجّعة التي تؤهّل المستثمرين للدخول إلى هذا السوق والقيام بالإستثمارات».

وأشار د. فتوح إلى «أن التعاون العربي المصرفي مهم، لكنه لا يزال دون مستوى الطموح، ويقوم اتحاد المصارف العربية بدور فعّال عبر إعطاء صورة صحيحة للإصلاح المصرفي، والإصلاح الإقتصادي اللذين تحتاجهما بعض الدول العربية كلبنان واليمن»، لافتاً إلى «أن جميع المصارف العراقية الحكومية والخاصة هي أعضاء لدى الإتحاد منذ تأسيسه، والقطاع يمتلك 500 مصرف داخل العالم العربي، 400 منها عضو في إتحاد المصارف العربية، وبعض المصارف لا يحق لها العضوية إذا كانت نسبة الإستثمار الأجنبي في المصارف أكثر من نسبة الإستثمار العربي»، موضحاً «أن المصارف العربية برأس مال عربي كامل يحق لها أن تكون من الأعضاء في إتحاد المصارف العربية، ونحن نمتلك أعضاء في 20 دولة عربية».

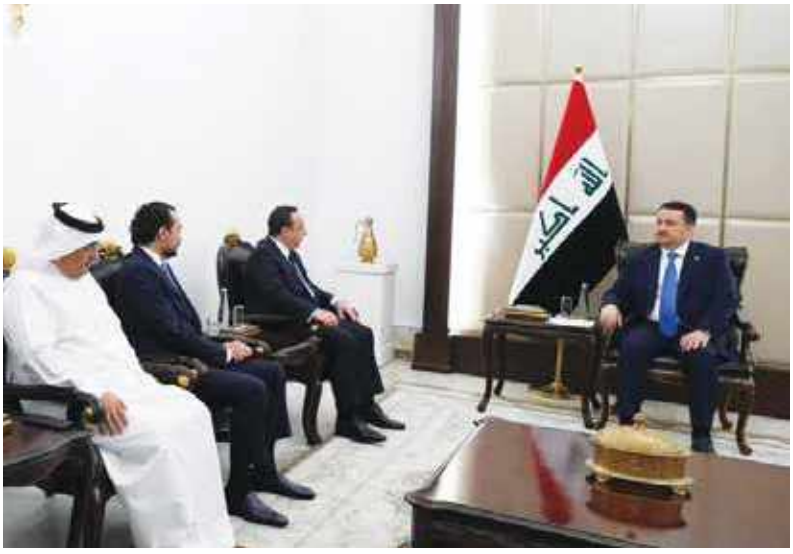

رئيس الوزراء العراقي مجتمعاً مع وفد إتحاد المصارف العربية

إجتماعات ثنائية سبقت أعمال المؤتمر في بغداد

سبق أعمال مؤتمر «التحديات التي تواجه المصارف العربية في الامتثال للقوانين والتشريعات الدولية وتلبية متطلبات البنوك المراسلة»، تحت رعاية محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلاق، وتنظيم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع رابطة المصارف الخاصة العراقية في العاصمة العراقية بغداد، على مدار يومين، إجتماعات ثنائية شملت المحافظ الدكتور علي العلاق ورؤساء الوفود العراقية والعربية.

من اليمين: د. عمار خلف، المهندس زياد خلف، د. وسام فتوح مصافحاً محافظ البنك المركزي العراقي د. علي العلاق، ووديع الحنظل

المحافظ د. علي العلاق، و د. سحر نصر

سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في بغداد سالم عيسى الزعابي و د. وسام فتوح الأمين العام

د. عمار خلف، المهندس زياد خلف، وعدنان آل إسماعيل عضو مجلس الإدارة – بنك أبو ظبي التجاري – مصر

عدنان آل إسماعيل، المحافظ د. علي العلاق و رجاء كموني

حفل إستقبال سبق انعقاد المؤتمر

حوار ثنائي بين د. علي العلاق و د. وسام فتوح

السفير سالم عيسى الزعابي، وديع الحنظل ود.علي العلاق مصافحاً نوري الحنظل

حوار بين المهندس زياد خلف ووديع الحنظل

عبدالحكيم العجيلي مصافحاً وديع الحنظل

المحافظ د.علي العلاق متوسطاً علي طارق و رجاء كموني

قيادات مصرفية عراقية وعربية مشاركة في إفتتاح المؤتمر

MoneyGram

أرسل واستلم أموالك
في أكثر من
200
دولة ومنطقة

SEND & RECEIVE MONEY IN
200+
COUNTRIES & TERRITORIES

سريع
Fast

آمن
Secure

موثوق
Reliable

MoneyGram and the Globe are marks of MoneyGram. ©2024 MoneyGram.

تحت رعاية البنك المركزي العراقي
وتنظيم إتحاد المصارف العربية ورابطة المصارف الخاصة العراقية في بغداد

مؤتمر «التحديات التي تواجه المصارف العربية في الامتثال للقوانين والتشريعات الدولية وتلبية متطلبات البنوك المراسلة»

قيادات المصارف العراقية والعربية في افتتاح « مؤتمر التحديات التي تواجه المصارف العربية» في بغداد

أظهرَ مؤتمر «التحديات التي تواجه المصارف العربية في الامتثال للقوانين والتشريعات الدولية لتلبية متطلبات البنوك المراسلة»، تحت رعاية محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلاق، وتنظيم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع رابطة المصارف الخاصة العراقية في العاصمة العراقية بغداد، على مدار يومين، التحدّيات التي تُواجه البنوك العراقية والتي تعوّق من تطورها ومواكبتها للنظام المصرفي العالمي، وتتعلق بالإمتثال للقوانين والمعايير الدولية، مما يؤثر على فتح المؤسسات المالية المحلية على المستوى الدولي، مؤكداً أن الحكومة العراقية تدعم الإنتقال بالبلاد من الإعتماد على الإيرادات النفطية إلى الإقتصاد المتنوّع، إذ إن الإقتصاد الأحادي تزاحمه المخاطر، أما الإقتصاد المتنوع فحليفه النجاح، في حضور شخصيات حكومية ونيابية وعدد من المسؤولين المصرفيين والإقتصاديين العرب.

تحدث في الإفتتاح كل من: محافظ البنك المركزي العراقي، د. علي العلاق، ورئيس إتحاد المصارف العربية، محمد الإتربي، في كلمة القاها بالنيابة عنه عضو مجلس إدارة الإتحاد ممثل المصارف العراقية، رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي، زياد خلف، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، ورئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية وديع الحنظل، ورئيس مجلس ادارة جمعية المصارف العمانية عبد الحكيم بن عمر العجيلي.

المحافظ د. علي العلاق

في الكلمات، أعلن محافظ البنك المركزي العراقي، د. علي العلاق: «أن القطاع المصرفي يشهد تطورات نوعية كبيرة»، داعياً إلى «التعاون والتنسيق بين البنوك المركزية العربية والمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية لتحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي»، وقال: «إن البنوك المركزية واجهت تحديات متزايدة بعد عقود من الوظائف والمهمات التقليدية والتي يُمكن أن تكون أقرب إلى السكون، حتى حملت كل فترة تحديات مختلفة إستدعت منهجاً خاصاً في مواجهتها»، لافتاً إلى أنه «بعد فترات طويلة من الإنخفاض في أسعار الفائدة والتضخم، بدأ الإقتصاد العالمي يُواجه مرحلة تتّسم بإرتفاع التضخُّم وإرتفاع مستويات الدين العام والدين الخاص،

ما دعا البنوك المركزية إلى أن تتلمس الحاجة الملحة، لإدراج الإستقرار المالي وبواعث القلق حيال الإنكماش ضمن نماذجها الإقتصادية وإستحداث أدوات غير تقليدية للتعامل معها».

ورأى د. العلاق أن «الأزمة المالية في العام 2008 أعقبتها سلسلة من التحديات، حيث إرتفع الدين العام والإندفاع نحو رفع الفائدة لمواجهة تهديدات التضخم، لما يجعل خدمة الدين العام أكثر تكلفة، وهنا يُصعّب التوازن في تحقيق أهداف متقاطعة تصعب المقاربة في ما بينها»، لافتاً الى أنه «منذ أزمة كورونا بدأ واضحاً أن السياسة المالية العامة يُمكن أن تصلح أحد العوامل الدافعة لزيادة التضخم».

وأوضح د. العلاق أن «طبيعة الصدمات ووتيرة حدوثها تغيّرت محلياً ودولياً، حيث كانت الصدمات تاريخياً تحدث بسبب زيادة الطلب أو إنخفاضه بإستثناء صدمات العرض والذي يُعرف بالركود التضخمي في سبعينيات القرن الماضي»، لافتاً الى أن «هناك صدمات عديدة اليوم منها الطلب مقابل العرض، والمخاطر الخاصة مقابل المخاطر النظامية، والصدمات العابرة مقابل الدائمة، مما يتطلب منهجاً معدلاً في مواجهة التغيّرات المفاجئة وغير المتوقعة».

وذكر د. العلاق أن «البنوك المركزية تُواجه تحديات جديدة في التفاعل بين الإستقرار المالي والنقدي، في ظل هيمنة السياسة المالية العامة وإضطرار البنوك المركزية الى تسهيل ديون الحكومات المفرطة، على حسب الضبط المالي الذي يستلزم تقليص الإنفاق أو زيادة الإيرادات المحلية أو كليهما»، موضحاً أن «القطاع المصرفي العراقي شهد عبر 10 سنوات منصرمة تطورات نوعية كبيرة استجابة لمتبنيات وسياسات البنك المركزي العراقي، حيث أدخلت وطبقت للمرة الأولى مفاهيم وممارسات قواعد الإمتثال والحوكمة وادارة المخاطر والرقابة الإحترازية والرقابة المبنية على المخاطر وإدارة الجودة الشاملة واستمرارية الاعمال والخدمات الرقمية والشمول المالي».

محافظ البنك المركزي العراقي، د. علي العلاق:
نُواجه تحدّيات كبيرة ومتصاعدة تتمثل بالإمتثال للقوانين والتشريعات والمتطلّبات والمعايير الدولية

وخلص د. العلاق إلى أنه «رغم كل هذه التطوُّرات، تبقى هناك تحدّيات كبيرة ومتصاعدة تتمثل بتحدّيات الإمتثال للقوانين والتشريعات والمتطلبات والمعايير الدولية»، معتبراً أن «هذه التحديات لها صلة وتأثير مباشر على انفتاح المؤسسات المالية المحلية على مثيلاتها الدولية»، مؤكداً أنه «بقدر ما يُحققه كل ذلك من تحقيق التواصل والإرتباط مع العالم الخارجي، فإنه بلا شك يحمل تحديات وآثار كثيرة».

جانب من الحضور المصرفي والمالي العراقي والعربي في افتتاح المؤتمر

المهندس زياد خلف ممثلاً الإتربي

رئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي ممثلاً بالمهندس زياد خلف:
تحقيق الإزدهار يتطلّب إستراتيجيات متكاملة تشمل التعاون لمواجهة المخاطر في القطاع المصرفي

د. فتوح

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
لإنشاء لجنة وطنية لتنمية القدرات والتدريب والتأهيل وتوثيق السياسات والضوابط الداخلية للإمتثال المصرفي

بدوره، قال رئيس إتحاد المصارف العربية، محمد الإتربي، في كلمة القاها بالنيابة عنه عضو مجلس إدارة الإتحاد ممثل المصارف العراقية، رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي، زياد خلف: «إن العراق، الأرض الخصبة، وفيها الرهان على المستقبل وهو رهان رابح، حيث فرص النجاح لا سقف لها»، مشيراً إلى أنه «مع انتهاء الربع الأول من العام 2024، لا تزال منطقتنا، بل والعالم بأسره يسيران على حبل مشدود بين نقطتي الأمن والتنمية».

وأضاف الإتربي: «أن تحقيق الإزدهار، يتطلّب إستراتيجيات متكاملة تشمل التعاون لمواجهة المخاطر، وخصوصاً في ما يتعلق بالقطاع المصرفي، وتعزيز الإستثمارات لتحقيق التنمية المستدامة»، مشيراً إلى «أن الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية، ليس مجرّد ضرورة قانونية وليس مجرد إلتزام، بل هو إستثمار في الثقة والإستقرار الإقتصادي، وإستثمار يعكس إلتزامنا بالشفافية والنزاهة ومسؤوليتنا لضمان حماية المصالح المالية، إنه بإختصار أساس النجاح والإستدامة في الأعمال».
وأكد الإتربي أنه «ينبغي للنهضة الإقتصادية في المنطقة أن تدفع الإقتصاديين إلى إدراك اللحظة التاريخية في العراق، رابع أكبر إقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تلك هي لحظة النمو الحقيقي والإزدهار التي ستجمعنا»، مشيراً إلى «أن طريق التنمية الإستراتيجي، ليس مشروعاً طوله 1200 كم من السكك الحديدية، بل ركيزة للإقتصاد المستدام، يخدم المنطقة ويحقق التكامل الإقتصادي، ويُعزّز من قدرتها في مواجهة التحدّيات الإقتصادية».

بدوره، إقترح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح مجموعة نقاط لمواجهة المصارف العراقية معايير الإمتثال وتحفيز علاقاتها مع البنوك المراسلة وتعزيز الثقة بالمصارف العراقية، بينها «يتوجب على المصارف العراقية الإستثمار في البنى التحتية القوية، وتبنّي التكنولوجيا المتطورة، وهو ما يؤدي لتغيير قواعد اللعب في مجال الإمتثال، حيث هناك برامج كثيرة تعتمد على الذكاء الإصطناعي وتساعد على تحليل البيانات والإمتثال.

إضافة إلى ضرورة إعتماد مبدأ الشفافية في العمليات المصرفية وإعداد التقارير المالية؛ لبناء ثقة مستدامة مع المجتمع الدولي، وإعداد خطة وطنية شاملة لتنمية القدرات والتدريب والتأهيل وخصوصاً في مجال الإمتثال من خلال إنشاء لجنة تحت مسمّى اللجنة الوطنية لتنمية القدرات والتدريب والتأهيل، تكون بالتعاون بين إتحاد المصارف العربية ورابطة المصارف الخاصة العراقية بإشراف البنك المركزي العراقي».

وأشار د. فتوح إلى «أن مهام هذه اللجنة تتضمّن أيضاً 4 نقاط مهمة، الأولى تدور حول التدريب والتأهيل للكوادر العربية وبناء القدرات في موضوع الإمتثال، والثانية حول تقديم الإستشارات والدعم وإختيار برنامج الإمتثال يكون خاصاً بكل مصرف، والثالثة تتمثل بتشكيل قوة تأثير متواصل لتطوير علاقات المصارف العراقية مع الجهات الدولية ولا سيما الأميركية، والرابعة حول توثيق السياسات والضوابط الداخلية للإمتثال المصرفي».

ورأى د. فتوح «أن التحدّيات المالية والمصرفية التي عانى منها العراق مؤخراً عديدة، رغم جهود البنك المركزي العراقي»، معتبراً «أن المصارف العراقية تتعامل مع شبكة معقدة»، مشيراً إلى «أن المنطقة العربية تجتاز أخطاراً مصيرية ناتجة عن الحروب والصراعات السياسية الأخرى، مما يزيد من مخاطر عدم اليقين في آفاق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وينتج عنه إنطباعات إقتصادية حادة على العديد من الدول العربية».

الحنظل

رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية وديع الحنظل:
دعم المصارف الخاصة لضمان إستمرار عملها
وفتح آفاق العمل المصرفي بشكل أوسع

وقال رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية وديع الحنظل: «إن المنطقة العربية تشهد تحدّيات كبيرة على كافة المستويات، منها الإقتصادية وتحديات العمل المصرفي على وجه الخصوص في العراق من حرمان في التعامل بالعملة العالمية الأساسية وهي الدولار»، مشيداً بجهود الحكومة العراقية، والبنك المركزي العراقي في «حل هذه الإشكاليات مع الجانب الأميركي وخصوصاً ما نجم عن زيارة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، إلى واشنطن، ولقاء عدد من الشخصيات الأميركية والمخرجات التي حدّدت تحديد لجنة للمراجعة ووضع خارطة طريق للحلول».
ودعا الحنظل كلاً من الحكومة العراقية والبنك المركزي، الى «العمل على تعزيز القطاع المصرفي الخاص، من خلال دعم المصارف الخاصة بشكل العام والمصارف المحرومة بشكل خاص لضمان إستمرار عملها وفتح آفاق العمل المصرفي بشكل أوسع، سواء داخل العراق أو المساعدة ببناء علاقات متينة مع المؤسسات المالية الدولية».

العجيلي

رئيس جمعية المصارف العُمانية عبد الحكيم بن عمر العجيلي:
عدم الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية ولاسيما الأميركية
ينجم عنها مخاطر سمعة كبيرة للدول

وأكد رئيس مجلس ادارة جمعية المصارف العمانية عبد الحكيم بن عمر العجيلي «أن عدم إمتثال المصارف للقوانين والتشريعات الدولية قد يُعرّضها إلى مخاطر كبيرة»، موضحاً «أن العراق حقق خطوات إقتصادية متقدمة».

وقال العجيلي: «إن مستقبل العلاقات الخارجية للعراق رائعة، والجميع يريد أن يصل بهذه العلاقات إلى مستقبل أفضل للشعبين العراقي والخليجي».
وأضاف العجيلي: «نتطلع إلى مزيد من التنسيق بين المصارف العربية وزيادة التعاون بين البنوك المركزية العربية، وإحراز مستوى عال من تقارب بين السياسات النقدية وكفاءة الأداء المصرفي».

وأكد العجيلي أن «عدم الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية والصادرة من الهيئات الرقابية الدولية لاسيما الأميركية ينجم عنها مخاطر سمعة كبيرة للدول بشكل عام وللمصارف بشكل خاص، والتي تؤدي إلى قطع علاقتها بالمصارف المراسلة أو إزالتها من الوجود»، مشيراً إلى «ضرورة توسيع المعلومات والعلاقات بين القطاع المصرفي والهيئات الرقابية والقضائية والامنية، وعدم تعرُّضها إلى التهميش لفئات كبيرة مما يعوق تقدمها»، موضحاً أن «العراق حقق خطوات متقدمة من خلال سياسات فعّالة إنتهجتها الحكومة العراقية، والكثير من الإصلاحات لتنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاع المصرفي».

إتحاد المصارف العربية يكرّم
محافظ البنك المركزي العراقي د. علي العلاق
ورئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية وديع الحنظل

في ختام كلمات الإفتتاح، كرّم إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام الدكتور وسام فتوح، محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلاق، راعي المؤتمر، مقدماً له الدرع التقديرية للإتحاد.
كما كرّم الإتحاد ممثلاً بالدكتور فتوح، رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية وديع الحنظل مقدماً له الدرع التقديرية.

محافظ البنك المركزي العراقي د. علي العلاق يكرّم الإتربي
ممثلاً بالمهندس زياد خلف ود. فتوح

من جهة أخرى، كرّم محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلاق، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي، تسلّمها بالنيابة عنه المهندس زياد خلف، عضو مجلس إدارة الإتحاد ممثل المصارف العراقية، رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي. كما كرّم المحافظ العلاق، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، مقدماً له الدرع التقديرية.

الحنظل يكرم الإتربي ممثلاً بالمهندس خلف ود. فتوح

كذلك، كرّم رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية وديع الحنظل رئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي ممثلاً بالمهندس زياد خلف مقدماً له هدية تذكارية. كما كرّم الحنظل الأمين العام للإتحاد د. فتوح مقدماً له هدية تذكارية.

جلسات مؤتمر «التحديات التي تواجه المصارف العربية في الامتثال للقوانين والتشريعات الدولية وتلبية متطلبات البنوك المراسلة» ناقشت الواقع الإقتصادي العراقي والتشريعات الدولية المرتبطة بالإمتثال

جانب من الحضور الرسمي في المؤتمر

ناقش مؤتمر «التحديات التي تواجه المصارف العربية في الامتثال للقوانين والتشريعات الدولية وتلبية متطلبات البنوك المراسلة»، على مدار يومين، في ست جلسات، محاور «الواقع الإقتصادي العراقي في محيطه العربي»، و«التشريعات الدولية الجديدة المرتبطة بالإمتثال ومكافحة الجرائم المالية»، و«التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية»، و«القطاع المصرفي العراقي في ظل العقوبات والحدّ من إستخدام الدولار الاميركي»، و«تحديات الإلتزام ومعرفة العملاء في عصر التكنولوجيا (e-KYC)» ، و«المقترحات والإستراتيجيات المطلوبة للقطاع المصرفي العراقي».

اليوم الأول

الجلسة الأولى

«الواقع الإقتصادي العراقي في محيطه العربي»

ناقشت الجلسة الأولى محور «الواقع الإقتصادي العراقي في محيطه العربي»، تحدث فيها كل من: مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية والإقتصادية الدكتور مظهر صالح، العراق، والدكتور عمار حمد خلف، نائب المحافظ بالوكالة، البنك المركزي العراقي، وعدنان أحمد يوسف، رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين وعضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ممثلاً مصارف البحرين، والدكتورة سحر نصر، وزيرة التعاون الدولي سابقاً، ورئيس مجلس إدارة Easy Cash، مصر. أدار الجلسة الزميلة رجاء كموني، مستشارة في مكتب الأمين العام لإتحاد المصارف العربية.

رجاء كموني المستشارة في إتحاد المصارف العربية

من اليمين د. مظهر صالح، د. عمّار خلف، د. سحر نصر و رجاء كموني

د. صالح

وقال مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية والإقتصادية الدكتور مظهر صالح، العراق: «إن أحد أهم التحدّيات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي خلال العقدين المنصرمين، تكمن في السؤال: هل السوق المصرفية والمالية العراقية متجانسة وموحدة؟ الجواب كلا، إذ إن هناك إنفصالاً كاملاً داخل السوق المصرفية العراقية، وهذا يُعتبر من أكبر تحديات المخاطر التي نواجهها في هذا البلد»، مشيراً إلى «أن العراق يُعتبر من بين أربعة بلدان في العالم، حيث تُسيطر الحكومة على إقتصادها، لذا فإن الهيمنة الحكومية كبيرة لدينا، فيما تعرّض النظام المصرفي الأهلي لأخطار خارجية مؤخراً، وذلك لأسباب سياسية خارجية عالمية، وقد أصبحت السوق المصرفية العراقية أمام مفترق طرق في الآونة الأخيرة.

علماً أن هذه التحدّيات تحتاج إلى إصلاح مصرفي، تبدأ من المصارف الحكومية، بغية خلق تجانس بين القطاع المصرفي الحكومي من جهة، والقطاع المصرفي الأهلي من جهة أخرى».

د. خلف

وقال الدكتور عمار حمد خلف، نائب المحافظ بالوكالة، البنك المركزي العراقي: «إن التحدّيات الرئيسية التي يُواجهها القطاع المصرفي العراقي تنبثق من إعتماد العراق على قطاع النفط، في ظل إنتاج محلي ضعيف، إذ إن العراق يعتمد على الإستيراد، لتلبية الطلب على السلع والخدمات»، مشيراً إلى «أن القطاع المصرفي العراقي يعتمد على التحويلات الخارجية، لذا نلاحظ في المرحلة الأخيرة، حرماننا من هذه التحويلات الخارجية، مما عرّض مصارفنا الأهلية إلى مخاطر كبيرة.

علماً أن المصارف الحكومية لم تتأثر بذلك، لأن أعمالها داخلية، إذ تعتمد على منح الإئتمانات وقبول الودائع الداخلية».

د. نصر

ولفتت الدكتورة سحر نصر، وزيرة التعاون الدولي سابقاً، ورئيس مجلس إدارة Easy Cash، مصر إلى «أن البرامج الإصلاحية تنجح عندما تكون نابعة من قبل الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية»، مشيرة إلى «أن العراق أحرز تقدماً على صعيد الإصلاحات، رغم أن العالم بأسره يُواجه تحديات، ولا تقتصر هذه التحديات على الدول العربية فقط، إذ إن العالم يعاني تباطؤاً إقتصادياً مما يؤثر على النمو. علماً أن الجهاز المصرفي له دور أساسي في التمويل، وتقديم الخدمات المصرفية التي تصبُّ في النمو مثل الشمول المالي، وتمويل المشاريع الإستثمارية والتنموية والإنتاجية، مما تجذب عائدات أكبر وتحقق النمو المطلوب»، مؤكدة «أن العراق على الطريق السليم حيال الإصلاحات الإقتصادية، ويحتوي على سوق كبيرة، رغم مواجهته تحدّيات كثيرة في ظل التنافس على جذب الإستثمارات».

يوسف

تحدث عدنان أحمد يوسف، رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين، عضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، ممثلاً مصارف البحرين (عبر الأونلاين) عن بداية تعامله مع العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي، وقد كان في تلك الفترة مصرفان في المنطقة العربية، لا ثالث لهما، من حيث الحجم والسمعة

هما: مصرف الرافدين في العراق، والبنك العربي في الأردن، فيما بقية البنوك كانت صغيرة ولم تصل إلى المستوى الدولي، وقال: «إن الصيرفة ولا سيما في شقها الإسلامي، قديمة جداً، وأنظر إلى العراق في الوقت الحاضر بأنه سوق المستقبل. علماً أن دولتين عربيتين تتمتعان بسوق مصرفية قوية هما العراق ومصر، بسبب تعداد السكان، والزراعة والتطور الصناعي المكملة للزراعة»، مشيراً إلى «أن علينا أن ننظر إلى موضوع الإلتزام من الجانب العقلي والتفكير المتزن وليس العاطفي، إذ إن المؤسسات المالية في جميع دول العالم، لديها مشاكل تتعلق بإلتزاماتها بالقوانين والتشريعات الدولية»، داعياً إلى «إصدار شهادات دولية لموظفي الإلتزام، حتى تعطي إنطباعاً للخارج، بأن البنوك العراقية تسلك في الإتجاه السليم لتحسين وضعها في الداخل كما في الخارج».

أضاف يوسف: «يجب تأليف لجنة لديها ثقافة، لغة وخبرة، كي تتصل بالبنوك الخارجية، للوصول إلى لوبي، إذ إن المنطقة العربية ضعيفة جداً في موضوع اللوبي، فيما يسبقنا البريطانيون أشواطاً في هذا الشأن، ويتفوّقون على الأميركيين ودول أخرى في هذا المجال»، منتقداً اللجان السابقة للإتصال بالبنوك الخارجية، رغم أنهم من ذوي الخبرة، لكنهم ينقصهم المعرفة في موضوع الإلتزام»، داعياً إلى «وضع الآليات الضرورية في موضوع الإلتزام في المصارف العراقية، في ظل كوادر عراقية من ذوي الكفاءات العالية في هذا المجال، وأن يكون لها شهادة معترف بها دولياً عن طريق إتحاد المصارف العربية».

د. علي العلاق

تعقيب محافظ «المركزي العراقي» د. علي العلاق:
لدينا تصور متكامل حول مستقبل المصارف الحكومية والخاصة

في سياق طرح عدنان أحمد يوسف رئيس جمعية مصارف البحرين، عقّب محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلاق حول مسألة دمج المصارف، ونجاعة هذه الخطوة قائلاً: «إن موضوع الدمج المصرفي، يُعتبر مساراً لا بد منه، وهو حتمي، وكنا نخطّط، نتنبأ، نتوقع ونتلمّس الوصول إلى هذه المرحلة، فكما تعلمون، لقد كان النظام السابق شمولياً، إذ يعتمد على مركزية الحكومة، والسيطرة على النشاطات الإقتصادية المختلفة. وعندما حصل تأميم القطاع المصرفي في ستينيات القرن الماضي، كان القطاع الأبرز في المنطقة، لا بل كانت كبرى المصارف الدولية لها فروع عدة في العراق، إضافة إلى المصارف العراقية، وبالأخص مصرف الرافدين، لكن ما حصل أنه عندما حصل تأميم القطاع المصرفي، حصلت الهيمنة الحكومية على كل الكيانات الإقتصادية، حيث تم حصرالنشاط في يد الحكومة، مما أدى إلى تراجع مروّع في الوضع الإقتصادي والمالي للبلد. وقد إنتهى المطاف إلى تحويل البنك المركزي والمصارف التي كانت حكومية، إلى مجرد أدوات لتمويل نزوات السلطة وإندفاعاتها والتي سبّبت كوارث لهذا البلد. حتى أنه عندما إنتهى النظام السابق، لم يكن البنك المركزي يملك درهماً في إحتياطاته، ولا في المصارف، وتحديداً المصارف الحكومية. ونحاول حتى تاريخه، حلّ الإشكالات التي ترتّبت على الديون مع المصارف والبنك المركزي. علماً أن هذه المشكلة قد قيّدت القطاع المصرفي الحكومي من أن ينطلق خارجياً خلال الفترة الماضية».

أضاف د. العلاق: «في الوقت الحاضر، لدينا في البنك المركزي خطة واضحة، مفادها إعادة إرتباط وفتح قنوات التواصل حيال المصارف الحكومية خارجياً، وقد تحدّثنا قبلاً مع أحد المكاتب الإستشارية، وسيكون هناك أخبار طيبة في هذا المجال. من جهة أخرى، وكما تحدث الدكتور مظهر صالح مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية والإقتصادية، بأن هناك عمليات جراحية كبرى يجري العمل عليها في الوقت الحاضر، لأنه لا بد من أن نبدأ بالكتلة الأكبر، والكيان الأكبر في القطاع المصرفي، وهو القطاع الحكومي.

وهذا القطاع تحديداً لديه أولويات، حيث إن بنك الرافدين يحتل الحجم الأكبر في هذا القطاع. وعليه، هناك عمل حقيقي، في ظل إرادة حقيقية، قد دعا إليه البنك المركزي منذ سنوات، إذ لديه تصوّر متكامل حول مستقبل المصارف الحكومية، وأين يُمكن أن نأخذ بها، وكيف نتعامل مع واقعها الموجود حالياً. لكن في حكم الظروف المختلفة، بقي هذا المشروع مؤجلاً بإستمرار، لكن، مع توافر إرادة حقيقية لدولة رئيس مجلس الوزراء شخصياً، فهناك التناغم والتجاوب والدعم لفكرة إصلاح القطاع المصرفي الحكومي، وهناك عمل دؤوب وجاد ومستمر، على مستوى البنك المركزي، والحكومة والجهات المعنية، ومصرف الرافدين، والمصارف الحكومية».

وقال د. العلاق: «لدينا ورشة مستمرة ومكثفة، للقيام بهذا العمل، ستنتهي بواقع جديد للقطاع المصرفي، ومن ثم الإنتقال إلى المشاركات والمساهمات مع شركاء إستراتيجيين يستطيعون أن يقدموا الخبرة، وأن يطوّروا الأفكار، ويفتحوا المجال للجمهور للمساهمة في هذه الكيانات الجديدة، والتي ستولد في المستقبل القريب»، مشيراً إلى «أننا وضعنا خطوة متكاملة وقد تمّت المصادقة عليها، من قبل دولة رئيس مجلس الوزراء، ومجلس الوزراء تتعلق بـ «الرافدين»، و«الرشيد»، والمصرف الصناعي، والزراعي والعقاري، وصندوق الإسكان، والنهرين، في سياق تصوُّر واضح وخطة تسير في شكل صحيح، ستقودنا إلى إعادة بناء القطاع المصرفي بشكل سليم. علماً أن لدينا تصوّر في مستقبل القطاع المصرفي الخاص أيضاً، ووضعه في المكان الصحيح، وتجنيب أي مخاطر مستقبلية، ونعمل بشكل مركّز في هذا المجال، ولدينا خارطة طريق، حيث سيتم الإتفاق على الخطة التفصيلية، في بداية شهر حزيران (يونيو) 2024، بالتعاون مع البنك الفدرالي، والخزانة الاميركية. وعندما ننتهي من هذا الملف، لا بد من العمل بشكل مركز على تجنُّب المخاطر، وتقوية القطاع المصرفي بإندماج بعضها. وعليه، سنخرج بواقع جديد، سواء كان في القطاع المصرفي الخاص أو الحكومي. علماً أن الأخير سيكون أقرب لناحية الهيكلة الجديدة، إلى القطاع الخاص أيضاً».

الجلسة الثانية

«التشريعات الدولية الجديدة المرتبطة بالإمتثال ومكافحة الجرائم المالية»

عمر راشد، د. موفق اليافي، شيماء عباس، حسين علي و علي البرير

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «التشريعات الدولية الجديدة المرتبطة بالإمتثال ومكافحة الجرائم المالية»، محاور عدة هي: الإضاءة على القوانين واللوائح الدولية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وتوصيات مجموعة العمل المالي FATF، وكيفية تلبية متطلبات البنوك المراسلة في مكافحة الفساد anti bribery، والنهج القائم على المخاطر في الإمتثال ومكافحة الجرائم المالية. ترأس الجلسة علي البرير، مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات، والجريمة في جمهورية العراق – UNODC. تحدث فيها كل من: شيماء عباس، مدير عام دائرة الرقابة على المصارف، البنك المركزي العراقي، وعمرو راشد، مدير إدارة التعاون الدولي، وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، مصر، والدكتور موفق اليافي، ممثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، Moores Rowland International، وحسين علي معاون مدير عام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، البنك المركزي العراقي.

راشد

تحدث عمرو راشد، مدير إدارة التعاون الدولي، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر عن أبرز التشريعات الدولية، ولا سيما الصادرة من مجموعة العمل المالي FATF، مشيراً إلى المستفيد الحقيقي من التعاملات والعملات الإفتراضية، لافتاً إلى «تأسيس 50 شركة في المملكة المتحدة خلال أسبوع، مما يدفعنا إلى الإرتياب والإشتباه بغية التعرُّف على المستفيد الحقيقي في هذا الشأن»، مؤكداً «أن مجموعة العمل المالي FATFF تتنبّه إلى ما يُسمّى بـ «الشركات الوهمية»، أو «الشركات الواجهة»، وقد أوجبت على المصارف ووحدات غسل الأموال أن تتنبّه لهذا الأمر، فقامت ببعض التعديلات على ما يُسمّى بالمستفيد الحقيقي من التعاملات، والتعرُّف على مَن يُسيطر على هذه الشركات، وتقوم دورياً بتقييم مخاطر الشركات الإعتبارية»، مشيراً إلى «أن FATF دعت دول العالم إلى إتخاذ موقف موحد وواضح تجاه العملات الإفتراضية، أو المشفرة مثل البتكوين وغيرها، وذلك إما بالمنع، وإما بالتقنين. علماً أن بعض دول العالم إتخذت موقف المنع والحظر مثل مصر والعراق والجزائر، فيما بعض الدول الأخرى إتخذت موقف التقنين أو السماح مثل الإمارات والبحرين»، داعياً إلى «تقييم مخاطر العملات الإفتراضية، وتتبع الأشخاص القائمين بالتعامل من دون ترخيص، والتعاون الدولي في ما بين الدول في هذا المجال».

د. اليافي

ولفت الدكتور موفق اليافي، ممثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، Moores Rowland International إلى «أن ما تقوم به FATF لمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، طالما أننا في وحدة النظام المالي العالمي نعتمد على وحدة الدولار الأميركي، وأرى أن هذا الموضوع مستمر، وأن ما يُغيّر هذا الوضع، التعديل الذي بدأ في العام 1972 عندما تم فصل الدولار عن الذهب، فيما يتجه العالم اليوم في إتجاه «البريكس»، وإصدار عملة موحدة إلكترونية، لكن هل هذا الأمر سيؤدي حتماً إلى إيقاف العمل في موضوع التشريعات والتوصيات المتعلقة بمجموعة العمل المالي؟».

وأكد أن «غالبية البنوك في العراق تُمنع من إستعمال الدولار، فيما يُسمح لها في إستعمال أي عملة أخرى مثل اليورو، ورغم ذلك تقوم البنوك المراسلة الأجنبية من التأكد من صاحب الحق الإقتصادي في شكل نهائي» وقال: «طالما أننا نستعمل الدولار في تعاملاتنا الخارجية علينا أن نتقبل هذه الرقابة على التحويلات الدولارية».

علي

وقال حسين علي معاون مدير عام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، البنك المركزي العراقي: «تخضع الدول لعمليات تقييم، من قبل المنظمات الدولية المعنية، علماً أن المنظمة الرائدة في هذا المجال هي مجموعة العمل المالي FATF، والتي لديها 40 توصية، حيث على الدول أن تلتزم بها في حد أدنى، والتي على كل دولة أن تلتزم بها، وعليه تقوم FATF بتقييم هذه الدول ومدى إلتزامها في هذه المعايير، كل خمس سنوات، قياساً على مستوى التشريعات والفعالية»، مشيراً إلى «أن هناك منهجية تقييم في FATF، حيث تقيّم على أساسها الدول.

وعلى الدولة محل التقييم أن تعرف ما هي معايير التقييم والأسئلة التي ستُوجه إليها، وكيفية إجابة الدولة، ومنهجيات ومراحل وإجراءات الدولة»، مؤكداً «أن العراق إستفاد من معيار تحديد المستفيد الحقيقي، علماً أن مسؤولي الإمتثال في المصارف العراقية مدرّبون بشكل كامل على تحديد المستفيد الحقيقي، وكيفية إنشاء سياسات وإجراءات داخل المصارف».

عباس

وقالت شيماء عباس، مدير عام دائرة الرقابة على المصارف، البنك المركزي العراقي: «إن البنك المركزي وضع قانون مكافحة غسل الأموال، وإتّجه إلى وضع مجموعة من اللوائح والتعليمات التي تضمن تنفيذ مضمون القانون المعني، بالإضافة إلى ما ورد في توصيات مجموعة العمل الدولية. وقد أصدر البنك المركزي مجموعة من الأدلة التي لديها إلتزامات وتنفيذ متطلبات قانون غسل الأموال، مثل إستمارة «إعرف عميلك»، فضلاً عن دليل تقييم المخاطر، ونعمل على تحديثها بإستمرار، وأن تكون مستوفاة الشروط والمتطلبات الدولية»، معتبرة «أن البيئة المصرفية في العراق تتجنّب أي عقوبات أو خروقات يمكن أن تواجهها، فضلاً عن إنفتاحنا على البنى التحتية الإرشادية أي الإرشادات حيال البنوك المراسلة الأجنبية».

الجلسة الثالثة

«التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية»

د. خالد وليد الغزاوي، رمزي الصبوري، حسن فالح ابراهيم، هاني إدريس، سينتيا الخوري وعلي القصير

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية»، محاور عدة هي: التحوُّل الرقمي في المصارف، وتحديات الإمتثال في ظل التوسُّع في إستخدام التكنولوجيا، والإستفادة من التكنولوجيا في تحليل أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والفرص والتحدّيات في إستخدام التكنولوجيا من قبل السلطات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ترأس الجلسة الدكتور خالد وليد الغزاوي، الرئيس التنفيذي، بنك الإبداع للتمويل المتناهي الصغر، مملكة البحرين. تحدث فيها كل من: حسن فالح إبراهيم معاون مدير عام دائرة تقنية المعلومات والمدفوعات، البنك المركزي العراقي، وسينتيا الخوري، رئيس تطوير الأعمال في بلاد الشام Levant والعراق، ماستركارد، وهاني إدريس، الرئيس التنفيذي، مصرف التنمية الدولي، الإمارات، ورمزي الصبوري، الرئيس التنفيذي، شركة Arab World Technologies، لحلول التكنولوجيا المالية، لبنان، وعلي القصير رئيس الإمتثال ومدير المخاطر ومسؤول غسل الأموال ومراقبة مكافحة تمويل الإرهاب، في بنك الإبداع للتمويل المتناهي الصغر، مملكة البحرين.

إبراهيم

وقال حسن فالح إبراهيم معاون مدير عام دائرة تقنية المعلومات والمدفوعات، البنك المركزي العراقي: «إن التحول الرقمي هو عملية شاملة متكاملة للتحوّل من الجانب التقليدي إلى الجانب الذي يعتمد على التقنيات الرقمية»، مشيراً إلى «أن الدفع الإلكتروني يساهم في زيادة كفاءات عمليات الدفع والخدمات بطريقة مرنة تواكب التطورات العالمية لتلافي تهديدات مخاطر الأمن السيبراني»، لافتاً إلى «أن «المركزي العراقي» يدير ويشغل الأنظمة الإلكترونية التي يملكها، كما يحث مؤسسات القطاع المالي والمصرفي على تطوير بناها التحتية، وتحديث أنظمتها المالية والمصرفية».

الخوري

وتحدثت سينتيا الخوري، رئيس تطوير الأعمال في بلاد الشام Levant والعراق، ماستركارد، عن هدف الشركة، وهو تطوير وخلق إبتكارات حديثة، ونتعامل مع الحكومات والبنوك والمؤسسات المالية، من خلال أنظمة الدفع المتطورة، في ظل إدخال التكنولوجيا المالية Fintech في عملنا. وقالت «نستهدف كل الناس في عملية التطوير، ونحن موجودون في العراق منذ فترة طويلة، ونركز على السوق المالية العراقية نظراً إلى أهميتها، وإمكاناتها الواسعة، في ظل عوامل مشجعة بينها أن عدد سكان العراق يبلغ نحو 42 مليون شخص، فيما هدفنا التخفيف من التعامل مع الكاش».

إدريس

وقال هاني إدريس، الرئيس التنفيذي، مصرف التنمية الدولي، الإمارات: «إن العراق يملك تاريخاً عريقاً جداً، ويكفي أن نعلم أنه كان سعر الدينار العراقي يساوي 3.3 دولارات، وكان يصدّر في العام 1978 الكهرباء إلى تركيا، لأن حاجته منها كانت تزيد بنحو 7 %، من شماله إلى جنوبه، كما كان مستوى دخل الفرد في ذلك الوقت نحو 7 آلاف دولار أميركي، وترتيبه الدولة الثالثة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا، فضلاً عن مستوى التعليم الرفيع في العراق بحسب اليونسيف، والذي كان يوازي مستوى التعليم في الدول الإسكندينافية، (النروج، السويد والدانمارك)».

الصبوري

وأوضح رمزي الصبوري، الرئيس التنفيذي، شركة Arab World Technologies، لحلول التكنولوجيا المالية، لبنان، «أن التحدي الكبير الذي نصادفه في القطاع المصرفي هو مواكبة التكنولوجيا وأن تكون تحت مراقبة المكننة»، مقترحاً توحيد المعايير بما يتعلق بالتكنولوجيا المالية Fintech، في ظل العقول النيّرة، وأن تدعم البنوك المركزية العربية هذه العقول في سبيل مواكبة التطوُّرات العالمية في هذا المجال»، مشيراً إلى أهمية الثقافة المالية حيال تطبيقات التكنولوجيا المالية.

القصير

وتحدث علي القصير رئيس الإمتثال ومدير المخاطر ومسؤول غسل الأموال ومراقبة مكافحة تمويل الإرهاب، في بنك الإبداع للتمويل المتناهي الصغر، مملكة البحرين: عن تطوير أعمال البنك في المملكة العربية السعودية كما في مملكة البحرين، مشدّداً على أهمية المنافسة في مجال العمل المصرفي، ومواكبة التكنولوجيا المالية المتسارعة التطور، في ظل إتباع أعلى المعايير العالمية.

اليوم الثاني

الجلسة الأولى

«القطاع المصرفي العراقي في ظل العقوبات والحدّ من إستخدام الدولار الاميركي»

تناولت الجلسة الأولى، من اليوم الثاني، بعنوان «القطاع المصرفي العراقي في ظل العقوبات والحدّ من إستخدام الدولار الاميركي»، المحاور التالية: متطلبات المصارف المراسلة ومخاطر إجراءات تجنّب المخاطر De-risking، والشفافية والإفصاح في إجراءات الإمتثال المعتمدة، والإجراءات المطلوبة من قبل المصارف المراسلة. ترأس الجلسة سمير النصيري، مستشار، رابطة المصارف العراقية الخاصة، العراق، تحدث فيها كل من: الدكتور محمد يونس، مدير عام دائرة الإستثمارات، البنك المركزي العراقي، ونور الحنظل، عضو مجلسي إدارة، مصرف أشور الدولي، العراق، ونادر محمود، رئيس شركة TACTC، للإستشارات، وعضو مستقل في بنك البحرين والشرق الأوسط، البحرين.

الجلسة الأولى

مـــصـــرف الـتـنـمـيـة الـــدولـــي
International Development Bank

مصـرف التنمـــيـة الدولـــــي

خطوة مستقبلية نحو التكنولوجيا المالية

هدفنا الأساسي هو أن نصبح المصرف الأكثر ابتكاراً وتقدماً على الصعيد التكنولوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لزبائننا.

تأسس مصرف التنمية الدولي عام 2011 برأسمال قدره (100,000,000,000) دينار عراقي وسرعان ما أصبح واحداً من المصارف الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي، حيث يوفر خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه في قطاعي الأفراد و الشركات.

نهدف إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني.

حالياً، تتوفر فروع المصرف في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وذلك عبر افتتاح فروع جديدة سنوياً مع إضافة عدد من أجهزة الصراف الآلي ونقاط بيع مباشر تنتشر في كافة المحافظات العراقية، إضافةً إلى مكاتب تمثيل خارجية في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة.

قيمنا الأساسية هي النزاهة والمصداقية وسلامة العمليات ورضا الزبائن

كان لمصرف التنمية الدولي مساهمة فاعلة وإيجابية في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حددها البنك المركزي العراقي وذلك عبر تمويل مشاريع تجاوز مبلغها الـ(10,000,000,000) دينار عراقي بما يعادل (8,000,000) دولار و بمختلف المحافظات العراقية خلال السنوات القليلة الماضية.

- حصل مصرف التنمية الدولي بين عامي (2016 - 2018) على ترخيص إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية (ماستر كارد - فيزا) وإدارتها من قبل شركتي الدفع العالمية "ماستر" و"فيزا" ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الإلكترونية ابتداء بالبطاقات الائتمانية وانتهاء ببطاقات الدفع المسبق
- حصل مصرف التنمية الدولي على جائزة المصرف الأسرع نمواً وتطوراً في العراق في عام 2020 في مجال تمويل الشركات مقدمة من المؤسسة المالية العالمية (International Finance Awards) التي أقيمت في دبي مطلع العام (2020).
- منحت كابيتال انتيليجنس للتصنيفات الائتمانية العالمية (Capital Intellegence) مصرف التنمية الدولي تقييم عالمي بدرجة (BB-) الخاص بالقوة والملاءة المالية (CFS) ودرجة (B-)عن التقييم الائتماني المجمع (BSR) أسوة بالمصارف العربية والإقليمية في عام 2020
- فتح فرع بنك الاعمال في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليكون نقطة الانطلاق الواعدة بتعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين البلدين وباقي دول الخليج
- اختيار رئيس مجلس الإدارة المهندس (زياد خلف عبد) ممثلاً للقطاع المصرفي العراقي في عضوية مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية لولاية ثانية تمتد لثلاث سنوات بالإضافة لانضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك خلال أعمال المؤتمر العربي لعام 2022 والذي تم عقده في القاهرة.

الجلسة الثانية

«تحديات الإلتزام ومعرفة العملاء في عصر التكنولوجيا (e-KYC)»

زياد فطاير، عبدالستار النجار، ريشار ميخائيل و منار العبادي

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «تحديات الإلتزام ومعرفة العملاء في عصر التكنولوجيا (e-KYC)»، محاور عدة هي: مخاطر مكافحة الجرائم المالية في ظل التطوُّرات التكنولوجية، والمعايير الدولية لمكافحة الجرائم المالية في ظل التكنولوجيا، والحوكمة الرقمية.

ترأس الجلسة زياد فطاير، مدير مفوض، مصرف أشور الدولي، تحدث فيها كل من عبد الستار النجار، رئيس برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات، وريشار ميخائيل، الرئيس التنفيذي، شركة PROPULSE، الإمارات، ومنار العبيدي، مدير تنفيذي، الأولى لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ضحى عطا
مستشارة شركة Money Gram، العراق

ورقة عمل
قدمت ضحى عطا، مستشارة، شركة Money Gram، العراق ورقة عمل.

الجلسة الثالثة

«المقترحات والإستراتيجيات المطلوبة للقطاع المصرفي العراقي»

من اليسار د. عمار حمد خلف، د. وسام فتوح، وديع الحنظل وعبد الستار النجار وعلي طارق المدير التنفيذي في رابطة المصارف الخاصة العراقية

تناولت الجلسة الثالثة محور «المقترحات والإستراتيجيات المطلوبة للقطاع المصرفي العراقي»، تحدث فيها كل من: الدكتور عمار حمد خلف، نائب المحافظ بالوكالة، البنك المركزي العراقي، والدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، ووديع نوري الحنظل، رئيس رابطة المصارف العراقية، وعبد الستار النجار رئيس برنامج مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات

د. فتوح

تحدث الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، عن دور المصارف في التنمية، مشيراً إلى «أن العراق يريد تنوعاً إقتصادياً يشمل الزراعة والصناعة والخدمات، من دون التطرق إلى موضوع الخروج من القطاع النفطي، وفي هذا السياق، لا بد من إشراك القطاع الخاص والمصارف أيضاً لتمويل هذا القطاع».

أضاف د. فتوح: «عندما زرنا شارع المتنبي في العاصمة العراقية بغداد، كان إعجابنا به شديداً، وذلك بفضل الجهود التي قامت بها رابطة المصارف العراقية، وهذا غير موجود في أي دولة عربية أخرى، إذ إن رابطة المصارف إهتمت بالبنى التحتية والإنماء والسياحة، مما يدل إلى أنها تجربة فريدة يجب أن تُعمّم على بقية الدول»، مهنئاً القطاع المصرفي العراقي العريق، ورابطة المصارف على الدور الذي تقوم به، في ظل الرؤية الإستراتيجية المميّزة لدى رئيس الرابطة وديع الحنظل».

وقال د. فتوح: «إن البنك المركزي العراقي قام بواجباته، ويُصدر التعليمات والتعاميم الضرورية لتنظيم العمل المصرفي، داخل العراق، ويُطبق متطلبات الإمتثال، وفق القوانين والتشريعات الدولية المرعية، لمكافحة غسل الأموال، داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الثقة بالمصارف العراقية في الخارج، لكن الدور يبقى لدى المصارف العراقية بأن تطبق هذه التعاميم، وأن يكون لديها الكوادر اللازمة لتطبيق هذه التعاميم وبمستويات عالمية رفيعة»، مشيراً إلى «أن موضوع «إعرف عميلك»، يبدأ من موضوع

الإلتزام، حيث علينا أن نعرف العميل الذي نتعامل معه ومصادر أمواله». وتحدث د. فتوح قائلاً: «إن إتحاد المصارف العربية قد أسس مع شركة فرنسية – إماراتية، (الرئيس التنفيذي لشركة PROPULSE، الإمارات)، منصّة باتت جاهزة كي يستخدمها المصرف تجاه أي عميل، هي: e-kyc، حيث إنه خلال ثوان يُرسل المصرف الطلب إلى العميل المعني عبر التطبيق الإلكتروني، ومن ثم بعد أن يُملي العميل البيانات المطلوبة، يُرسلها إلى المصرف نفسه، لكن قبل أن تعود إلى المصرف، يُجري مراقبة هذه البيانات إلكترونياً أيضاً وفق جميع اللوائح في العالم، (لوائح «أوفاك»، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، وغيرها)، حيث ترد كل المعلومات عن هذا العميل المصرفي قبل تسلم بياناته الشخصية. وستجري مناقشات مع رابطة المصارف العراقية في شأن هذا التطبيق الإلكتروني من أجل الشروع به».

وتحدث د. فتوح عن الشمول المالي في القطاع المصرفي، لافتاً إلى «أن ودائع القطاع المصرفي العراقي قد تجاوزت الـ 100 مليار دولار، في ديسمبر/ كانون الأول 2023، كما أنه لدى المنازل العراقية أموال تماثل هذا الرقم، إذ إن ثقافة Cash Economy لا تزال سائدة في بلادنا العربية، وفي لبنان أيضاً، بات لدينا ثقافة مماثلة قد طرأت أخيراً بسبب الأزمة المالية والنقدية التي يعانيها هذا البلد، لذا على المصارف العراقية أن تنشر الثقافة المالية وتوعية المواطنين، عن أهمية إدخال الأموال المختبئة في المنازل في الدورة الإقتصادية المالية، وإستثمارها ضمن مشاريع إنمائية داخل العراق».

د. خلف

وقال الدكتور عمار حمد خلف، نائب المحافظ بالوكالة، البنك المركزي العراقي: «لا شك في أن الظروف الصعبة التي واجهها البنك المركزي العراقي، والقطاع المصرفي، في العام الماضي، دفعتهما إلى وضع موضوع الإمتثال ضمن أولوياتهما، إذ كدنا نطلق على العام الماضي والعام الحالي بعامي الإمتثال، حيث تكمن أهمية إمتثال المؤسسات المالية في التعليمات والتضامن كي تحمي نفسها والقطاع والبلد بشكل عام.

فالتشريعات موجودة لدينا لتطبيق الإمتثال، إلاّ أن هذا الأخير يبدأ في المصرف نفسه، أي عندما يبدأ المصرف يهتم في موضوع kyc، (إعرف عميلك)، ولا سيما حيال الزبائن الكبار والتجار، من أجل التخاطب مع أي جهة خارجية»، مشيراً «أن المصارف العراقية الحكومية والخاصة، لديها دور كبير في الإقتصاد العراقي ولا سيما المصارف الخاصة، في هذه المرحلة كما في المرحلة المقبلة، وذلك على صعيد الإمتثال، وتعزيز كوادره، كما عليها أن تهتم في كل عملية مصرفية تقوم بها، وألاّ تسمح بأي عملية ضارة قد تسيء للمصرف نفسه وكما للإقتصاد العراقي».

وقال د. خلف: «يتميّز الإقتصاد العراقي بفرص إستثمار مميّزة كبيرة، كما أن حجم الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي يشكل النسبة الأكبر للكتلة النقدية داخل المصارف، وهذا يُعتبر فرصة للمصارف لكي تهتم بعملياتها الداخلية، على صعيد الودائع ومنح الإئتمان. علماً أن هناك توجُّهاً أكثر للدفع الإلكتروني، وتالياً على المصارف أن تستغل هذه الفرصة، حتى تقدم خدمات على نحو أكثر للمواطنين، من أجل تشجيعهم على الإحتفاظ بأموالهم، لدى القطاع المصرفي».

وتحدث د. خلف، أنه «عندما يتعثّر مصرف ما في القطاع المصرفي، تنتقل العدوى إلى مصارف أخرى، لهذا على كل مصرف أن يهتم بمعايير الإئتمان، التي يطبقها، لأنها ستكون مفتاح النجاة للمصرف أولاً ومن ثم للقطاع المصرفي والبنك المركزي، الداعم لمساعدة المصارف لفتح الحسابات مع المصارف المراسلة».

الحنظل

وقال وديع الحنظل، رئيس رابطة المصارف العراقية: «إن المصارف المحرومة من الدولار تابعت عملها ولم تهتم للأمر، رغم خفض تصنيفها»، مشيراً إلى «أن كوادرنا المصرفية في جهوزية تامة، وقد تعرّضنا لظروف أقسى في الماضي، وذلك أيام الحصار والحروب، لكن البقاء يبقى للأفضل. وعليه، إننا نعمل ونستمر، ونضع سيناريوهات عملنا، ونتجاوز الصعوبات التي ستصبح شيئاً من الماضي، ونعبر هذه المرحلة الصعبة».

أضاف الحنظل: «إن التغيير في الدول يأتي من أعلى السلطة، وهو رئيس مجلس الوزراء العراقي، وهو مؤمن بدور القطاع الخاص، وأن المصارف ستقود هذا العمل الجبّار، والمستقبلي.

لذا نلاحظ أنه في الفترة الأخيرة ظهرت تعليمات وقرارات كثيرة، تخدم قطاعنا المصرفي بشكلٍ كبير ومهم، ونحن متفائلون جرّاء مقابلتنا رئيس الوزراء أخيراً (مع وفد إتحاد المصارف العربية لمناسبة إنعقاد مؤتمر «التحديات وتلبية متطلبات البنوك المراسلة» في بغداد)، وإلى جانبنا إتحاد المصارف العربية الذي يواكبنا في هذه المحنة، إلى أن نعبرها بسلام»، مشيداً بدور البنك المركزي العراقي وكبار المسؤولين فيه، لتجاوز هذه المحنة، وبأن مستقبل العراق سيكون وردياً.

د. علي طارق

عبد الستار

وأوضح عبد الستار النجار رئيس برنامج مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات، «أن المعايير والجهات الدولية التي تقيّم أنظمة الدول، تعتبر أن قوة السلطة الرقابية، تنبع أساساً من قوة القطاع الذي تراقبه، فإذا كان القطاع المراقب، فيه بعض نقاط الضعف، يُعتبر أمراً مقبولاً، ليس هناك كمال على الأرض»، مشيراً إلى «أن أبرز النقاط التي يتم التركيز عليها، يتعلق بمدى فهم المؤسسات المالية والمصرفية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، داعياً هذه المؤسسات إلى أن تقوم بتقييم ذاتي للمخاطر، كي ينسجم مع ما تقوم به السلطة الرقابية من تقييم قطاعي لمخاطرها، حيث إن بناء الثقة ينبع من هذا الفهم».

أفضل الخدمات
المصرفية الرقمية الشاملة

Call us for more information

066 211 5700

www.cihanbank.com.iq

Headquarter / Main Branch - Erbil

+964 751 474 4102 / +964 750 758 7833

إتحاد المصارف العربية يكرم المؤسسات المصرفية والمالية الراعية لمؤتمر «التحدّيات التي تواجه المصارف العربية» في بغداد

كرّم إتحاد المصارف العربية، المؤسسات المصرفية والمالية الراعية للمؤتمر مقدماً لممثليها الدروع التقديرية وهي التالية:

مصرف التنمية الدولي/ سعد موفق عبد العزيز، مدير مفوض

مصرف الأهلي العراقي/ أوس غازي الشمّري، المدير المفوض

مصرف كوردستان الدولي/ محمد صالح، مدير مفوض

مصرف الرافدين/ أحمد جبار بجاي، معاون مدير مفوض

الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، محمد منذر عابد، المدير المفوّض

مصرف جيهان/ أحمد عبد الخالق إسماعيل، مدير مفوض

البنك العربي- العراق/ محمد السعيد الحص
مدير دائرة مراقبة الإمتثال

ماستركارد/ سينتيا الخوري/ رئيس تطوير الأعمال في بلاد الشام Levant والعراق

شركة **Money Gram**، العراق، ضحى عطا، مستشارة الشركة

إتحاد المصارف العربية يُكرّم الدكتور عمار حمد خلف نائب محافظ البنك المركزي العراقي بالوكالة

في ختام مؤتمر «التحديات التي تواجه المصارف العربية في الامتثال للقوانين والتشريعات الدولية وتلبية متطلبات البنوك المراسلة»، في بغداد، كرّم إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام الدكتور وسام فتوح، الدكتور عمار حمد خلف، نائب المحافظ بالوكالة، البنك المركزي العراقي، مقدماً له الدرع التقديرية.

د. وسام فتوح، د. عمار حمد خلف، وديع الحنظل و عبدالستار النجار

لقطات من المعرض المصاحب لأعمال المؤتمر

د. وسام فتوح متوسطاً رجاء كموني ومحمد صالح سمين

رجاء كموني و سحر نصر

محمد صالح سمين المدير المفوض مصرف كوردستان الدولي الإسلامي، شيماء عباس متوسطين الوفد المشارك في المعرض

سعد فائق عبد العزيز المدير المفوض، مصرف التنمية الدولي

مشاركون في المؤتمر

ICFSME
IRAQI COMPANY
ING SME
CFSME

IDR

المصرف
الأهلي العراقي
national bank
of iraq

مصرف عبر العراق
للاستثمار
TRANS IRAQ BANK
FOR INVESTMENT

على هامش مؤتمر «التحديات التي تواجه المصارف العربية»

قيادات مصرفية عراقية وعربية شدّدت على أهمية إتباع المعايير العالمية وتطوير القطاع المصرفي العراقي وتدريب الكوادر العاملة فيه

شدّدت قيادات مصرفية عربية مشاركة في مؤتمر «التحديات التي تواجه المصارف العربية في الامتثال للقوانين والتشريعات الدولية لتلبية متطلبات البنوك المراسلة»، الذي نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة العراقية بغداد، على مدار يومين، تحت رعاية محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلاق، وبالتعاون مع «المركزي العراقي»، ورابطة المصارف الخاصة العراقية، على أهمية تطوير القطاع المصرفي العراقي، وتدريب الكوادر العاملة فيه.

د. وسام فتوح

أوضح الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية «أن هذا المؤتمر يأتي في مكانه وزمانه، إذ إن القطاع المصرفي العراقي قوي وعريق منذ عقود، وقد بلغ إجمالي موجودات هذا القطاع أكثر من 157 مليار دولار، فيما تجاوزت ودائع القطاع نحو 100 مليار دولار، وفق إحصاءات ديسمبر/ كانون الأول 2023، وتالياً يجب على هذا القطاع أن يُطوّر كوادره المصرفية التي تعمل فيه. علماً أن هناك تطوراً كبيراً قام به البنك المركزي العراقي من حيث الإمتثال والمدفوعات الإلكترونية والرقابة، لكن يبقى التحدّي الأكبر أمام هذا القطاع هو الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية المرعية، في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وجميع الجرائم المالية».

عادل نوري

وقال عادل نوري المدير المفوض لمصرف الخليج: «إن هذا المؤتمر يشكل ظاهرة مهمة في هذا الوقت، حاملاً التحدّيات التي تُواجهها المصارف العربية والعراقية، في عمليات التشريعات الدولية، والتي تنص على أهمية التعامل مع المصارف المراسلة الأجنبية.

رمزي الصبوري

من جهته، قال رمزي الصبوري الرئيس التنفيذي، شركة Arab World Technologies، لحلول التكنولوجيا المالية، لبنان: «نريد أن تتّحد المصارف العربية على معايير عالمية متشابهة، كي تواكب التكنولوجيا المصرفية المعاصرة والمتسارعة».

حسن فالح إبراهيم

وأوضح حسن فالح إبراهيم، معاون مدير عام في البنك المركزي العراقي «لقد طرح المؤتمر نقاط الضعف التي تواجه مصارفنا العراقية، وأهمية تكاملها مع القطاع المصرفي العربي والعالمي».

علي طارق

بدوره، قال علي طارق، المدير التنفيذي لرابطة المصارف العراقية الخاصة: «نعمل على تنمية وتطوير دور القطاع المصرفي في عملية التنمية، وأن يكون جزءاً مهماً في عملية التحوُّل التي يشهدها العراق حالياً في ظل الإنفتاح الإقتصادي، الذي نطمح من خلاله بأن يكون هناك حيوية أكبر في القطاع الخاص، وهذا يأتي من دعم المصارف الخاصة، في مختلف القطاعات سواء أكانت الخدماتية، أو التجارية والصناعية والزراعية وغيرها».

في سياق مؤتمر
«التحديات التي تواجه المصارف العربية للإمتثال للقوانين الدولية» في بغداد

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح لـ «العراقية الإخبارية»
تحدّيات الإمتثال تشكل حالة مستمرة للقطاع المصرفي في العالم وليس للقطاع المصرفي العربي فقط

د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية متحدثاً للصحافي سرمد البياتي في العراقية الإخبارية

في سياق مؤتمر «التحديات التي تواجه المصارف العربية في الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية، وتلبية متطلبات البنوك المراسلة»، الذي نظّمه إتحاد المصارف العربية على مدار يومين في العاصمة العراقية بغداد، تحت رعاية محافظ البنك المركزي العراقي د. علي العلاق، وبالتعاون مع «المركزي العراقي»، ورابطة المصارف الخاصة العراقية، تحدث الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح لـ «العراقية الإخبارية» فقال: «يُواجه العمل تحديات متعدّدة الأوجه، ربما أهمها الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية، التي تُصدرها المؤسسات والسلطات الرقابية الدولية، نذكر منها لجنة بازل، مجموعة العمل المالي الدولية FATF، Financial Action Task Force))، والتي أصدرت التوصيات الـ 40 في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهناك قرارات وقوانين أميركية عابرة للحدود صادرة من وزارة الخزانة، لذا فإن تحديات الإمتثال تشكل حالة مستمرة للقطاع المصرفي في العالم، وليس للقطاع المصرفي العربي فقط».

وقال د. فتوح: «إن إتحاد المصارف العربية يحرص على متابعة هذه القوانين الدولية، والتواصل مع القطاعات المصرفية العربية المختلفة، وعقد مؤتمرات وملتقيات ودورات تدريبية وورش عمل لشرح التشريعات والقوانين الجديدة، لذا فإن هذا المؤتمر ينعقد في صيغته الأولى في العراق، لكن سبق وعقد مثله في مصر، والولايات المتحدة (واشنطن ونيويورك)، وسلطنة عُمان، ولبنان ودول عربية عدة. فالتحدّيات المتعلقة بالإمتثال موضوع مستمر، وسوف يتوالى فصولاً».

أضاف د. فتوح: «إن تحدّي الإمتثال يعود إلى أن المصرف يجد نفسه يُواجه شبكة معقّدة من المتطلّبات والقوانين، على سبيل المثال لا الحصر، في حالة العملية المصرفية بين مصرف وعميل، فإنه على المصرف أن يتأكد من العميل وفق قاعدة «إعرف عميلك»، (Know your customer)، وأنه ليس لديه أي مشاكل قانونية، كذلك قاعدة Beneficial owner، أي أن هذه العملية التي تموّل، يجب على المصرف أن يعرف مَن هو المستفيد الأول من هذه العملية، وقد لا يكون هذا العميل هو عينه الذي يتعامل معه المصرف، لذا فإنه على هذا المصرف أن يتحقق من كل أوجه العملية المصرفية الجارية معه، (التعرُّف على العميل، أقربائه، أصحابه، وعلى المستفيدين من العملية المصرفية، وأن كونها عملية تجارية وغير ذلك)»، مشيراً إلى «أن هذه المعايير الدولية (القوانين

والتشريعات الصادرة عن المؤسسات الدولية وغيرها)، مطبّقة في كل الدول كما في العراق أيضاً»، مشدّداً على أهمية «دور البنوك المركزية في كل دول العالم، ولا سيما في الدول العربية وحدها».

وفي هذا السياق أكد د. فتوح «أن البنك المركزي العراقي بات متطوّراً في تطبيق المعايير المصرفية الدولية، وقد أصدر تعليمات وتعاميم تنظم هذا العمل المصرفي في العراق، وتحمي المصارف العراقية من أي تسريبات لأموال قذرة، أو إستخدام الأموال القذرة في داخل البلد، وكل هذه التعاميم تتعلق بالإلتزام وقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، معتبراً أنه «وفق تقييم إتحاد المصارف العربية للمصارف العراقية، فإن هذه الأخيرة تطبّق المعايير الدولية والقرارات والتعاميم الصادرة من البنك المركزي العراقي».

إتحاد المصارف العربية يحرص على متابعة القوانين الدولية والتواصل مع القطاعات المصرفية العربية المختلفة

وذكر د. فتوح «أن القوانين تتطوّر وفق تطور بنية الأعمال، والجرائم المالية أيضاً، إذ إن المجرمين الماليين يحاولون دائماً أن يخرقوا الأنظمة المصرفية في الدول، ولا سيما على صعيد كل الجرائم المالية الإلكترونية بما فيها غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، موضحاً «أن غسل الأموال تعني أن نضع أموالاً مصادرها غير نظيفة في أماكن نظيفة، بمعنى التصرُّف بهذه الأموال غير النظيفة في شراء بيوت وسيارات، أو إيداعها في البنوك وغير ذلك»، وقال: «إن إيداع الأموال غير النظيفة في البنوك يجعلها نظيفة».

وقال د. فتوح: «هناك عقوبات دولية فُرضت على مصارف أوروبية، لا بل أكبر عقوبة دولية فُرضت على مصرف فرنسي («بي إن بي باريبا»)، منذ نحو 10 سنوات، حيث أقر بذنبه مسدّداً غرامة قدرها 8.9 مليارات دولار إلى واشنطن. علماً أننا لم نسمع حتى تاريخه عن عقوبات على مصارف عربية على هذا النحو»، مشيراً إلى «أن موجودات القطاع المصرفي العربي بلغت نحو 4.5 تريليونات دولار، فيما بلغ حجم الودائع في هذا القطاع نحو 2.8 تريليون دولار. علماً أن حجم القطاع المصرفي العراقي متطوّر جداً، إذ إن إجمالي الودائع في هذا القطاع تفوق الـ 100 مليار دولار»، مشيراً إلى «أن المصارف العراقية تعمل في بيئة جيوسياسية صعبة، وليست مريحة، لكن لا شك في أن القطاع المصرفي العراقي حقق تطوراً كبيراً في الآونة الأخيرة».

وتحدث د. فتوح «لقد زرتُ مصارف عراقية عدة مؤخراً، واطلعتُ على بناها التحتية، مثل مصرف التنمية الذي يتميّز ببنية تحتية متطورة جداً، ولا سيما من حيث التكنولوجيا المستخدمة لديه، وقواعد الإمتثال المتبعة بدقة، وتطبيق البرامج، وهذا الأمر رأيناه مطبّقاً في مصارف عراقية أخرى، ويرافق ذلك التعاميم والقرارات الصادرة من الحكومة العراقية كما من البنك المركزي»، مشيراً إلى «أن القطاع المصرفي العراقي واعد. علماً أن العراق يستورد بقيمة 70 مليار دولار، وتغطّى هذه الأموال من خلال قطاع مصرفي متين، والذي يفتح إعتمادات ويتعاون مع النظام المالي العالمي، كذلك مع المؤسسات الدولية».

وقال د. فتوح: «إن خطة إتحاد المصارف العربية التي قام بها من خلال المؤتمر الذي نظمه في بغداد، هي للتدريب والتأهيل وبناء قدرات القطاع المصرفي العراقي. علماً أن المركزي العراقي يشترط أن يكون مدير الإلتزام هو مواطن عراقي، وهذا أمر مهم جداً، لذا، لا بد من تدريب كوادر المصارف العراقية، وهذا التدريب ليس في العراق وحده، إنما في دول أخرى أيضاً، إذ يلاحظ إصدار البيانات من وزارة الخزانة الأميركية ومن مجموعة العمل المالي الدولية FATF، على نحو أسبوعي وبإستمرار. وقد أطلع الإتحاد رئيس الوزراء العراقي على هذه الخطة، وستكون بالشراكة بين الإتحاد ورابطة المصارف الخاصة العراقية».

وأضاف د. فتوح: «تأتي هذه الخطة، في ظل التبادل التجاري بين العراق وتركيا بنحو 16 مليار دولار، فيما يُقبل على العراق طريق التنمية. لذا على القطاع الخاص أن يكون جاهزاً لهذه التطورات، وتمويل هذا التطور والنمو الحاصل».

وقدم د. فتوح مقترحات عدة هي: «الإستثمار في الكادر البشري والتكنولوجيا، والتي تساعد بشكل كبير على الإمتثال، وتغيّر قواعد اللعبة في هذا المجال، في ظل الذكاء الإصطناعي، وبرامج تسهيل المعلومات عن العميل، (المصادر المفتوحة)، ومبدأ الشفافية، مما يؤمن الثقة بشكل مستدام حيال المجتمع المصرفي الدولي»، مشدّداً على أهمية موضوع الدمج المصرفي مما يقوي عمل المصارف ويفعّلها ويزيد الثقة الدولية بها.

وخلص د. فتوح إلى القول: «إن إتحاد المصارف العربية يقوم بتقديم خطط مهمة على صعيد الإستثمار في التكنولوجيا، والعمل مع السلطات المعنية في العراق من أجل التطوير والتأهيل والتدريب»، مشيراً إلى «أهمية تشديد المركزي العراقي أن تكون كوادره المصرفية من المواطنين العراقيين، سواء في المصارف الحكومية أو الخاصة، كي تكون على مستوى عالمي، ويشكل ذلك تحدياً كبيراً».

بعد «الحزام والطريق» الصيني والممر الإقتصادي الهندي
طريق التنمية سكة تعاون إقتصادي واعد بين الإمارات والعراق وتركيا وقطر

بعد «الحزام والطريق» الذي أطلقته الصين في العام 2013، كمشروع لخطوط نقل تربطها بدول أوروبية وأفريقية وآسيوية (123 دولة)، والممر الإقتصادي الذي أطلقته الهند في قمة العشرين في العام 2023، ليربط بينها وبين دول في جنوب آسيا وأوروبا والخليج العربي والشرق الاوسط، أطلق كل من العراق والامارات العربية المتحدة وتركيا وقطر في أبريل/ نيسان 2024، «طريق التنمية» وهو مشروع ضخم يربط الأسواق الآسيوية والخليجية بأوروبا.

المشروع الذي تبلغ تكلفته نحو 17 مليار دولار، بدأ يشق طريقه للنور، بعد أن تم إتخاذ أولى الخطوات الفعلية، وذلك أثناء الزيارة الاخيرة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان للعراق الذي شهد مولد المشروع الإستراتيجي، بتوقيع مذكرة تفاهم رباعية بين دولة الإمارات والعراق وتركيا وقطر، وتتضمّن المذكرة قيام الدول الموقعة بوضع الأطر اللازمة لتنفيذ المشروع، الذي سيُسهم في تحفيز النمو الإقتصادي وتعزيز علاقات التعاون الإقليمي والدولي، من خلال تحقيق التكامل الإقتصادي والسعي نحو إقتصاد مستدام بين الشرق والغرب.

بحسب الخبراء الإقتصاديين «طريق التنمية» الإستراتيجي، سيعمل على زيادة التجارة الدولية وتسهيل التنقل والتجارة، وتوفير طريق نقل تنافسي جديد، وتعزيز الرخاء الإقتصادي الإقليمي. وسيفتح الأبواب لتنمية مساحات شاسعة في العراق، بمعنى أنه ليس مجرد طريق لعبور البضائع والمسافرين.

ما هي طبيعة المشروع؟ يجيب الخبراء: «طريق التنمية» عبارة عن «خط سكك حديدية وطرق سريعة يبلغ طولها نحو 1200 كيلومتر، يبدأ مساره من ميناء الفاو في مدينة البصرة جنوبي العراق، ويمر بمدن الديوانية والنجف وكربلاء وبغداد والموصل في العراق، وبعدها يدخل الأراضي التركية من قرية أوواكوي التابعة لولاية شرناق جنوب شرق تركيا، حتى يصل إلى ميناء مرسين على البحر المتوسط، ومنه إلى أوروبا، ومن المتوقع ان ينقل 15 مليون مسافر سنوياً».

يضيف الخبراء: «ميناء الفاو الذي يمثل نقطة انطلاق للمشروع، تعمل موانئ أبوظبي على تطويره، حيث وقّعت مجموعة موانئ أبوظبي إتفاقية تمهيدية مع الشركة العامة لموانئ العراق، يتم بموجبها تأسيس مشروع مشترك لتطوير ميناء الفاو الكبير وأي توسع مستقبلي له، إلى جانب المنطقة الإقتصادية المحاذية للميناء، وتهدف الإتفاقية التمهيدية إلى إستكشاف فرص التعاون المحتملة في مجال الإستثمار والإدارة والتشغيل في الموانئ والمناطق الإقتصادية وغيرها من البنى التحتية في العراق».

وفق مركز كارينجي لأبحاث الشرق الأوسط، مشروع «طريق التنمية» الإستراتيجي الذي صمّمته شركة (PEG Infrastructure) الإيطالية يمر بثلاث مراحل، الأولى تنتهي في العام 2028، والمرحلة الثانية تنتهي في العام 2033، أما الثالثة فتنتهي في العام 2050.

في مرحلته الأولى، سيُوفر المشروع نحو 100 ألف فرصة عمل، بينما يُوفر مليون فرصة عند إنتهائه بالكامل في العام 2050. ويهدف مشروع طريق التنمية إلى إنشاء شبكة مواصلات عابرة للحدود تربط الخليج العربي بتركيا. ومن شأن هذه الشبكة أن تعزّز مكانة العراق الجيوسياسية كممر تجاري وتوافر عوائد مالية، مما يُقلل من إعتماد الدولة على الهيدروكربونات.

سيؤدي المشروع إلى إنشاء مصانع وورش على طول ممره، مما يسمح بممارسة الأنشطة التجارية وخلق عدد كبير من فرص عمل. ووفق الخطة، فإن طريق التنمية، الذي سيكون معظمه خارج مراكز المدن وفي المناطق الصحراوية، سيسمح بنقل ثقل النشاط الإقتصادي بعيداً عن المراكز الحضرية المزدحمة ذات البنية التحتية القديمة وسيُساعد في تحفيز الهجرة إلى الأطراف.

في حلول العام 2028، من المتوقع أن تصل قدرة النقل لقطار الشحن إلى 3.5 ملايين حاوية أو 22 مليون طن من البضائع السائبة سنوياً، وبعد عقد من الزمن، سترتفع إلى 7.5 ملايين حاوية و33 مليون طن من البضائع، وفي حلول العام 2050 ستصل إلى 40 مليون طن من البضائع. ويُتوقع أن تستوعب القدرة الأولية للقطار فائق السرعة 13.8 مليون مسافر كل عام، وصولاً إلى 15 مليوناً.

المشروع الذي تبلغ كلفته 17 مليار دولار، يُخصّص 10 مليارات منها لشراء قطارات كهربائية سريعة لنقل الحمولات والبضائع والمسافرين، والمتبقّي لِمَدّ سكك الحديد والطرق. وبحسب الخبراء، إن «طريق التنمية»، سيُعزز التجارة بين آسيا وأوروبا، مما يُقلل الفترة الزمنية لنقل البضائع داخل العراق من 33 إلى 15 يوماً. ويقدّر المسؤولون العراقيون الإيرادات بنحو 4.85 مليار دولار سنوياً.

ويتضمّن خط مشروع التنمية الإستراتيجي للنقل، من ميناء الفاو الكبير في البصرة جنوب العراق، إلى منطقة فيشخابور شمالي العراق على الحدود مع تركيا، خط سكك حديدية بطول 1175 كيلومتراً وطريقاً بريّاً بطول 1190 كيلومتراً. علماً أن للطريق مسارين مختلفين في جنوب البلاد، ولكن يلتقيان في شمال محافظة كربلاء جنوب بغداد، وبعدها يسيران جنباً إلى جنب حتى وصولهما إلى منطقة فيشخابور في الشمال العراقي.

لا يخرج مشروع «طريق التنمية» الوليد، وفق الخبراء، عن سياق التنافس الصيني – الأميركي؛ لكونه يُسهل عبور البضائع الصينية نحو أوروبا في مقابل الممر الإقتصادي الذي أرادته الولايات المتحدة منافساً لطريق الحرير الصيني.

وفي المقابل، يرى الخبراء أن «دولاً مثل قطر والعراق وتركيا، تجد في «طريق التنمية» فرصة لتعزيز علاقاتها التجارية، ولا سيما أنها إستُبعدت من الممر الإقتصادي الذي يمر عبر الإمارات والسعودية والأردن وفلسطين المحتلة، وصولاً إلى أوروبا»، لافتين الى أن «مشاركة الإمارات في مشروع «طريق التنمية»، تمثل حجر الزاوية في «الممر الإقتصادي». علماً أنه حتى هذه اللحظة لا يزال «طريق التنمية» محصوراً في الدول الأربع، تركيا والعراق وقطر والإمارات، إلاّ أن بعض الباحثين يرون أن المشروع «جزء من مبادرة الحزام والطرق الصيني».

يضيف الخبراء: «يهدف مشروع «طريق التنمية» إلى تسهيل تجارة الصين مع أوروبا، وإتخاذ طريق مختصر يتفادى قناة السويس والبحر الأحمر. علماً أن الصين تدعم هذا المشروع بشكل جاد، كذلك تركيا التي تحاول تسريع وتيرته لأهميته الإستراتيجية بالنسبة إليها، كمنفذ للبضائع الصينية إلى أوروبا»، مشدِّدين على أن «الإمارات قدمت عن طريق صندوق أبوظبي السيادي دعماً لهذا الممر لإنشاء خط سكك حديدية في بداية هذا العام فوق مضيق البوسفور في إسطنبول التركية، وهذه الخطوة تشكل إستكمالاً لمبادرة الحزام والطريق، كما أنها تزيد من النفوذ السياسي والإقتصادي الصيني في مواجهة القوى الغربية والولايات المتحدة».

أهداف مختلفة

في المقابل، يرى الخبراء أن «أهداف «طريق التنمية» الجديد تختلف عن «الممر الإقتصادي»، من حيث البُعد السياسي للمشروعين، وأهداف الدول التي تتبناهما، إذ إن «الممر الإقتصادي» يُواجه معوّقات كثيرة حالياً، وإن جميع القوى العالمية تجد من الضروري إيجاد طريق بديل عن قناة السويس لإختصار الوقت والتكلفة، كذلك لتفادي المخاطر الجيوسياسية التي تترافق مع هذه الممرّات في أحيان عديدة. ويبدو أن الصين وتركيا والإمارات وقطر والعراق، قد رأت أن الوقت مناسب لتسريع تنفيذ مشروع طريق التنمية، بغية تسهيل مرور البضائع أو التجارة العالمية لصالح الصين، في مواجهة الممر الإقتصادي الذي ينطلق من الهند».

أهداف الإمارات

يفسر الباحثون أن «دولة الإمارات تحاول إيجاد توازن بين مشروعين («الممر الإقتصادي»، و«طريق التنمية»)، كي تصب كل ثقلها في المشروع الذي سيُنفذ أولاً، ولا سيما أنها تشكل نافذة البداية لمشروع «الممر الإقتصادي»، وهي أيضاً نافذة لمشروع «طريق التنمية»، وفي كلتا الحالتين مستفيدة، لكنها تنتظر أي مشروع سينفذ»، مؤكدين بأن «لكل دولة من هذه الدول إهتمامات ومصالح مختلفة مع هذه المشاريع، لكن مشاركة الإمارات في كلا المشروعين مستغربة منذ البداية، ومشروع طريق التنمية هو الأقرب إلى التطبيق حالياً، لكن بعد إنتهاء الحرب الإسرائيلية على غزة، وإتفاقية السلام التي ستحدث ربما بين السعودية وإسرائيل، هناك العديد من العقبات التي لا تزال أمام مشروع «الممر الإقتصادي» الذي أعلن عنه أخيراً».

ويختم الباحثون بالقول: «هناك زخم كبير للممر الإقتصادي، لكن هناك كثير من العقبات أمامه، بعكس مشروع «طريق التنمية» الذي لا تواجهه سوى عقبة واحدة، تتمثل في الإستقرار السياسي في العراق»، متوقعين إعتراض الولايات المتحدة على هذا المشروع».

باسمة عطوي

مستعدون
لتوسيع نطاق أعمالك
مع أكبر شبكة من البنوك المراسلة حول العالم
المصرف
الأهلي العراقي
مستعدون

إجتماعات ثنائية سبقت أعمال الملتقى في بيروت

على هامش ملتقى «الأمن الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، في العاصمة اللبنانية بيروت على مدار يومين، وكان قد التقى رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي شخصيات إقتصادية عربية و أجنبية و دبلوماسية على هامش أعمال المؤتمر.

نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة اللبنانية بيروت

ملتقى «الأمن الإقتصادي العربي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية» إستعادة الثقة وهيكلة المصارف وجذب الإستثمارات

إفتتاح ملتقى الأمن الإقتصادي العربي في ظل المتغيرات الجيوسياسية في بيروت

شكّل إنعقاد ملتقى «الأمن الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، في العاصمة اللبنانية بيروت على مدار يومين، بارقة أمل، رغم التطورات الدراماتيكية في المنطقة، وفرصة جديدة لإستضافة نحو 400 شخصية لبنانية وعربية من رجال المال والمصرفيين والمستثمرين، بهدف إستعادة العاصمة اللبنانية دورها المالي والإقتصادي الإقليمي والعالمي، بعد غيابها سنوات عدة عن الساحة المالية العربية والدولية، معالجاً موضوعات في غاية الأهمية، أبرزها الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية المطلوبة، والإستقرار النقدي، والأمن السيبراني ، وتأثير التغيُّرات والإضطرابات الجيوسياسية في المنطقة العربية على القطاعات الإقتصادية والتمويل المصرفي.

وقد شارك في الإفتتاح، كل من رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، ورئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي، ورئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، ورئيس لجنة الإستثمار في الإتحاد/ الكويت، الشيخ محمد الجراح الصباح، وحاكم مصرف لبنان بالإنابة الدكتور وسيم منصوري ورئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية محمد شقير، في حضور الرئيس فؤاد السنيورة، ووزراء: المال يوسف خليل، الخارجية والمغتربين عبدالله بو حبيب، الإعلام زياد المكاري والمهجرين عصام شرف الدين، ونقيب محرري الصحافة اللبنانية جوزف القصيفي، وسفراء: المملكة العربية السعودية في لبنان وليد البخاري، ومصر علاء موسى، والأردن وليد الحديد، وتونس بوراي الإمام، والمغرب محمد اكرين، ورئيس بعثة دولة الكويت والوزير المفوض عبد الله سليمان الشاهين، ورئيس البعثة في السفارة العراقية أمين النصراوي، ومن سلطنة عُمان الدكتور أحمد بن محمد السعيدي، وتركيا علي باريش، والهند محمد نور رحمن شيخ واليونان ديسبينا كولوكولو، إضافة إلى شخصيات مصرفية وإقتصادية عربية ودولية.

د. فتوح

بداية، بعد النشيد الوطني اللبناني ونشيد إتحاد المصارف العربية، تحدث الأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح معلناً إفتتاح الملتقى، وقال: «هذا الملتقى، وُلد بنسخته الأولى يوم 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2022. وقد إتخذ الإتحاد هذا القرار الجريء بعقد هذا الملتقى بدعم من رئيس مجلس إدارته محمد الإتربي، ورئيس لجنته التنفيذية الدكتور جوزف طربيه، رغم الظروف الصعبة المحيطة بلبنان وبمنطقتنا العربية».

وأضاف د. فتوح: «ينعقد منتدانا اليوم في حضور جمع كبير من السياسيين، والديبلوماسيين، والمصرفيين، والماليين، والخبراء، والأكاديميين، الذين يُكرّسون جهودهم لتحقيق هدف مشترك واحد، وهو الأمن الإقتصادي والإزدهار في دولنا العربية، إذ نجتمع في هذا اللقاء البالغ الأهمية، للإضاءة على التحدّيات التي نُواجهها وهي متعدّدة الأوجُه، بدءاً من التوترات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، إلى الفوارق الإجتماعية والإقتصادية، ومن التدهور البيئي إلى المخاطر السيبرانية»، مشيراً إلى «أن الأمن الإقتصادي لا يتعلق بالإستقرار المالي أو مقاييس النمو فحسب، فهو يشمل رؤية شاملة تضمن رفاهية مجتمعاتنا وقدرتها على الصمود. وعليه، يسعى الملتقى اليوم الى التشديد على كيفية إنشاء إقتصادات شاملة وعادلة لا تترك أحداً خلف الركب، وذلك كما ذكر بيان الأمم المتحدة في تقريره عن أهداف التنمية المستدامة».

ورأى د. فتوح «أن العالم العربي، بتاريخه الغني وثقافاته المتنوعة وإمكاناته غير المستغلة، يقف على أهبة الإستعداد لقيادة الطريق نحو مستقبل يُحدّده الرخاء والسلام، إذ إن تحقيق هذه الرؤية يتطلب قيادة جريئة، وتفكيراً حكيماً، وإلتزاماً لا يتزعزع من الحكومات والمصارف والشركات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. واليوم، وفي هذا الملتقى تحديداً، فإننا نهدف الى البدء بلغة الحوار، حيث نتبادل الأفكار، وإقامة الشراكات، وصياغة الحلول».

وتحدث د. فتوح عن لبنان، فقال إنه «يقف اليوم على مفترق طرق صعب، حيث تسبّبت الأزمة الإقتصادية والمالية في معاناة شديدة لشعبنا، وقوّضت سبل عيشه، لذلك، يتناول ملتقانا دراسة كيفية مواجهة هذه الأزمة متعددة الأوجُه، ونحن لا نسعى إلى التوقف عند حجم التحدّيات التي تُواجهنا فحسب، بل نسعى إلى الوصول إلى إتخاذ إجراءات حاسمة، وإصلاحات جريئة، وإلتزاماً لا يتزعزع من جانب الحكومة اللبنانية، والقطاع الخاص، وعلى رأسه المصارف، والمجتمع المدني. وقد سعى هذا الملتقى الى دعوة أصدقاء وشركاء لبنان في جميع أنحاء الوطن العربي للتضامن معه، وتقديم المساعدة والدعم والإلتزام المشترك ببناء مستقبل أكثر إشراقا لجميع اللبنانيين».

وختم د. فتوح قائلاً: «إن من أولى إهتمامات إتحاد المصارف العربية منذ تأسيسه قبل 50 عاماً، الحفاظ على قوة ومتانة المصارف العربية، وتعزيز التعاون بينها، والتنسيق بين أنشطتها، وإبراز كيانها العربي تحقيقاً لمصالحها المشتركة، وقد تبلور دور الإتحاد إقليمياً ودولياً في السنوات الأخيرة، حيث أصبح اليوم عضواً في المجلس الإقتصادي والإجتماعي في الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف (بصفة إستشاري خاص)، وعضو لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك في جامعة الدول العربية».

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:

من أُولى إهتمامات إتحاد المصارف العربية الحفاظ على متانة المصارف العربية وتعزيز التعاون بينها

رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي متوسطاً الدكتور جوزف طربيه والدكتور وسام فتوح

رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي

لا يُمكننا السماح للبنان بالإنزلاق إلى مزيد من التدهور وإستقرارُه وإزدهارُه يرتبطان بإستقرار المنطقة

الإتربي

من جهته، قال محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية: «فيما نحن نتأمل حالة الأمن الإقتصادي العربي في ضوء التغيّرات الجيوسياسية المستمرة، فإننا نُواجه تحدّيات وفرصاً تتطلب إهتمامنا وعملنا الجماعي، إذ إن العالم العربي، وهو منطقة تتّسم بتنوّع هائل وأهمية تاريخية، يجد نفسه عند مفترق طرق، حيث يُبحر في مشهد يتّسم بديناميكيات القوة المتغيّرة، والصراعات الإقليمية، والشكوك الإقتصادية»، مشيراً إلى «فرص للتغيير الإيجابي والتحوُّل الإقتصادي، إذ إن العالم العربي موطن لسكان من الشباب والديناميكيين، الذين يتوقون إلى تسخير إمكانات الإبتكار وريادة الأعمال لدفع عجلة التقدم الإقتصادي. فالإستثمار في التعليم وتنمية المهارات وخلق فرص العمل، من الممكن أن يُطلق العنان للطاقة الإبداعية لدى الشباب العربي، وتمكينهم من أن يصبحوا محركات للنمو الإقتصادي وعوامل للتغيير الإيجابي».

وأضاف الإتربي: «بينما نشهد التدهور المستمر لإقتصاد لبنان، فمن الواضح أن هناك حاجة إلى إتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب المزيد من الكارثة، إذ يجد لبنان، البلد ذو التاريخ الغني والثقافة النابضة بالحياة، نفسه على مفترق طرق، حيث يتصارع مع الإنهيار الإقتصادي والشلل السياسي والإضطرابات الإجتماعية، كما يعاني الشعب اللبناني ثقل الأزمة، ويُواجه تضخماً هائلاً، وبطالة واسعة، وإنهيار العملة»، لافتاً إلى «أن الأزمة في لبنان ليست مشكلة لبنانية فقط، إنها قضية إقليمية عربية، وعلينا

جانب من الحضور الديبلوماسي العربي في الملتقى

جميعاً واجب الوقوف متضامنين مع إخواننا اللبنانيين خلال وقت الحاجة هذا، ولا يمكننا أن نغض الطرف عن معاناتهم، كما لا يمكننا أن نسمح للبنان بالانزلاق إلى مزيد من التدهور، إذ إن إستقرار لبنان وإزدهاره يرتبطان على نحو وثيق بإستقرار وإزدهار المنطقة برمتها».

وتحدث الإتربي عن تجربة مصر، «كنموذج لسياسات وإجراءات الاصلاح والتطوير الإقتصادي، والتي هي طبعا غير سهلة، وربما مؤلمة، ولكنها ضرورية. ففي السنوات الأخيرة، شرعت مصر في تنفيذ أجندة إصلاح اقتصادي جريئة وطموحة تهدف إلى إنعاش النمو، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى معيشة شعبها. وقد إسترشدت هذه الإصلاحات بالإلتزام بالإنضباط المالي، والتكيُّف الهيكلي، والنمو الذي يقوده القطاع الخاص، مما أرسى الأساس للتنمية المستدامة والشاملة».

وأشار إلى أنه «رغم التحدّيات التي يفرضها عدم الإستقرار الإقليمي، والتقلبات الإقتصادية، والشكوك العالمية، فقد خطت مصر خطوات كبيرة في المجالات الرئيسية للأداء الإقتصادي، وقد حققت البلاد إستقراراً على مستوى الإقتصاد الكلي، مع إنخفاض معدّلات التضخم إلى خانة الآحاد، ووصول الإحتياطات الأجنبية إلى مستويات جيدة، وتقلُّص العجز المالي.

وقد عزّزت هذه الإنجازات ثقة المستثمرين وأرست الأساس لنمو إقتصادي قوي ومرن»، داعياً صنّاع القرار إلى «أن يعطوا الأولوية للإصلاحات التي تُعزّز الشفافية والمساءلة والنمو الشامل، مع تعزيز الحوار والتعاون بين القطاعين العام والخاص لإغتنام الفرص المشتركة».

حاكم مصرف لبنان بالإنابة
د. وسيم منصوري

خروج لبنان من الأزمة الإقتصادية والمالية العميقة تتطلّب المحاسبة عبر القضاء ووضع خطة واضحة لإعادة أموال المودعين

د. منصوري

وقال حاكم مصرف لبنان بالانابة د. وسيم منصوري: «إن التطورات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة مثل الحرب الروسية – الأوكرانية، والصراعات في الشرق الاوسط، وآخرها الحرب المستمرة على غزة، قد أثّرت بوضوح على تدفقات الإستثمار وسلاسل الإمداد العالمية وأعادت تشكيل نظم التجارة. ونلاحظ أن هذه الأحداث باتت قادرة على فرض واقع إقتصادي جديد، مما سيُؤثر بشكل مباشر على الأداء الإقتصادي العالمي»، مشيراً إلى «أن أسعار الفوائد المرتفعة تشكل تحدياً كبيراً ولا سيما على الأسواق الناشئة التي تعاني ضعف نسب النمو الإقتصادي، ويبدو أنه لا تخفيض آتياً قريباً لأسعار الفائدة رغم البدء بالسيطرة على نسب تضخّم الإقتصادات المتقدّمة»، معتبراً أن لبنان «لا يزال يدور في حلقة مفرغة منذ نحو 5 سنوات، وهو يرزح تحت وطأة أكبر عدد من النازحين نسبة لسكانه، أضف إلى ذلك الحرب على غزة وتداعياتها كما إمتدادها إلى لبنان، إذ إنه نتيجة الأزمات المتلاحقة التي عصفت به منذ العام 2019 إنخفض حجم الإقتصاد اللبناني من حوالي 55 مليار دولار، إلى نحو 20 ملياراً، كما إنخفضت موازنة الدولة من 17 مليار دولار إلى نحو 3.2 مليار دولار».

أضاف د. منصوري: «يُحاول مصرف لبنان ومن خلال الصلاحيات المعطاة له بموجب قانون النقد والتسليف، إرساء حالة من الإستقرار بإنتظار الحلول الكبرى التي تتطلّب قرارات جريئة وواضحة من السلطات السياسية التي يعود لها وعليها فرض حلول تتناسب مع عمق الأزمة التي تعيشها البلاد».

وتابع د. منصوري: «منذ الأول من آب/ أغسطس 2023 إتخذنا القرار بوقف تمويل الدولة من إحتياطات المصرف المركزي بالعملات الاجنبية، غير أن تمويل الدولة لم يتوقف فقط من هذه الإحتياطات، بل إن «المركزي» توقف أيضاً عن شراء سندات خزينة، أي أن إحتياجات الدولة يجب أن تأتي من الجبايات التي تقوم بها الحكومة داخلياً»، مشيراً إلى «أن أهم مفاعيل وقف التمويل ليس فقط فصل السياسة النقدية عن المالية، وإرساء إستقلالية المصرف المركزي عن الدولة، بل الأهم إعادة «المركزي» إلى عمله الأساسي كسلطة نقدية، وأن يعمل بالتنسيق والتكامل مع الحكومة لنجاح سياساتها المالية العامة».

وقال د. منصوري: «لتحقيق الإستقرار المنشود، يستخدم مصرف لبنان الأداة الوحيدة التي لا تزال قابلة للتنفيذ: السيطرة على الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية، بحيث يتوافق عرض النقد في التداول بشكل كلي مع الطلب، وعدم ضخ الدولار إلاّ من خلال الدولة، وخلق نوع من التوازن بين الإقتصاد المدولر والإقتصاد بالليرة اللبنانية. علماً أن هذه الآلية لا تكلّف المصرف المركزي أي مبالغ بل على العكس من ذلك، نجح المصرف المركزي في جمع أكثر من مليار دولار زيادة على إحتياطاته بالعملات الأجنبية منذ آب/ أغسطس 2023، وهذا يشكل ضمانة لضبط الأسواق بكتلة نقدية متداولة بالليرة اللبنانية لا تتجاوز قيمتها بالدولار الـ 600 مليون دولار»، مشيراً إلى «أن خروج لبنان من الأزمة الإقتصادية والمالية العميقة التي تعصف به، تتطلب أربعة عوامل رئيسية: الأول يتمثل في المحاسبة عبر القضاء اللبناني، والثاني يتمثل في وضع خطة واضحة لإعادة أموال المودعين، أما العنصر الثالث فهو إعادة بناء الإقتصاد من خلال إعادة إطلاق عمل القطاع المصرفي، ليلعب دوره الطبيعي في التسليف حداً أدنى، وأخيراً إعادة هيكلة الدولة وبناء أجهزتها».

وأكد د. منصوري «أن لبنان، كما البلدان المجاورة، يخضع لمزيد من التدقيق من المجتمع الدولي، ويجب ألاّ نغفل أن أزمات لبنان المتلاحقة خلقت حالة من عدم الثقة، مما حرف النشاط الإقتصادي إلى خارج النظام المصرفي، وأصبح نقدياً بمجمله **economy cash** ويعكس الإقتصاد النقدي المدولر، تحولاً سريعاً نحو المعاملات النقدية بالعملات الصعبة، وزيادة النشاط الإقتصادي غير الرسمي، مما يهدّد بعكس مسار التقدم الذي حقّقه لبنان قبل الأزمة نحو تعزيز سلامته المالية من خلال إنشاء آليات متينة لمكافحة تبييض الأموال، لهذه الغاية، يقوم المصرف المركزي بورشة عمل كبيرة بالتنسيق مع هيئة التحقيق الخاصة وبمتابعة التطورات في المنطقة، بغية إصدار التعاميم الإلزامية ضمن صلاحياته، ويقترح على الحكومة إجراء تعديلات على القوانين السارية وقوانين جديدة، ليبقى لبنان مندمجاً في النظام المالي العالمي».

د. جوزف طربيه
رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

يشير الواقع إلى أنّ هناك أزمة نظامية ليست نتيجة ظرف عابر أو مسؤولية فريق واحد

د. طربيه

وقال رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه: «إن التحدّيات الحالية هي من الخطورة، بحيث ترسم خريطة المستقبل لمنطقتنا في ظل عدم التماثل المتمادي، وإنعكاسه على مختلف التباينات بشكل متباين»، معتبراً «أن بعض المحلّلين يُعيد جذور الأزمة الإقتصادية في لبنان إلى التعثّر غير المنظّم الذي أعلنته حكومة لبنان السابقة في العام 2020 بالتوقف عن دفع الدين السيادي، وإخراج لبنان من الأسواق المالية الدولية، وقد رافق ذلك قرارات شعبوية، كقرار دعم بعض السلع، عبر هدر سيولة مصرف لبنان التي مصدرها الودائع. وتقاذفت الحكومة مع مصرف لبنان والمصارف المسؤولية عن الأزمة، بينما يشير الواقع إلى أن هناك أزمة نظامية ليست نتيجة ظرف عابر أو مسؤولية فريق واحد، إذ إن النظام هو الذي إهتز وتهاوى نتيجة سياسات مالية متمادية، مارستها السلطة السياسية من حكومة وبرلمان يؤازرها البنك المركزي، وإنصياع القطاع المصرفي له، كذلك إستجابة المودعين»، مشيراً إلى حشد هذا الملتقى، الخبرات العربية واللبنانية لمناقشة الواقع المصرفي والنقدي الحالي في لبنان، «وهو الهاجس الذي يُقلق بال اللبنانيين، كذلك العرب من مودعين ومستثمرين في لبنان، مع مناقشة الخطط الإصلاحية الإقتصادية والمصرفية والمالية والبدائل المقترحة، ومصير الإتفاق مع صندوق النقد الدولي، وتوجهات السلطات النقدية في مجال السياسة النقدية وتمويل عجز الموازنة كذلك رؤية إتحاد المصارف العربية للخروج من الأزمة».

وشدّد د. طربيه على خطوات إيجابية عدة خطاها لبنان في السنة الأخيرة حيال المودعين والمستثمرين، «إذ إن مجلس شورى الدولة، وهو القضاء الإداري الأعلى في لبنان، أصدر قراراً تاريخياً يُلزم الدولة اللبنانية بتغطية خسائر البنك المركزي عملاً بالمادة 113 من قانون النقد والتسليف، كذلك عدم شطب ودائع المصارف لديه التي هي في الواقع ودائع للمودعين، وقد إعتبر مجلس شورى الدولة، أن عدم إيفاء الدولة لهذه الموجبات يتعارض مع القوانين، ومعايير الدستور اللبناني الذي يحمي الملكية الخاصة، كذلك يتعارض مع المعاهدات الدولية التي لم تحم الإستثمار».

وأشار إلى أن «حزم القضاء في موضوع قرار مسؤولية الدولة عن خسائر مصرفها المركزي والأموال التي أودعتها المصارف لديه، يشكل إشارة حاسمة للمستقبل على إستمرار أهلية لبنان كبلد حام للإستثمارات بحكم نظامه القانوني المرعي الإجراء الذي يحفظ حقوق المستثمرين بأموالهم، وبفعل شجاعة قضائه، الذي حدّد المسؤوليات بصورة قاطعة، مما يُرسي الأساس الصالح لإعداد خطة نهوض حقيقية تحمي الودائع وتحفظ القطاع المصرفي، ليبقى صلة الوصل بين لبنان والأسواق المالية العالمية، ويحول دون سيطرة الإقتصاد النقدي في البلد، مما يؤدي إلى تخفيض تصنيف لبنان على صعيد مكافحة تبييض الأموال وتعريضه للعقوبات الدولية، وعزله عن النظام المصرفي العالمي. وقد حقق البنك المركزي اللبناني في الفترة الأخيرة خطوات ملموسة في الخارج والداخل على هذا الصعيد لتجنب هذا الخطر».

وإذ أكد تسجيل مواقف رافضة لمجلس النواب اللبناني، ومن معظم الكتل السياسية لشطب ودائع المودعين صغارهم كذلك كبارهم، بينهم مؤسسات ومستثمرون ومودعون لبنانيون وعرب، رافعاً شعار قدسية الودائع، خلص د. طربيه إلى «أن الدولة لن تستطيع تسديد مستحقاتها فوراً للمصارف والمودعين، وليس المطلوب منها بيع أصولها، بل عليها قيادة الحل للمشاركة في تحمُّل الأعباء الأساسية، خلافاً لما كان حاصلاً في السابق في وقوفها على الحياد، وتحميل المودعين والمصارف أعباء الأزمة النظامية التي تسبّبت بها تحت عنوان إعادة هيكلة القطاع المصرفي ورسم خطة التعافي القائمة على تصغير رساميل المصارف، وعلى أساس تحويل إلتزامات مصرف لبنان تجاه المصارف إلى خسائر تطيح بمعظم المصارف وبمودعيها، ومن الإيجابيات أن مجلس الوزراء الأخير رفض مشروعاً لإعادة الهيكلة يحمل هذا التوجه السلبي».

رئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية محمد شقير

الدول الخليجية تشكل مرتكزاً أساسياً لتحقيق الأمن الإقتصادي العربي

شقير

أما رئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية محمد شقير فقال: «لا يُمكن الحديث عن أمن وتنمية إقتصادية عربية من دون وقف الحروب وتحقيق إستقرار مستدام، كذلك عبر إنهاء التوتر في المنطقة»، مشيراً إلى «أهمية تحقيق الأمن الإقتصادي العربي، وأن يكون في صلب أولويات الحكومات العربية».

وأضاف شقير «أن ما تحقق في لبنان خلال الأزمة الإقتصادية، يخدم الأمن الإقتصادي العربي، لأنه مثال ناجح يُحتذى به، حيث توسّع القطاع الخاص في مجال الصناعة والزراعة والسياحة والإبتكار وتكنولوجيا المعلومات والخدمات، وقد كان ذلك أساس الصمود وبداية النهوض»، وقال: «إذا كنّا نسعى لتحقيق الأمن الإقتصادي العربي فبالتأكيد أن الدول الخليجية تشكل مرتكزاً أساسياً لهذا الهدف السامي، وعلينا جميعاً أن نكون قلباً وقالباً معها، والعمل على تشبيك القطاع الخاص العربي مع كل المشاريع الكبرى التي يتم تنفيذها في هذه الدول».

رئيس لجنة الإستثمار في إتحاد المصارف العربية/ الكويت، الشيخ محمد الجراح الصباح

سنعمل بكل طاقاتنا لتشجيع وتحفيز عودة الإستثمارات إلى لبنان

الصباح

وقال رئيس لجنة الإستثمار في إتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الصباح: «إننا في الكويت، لم نترك مناسبة يحتاج فيها لبنان الحبيب، إلى الدعم والمؤازرة، إلاّ وكنا من أوائل الداعمين، وخصوصاً اليوم أمام المخاطر ولا سيما أيضاً المخاطر الأمنية في جنوب لبنان، والإقتصادية والمالية التي يتعرض لها لبنان جراء هذه التطورات، فإن حضور الكويت اليوم يهدف إلى دعم مسار التعافي والإصلاح الاقتصادي، والمساهمة في دفع مسيرة الاستقرار والنمو».

وأشار إلى «أننا سنعمل بكل طاقاتنا، كلجنة إستثمار في إتحاد المصارف العربية إلى تشجيع وتحفيز عودة الإستثمارات إلى لبنان، الذي يزخر بالإمكانات والمشاريع المنتجة، التي تخرج لبنان من هذا النفق، وتعيده إلى خارطة الدول المزدهرة، وتجدد الثقة بإقتصاده وبقطاعه المصرفي».

الرئيس نجيب ميقاتي متوسطاً من اليمين د. جوزف طربيه، والشيخ محمد الجراح الصباح، و من اليسار محمد الإتربي و د. وسيم منصوري وقوفاً للنشيد الوطني اللبناني

رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي

نُهيّئ البيئة الإستثمارية الحاضنة للفرص الواعدة لتنشيط الدورة الإقتصادية وتعزيز العلاقات مع الدول العربية

الرئيس ميقاتي

أما رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي فقال: «في المجال الإقتصادي المالي والتنموي، وفي مواجهة هذا الكم الهائل من التحدّيات، نحن حرصاء على تهيئة البيئة الإستثمارية الحاضنة للفرص الواعدة، بما يشمل تنشيط الدورة الإقتصادية وتعزيز العلاقات السياسية والإقتصادية مع الدول العربية، التي تُعد الشريك التجاري الأساسي لنا، مع إمكان التوجُّه مستقبلاً نحو أسواق جديدة، في قطاعات تنافسية محدّدة»، مسجّلاً «إرتياح لبنان للإستقرار والتطور والنمو ومسار بناء المستقبل في دول الخليج العربي، التي يدين لبنان وشعبه لها بالكثير من الشكر والإمتنان»، مشيراً إلى «أن هدفنا الإستمرار في العمل تدريجاً على حلّ الأزمة الاقتصادية – المالية الحالية، وإنقاذ البلد، وفق جدول زمني محدد، يشمل إقرار الإصلاحات والقوانين والتشريعات الضرورية، وتوزيع الخسائر المالية، وإقرار وتنفيذ قانون «الكابيتال كونترول»، والمحافظة على أموال المودعين في المصارف اللبنانية، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي على نحو منصف وعادل. كما يشمل ذلك الوفاء بإلتزاماتنا المالية المحلية والعالمية، وإعادة جدولة الديون، وبناء الإحتياطي بالعملات الأجنبية، وتخفيض الإنفاق، وتعزيز الواردات، وجذب الإستثمارات الخارجية، والأهم ربما، تعزيز مسار المساءلة والمحاسبة، ومكافحة الفساد وتبييض الأموال والجرائم المالية، ومواجهة التطرُّف والإرهاب».

د. فتوح مكرماً المدير التنفيذي لبنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي عبدالله القاسمي

تكريم بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي

في ختام حفل الكلمات، كرّم الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي، بمنح مديره التنفيذي غسان أبو غانم، جائزة تقديرية.

يُذكر أن بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي أسّسه الشيخ سلطان عبدالله القاسمي كإمتداد لشركة القاسمي للصرافة بخبرة ممتدة منذ 22 عاماً وتمتلك 11 فرعاً، بالإضافة إلى إنتشار واسع عبر الوكلاء في مختلف أرجاء اليمن، وذلك نتاجاً لخطة تحول إستراتيجية ورؤية مستقبلية، حيث يسعى البنك إلى المساهمة في تنمية الإقتصاد اليمني من خلال تقديم خدمات مصرفية ومالية لقطاع الأعمال وتوفير تمويلات شاملة وميسّرة للأفراد والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

جانب من الحضور الرسمي في الملتقى

جلسات ملتقى « الأمن الإقتصادي العربي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»
ناقشت الإصلاحات الهيكلية المطلوبة والأمن السيبراني والواقع المصرفي اللبناني

حضور شخصيات رسمية لبنانية وعربية في ملتقى بيروت

خلصت مناقشات جلسات ملتقى «الأمن الإقتصادي العربي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية» على مدار يومين، إلى أهمية إستعادة الثقة بالإقتصاد والقطاع المصرفي اللبناني، من أجل عودة العاصمة اللبنانية مجدّداً ملتقى العرب والعالم، وصلة وصل بين المنطقة العربية وحوض المتوسط وتالياً القارة الأوروبية والعالم. كما أن الثقة بالإقتصاد تتم عبر وجود قضاء فاعل وإعادة هيكلة القطاع المصرفي.
وتناولت محاور الملتقى: «الأمن الإقتصادي: تأثير التغيُّرات والتقلبات الجيوسياسية في منطقتنا العربية على القطاعات الإقتصادية والتمويل المصرفي»، و«الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية المطلوبة في ظل عدم الإستقرار»، و«الأمن السيبراني وتأثيره على الإقتصادات العربية»، و«الواقع المصرفي والنقدي الحالي في لبنان»، و«الواقع الإقتصادي في لبنان بعد أربع سنوات ونيّف من إندلاع الأزمة».

اليوم الأول

كلمات رئيسية

الحنظل

في الكلمات الرئيسية، تحدث وديع نوري الحنظل، رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية فقال: «لا يزال العراق يُواجه تحدّيات كبيرة، منها منع المصارف العراقية من إستخدام الدولار، رغم أن العراق لا يزال يُواجه الفساد ويُكافح غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، مشيراً إلى «أن العراق أصبح ورشة كبيرة، ويُشكل جسر عبور لمستثمرين كبار»، مؤكداً «أن زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأخيرة للعراق، قد حقّقت إتفاق طريق التنمية الإستراتيجي، والذي يُعزّز الإقتصاد العراقي كما يدعم إقتصادات دول المنطقة الشريكة بالإتفاق، فضلاً عن تحقيق التواصل الإقليمي والدولي».

د. الغزاوي

أما الدكتور خالد وليد الغزاوي الرئيس التنفيذي لبنك الإبداع للتمويل المتناهي الصغر، مملكة البحرين، فقال: «إن العوامل الجيوسياسية لها تبعات خطرة على الإقتصاد العالمي»، مشيراً إلى «أن صغار المزارعين يُعانون جرّاء التنمية المحدودة، وإنخفاض أسعار المحاصيل»، مؤكداً «أن رؤيتنا تكمن بإهتمامنا بالمزارع الصغير، والقضاء على الفقر والجوع، والعمل اللائق، ومكافحة التغيُّر المناخي، والحدّ من عدم المساواة وتحقيق الشراكات»، لافتاً إلى «أن بنوك أجفند إستهدفت مؤخراً شريحة النساء لتوفير فرص التدريب والتثقيف المالي، والنظر إلى الأمن الغذائي والإقتصادي، ومعالجة التحدّيات الجيوسياسية.

الجلسة الأولى

«الأمن الإقتصادي: تأثير التغيُّرات والتقلبات الجيوسياسية في منطقتنا العربية على القطاعات الإقتصادية والتمويل المصرفي»

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «الأمن الإقتصادي: تأثير التغيُّرات والتقلبات الجيوسياسية في منطقتنا العربية على القطاعات الإقتصادية والتمويل المصرفي» محاور الأمن المصرفي: السياسات النقدية والمالية المعتمدة والتمويل المصرفي، والأمن الغذائي: تداعيات الإضطرابات الحاصلة إقليمياً على الغذاء، والأمن السياحي والإستقرار السياسي.

ترأس الجلسة وزير الإتصالات اللبناني جوني قرم، تحدث فيها كل من: البروفسور إبراهيم الدخيري، أمين عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، وشريف فتحي عطية، الأمين العام للمنظمة العربية للسياحة، السعودية، والدكتور سليم شاهين، نائب حاكم مصرف لبنان، والعميد حسن جوني، خبير عسكري وإستراتيجي وقائد كلية القيادة والأركان السابق في الجيش اللبناني. وأدارت الجلسة الدكتورة حنين نجم، نائب المدير العام لبيت التمويل العربي، لبنان، ومحاضرة جامعية في جامعة بيروت العربية.

من اليمين: الدكتور سليم شاهين، الوزير جوني قرم، شريف فتحي عطية، العميد حسن جوني والدكتورة حنين نجم وبدا الدكتور إبراهيم الدخيري عبر الأونلاين

القرم: قطاع الإتصالات محفّز للإقتصاد

وقال وزير الإتصالات اللبناني جوني قرم: «لقد تجلّت الآثار الكبيرة للصراعات الإقليمية والنزاعات العالمية على منطقتنا، مما زاد من الإضطرابات الجيوسياسية الموجودة فيها، وقد أدّى ذلك إلى تأثيرات سلبية كبيرة على إقتصادات المنطقة، وهذا ما تؤكده أحدث التوقعات الإقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي الذي أشار بشكل كبير إلى وجود إعلان تحذير صارخ ومقنع وفق الأرقام لإتخاذ إجراءات فورية ومنسقة لمواجهة هذا الإضطراب الإقتصادي والجيوسياسي المخيف».

وأضاف الوزير قرم: «بما أن قطاع الإتصالات هو القطاع الحيوي والمحفّز للإقتصاد والمجتمع في الظروف العادية، فكيف إذا كانت الظروف مليئة بالإضطرابات والصراعات التي تنعكس على مستخدمي البنية التحتية لهذا القطاع من أفراد ومؤسسات وجامعات يتكوّن منها هذا المجتمع. لذلك فإن الحاجة ملحّة إلى وجود بنى تحتية لقطاع الإتصالات تتمتع بالمرونة وقدرة التكيُّف مع القطاعات الحيوية في هذا المجتمع، أي أن هذه البنى التحتية، يجب ألاّ تكون مجرّد أصول وإستثمارات تكنولوجية وفنية، بل تواكب التطور، وتكون أساسية للحفاظ على إستمرارية إقتصادات هذه المنطقة وسلامة شعوبها».

وأوضح الوزير قرم «أما في مجال الأمن السيبراني، فقد تم تحقيق خطوات كبيرة مع إنشاء الفريق الوطني لمعالجة موضوع الأمن السيبراني من قبل اللجنة الوطنية للأمن السيبراني بقيادة مستشارة رئيس مجلس الوزراء لشؤون الأمن السيبراني الدكتورة لينا عويدات، وإقتراح الحلول اللازمة، وقد أعدّ هذا الفريق الوطني مشروع قانون لإنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، والتي ستتمكن من الإنضمام إلى المجلس العربي للأمن السيبراني بهدف التنسيق مع كافة الدول الأعضاء في هذا المجلس»، مشيراً إلى «أن هذا الفريق يمثل عنصراً حاسماً في إستراتيجية الأمن القومي لدينا، وتتعاون معه هيئة أوجيرو ووزارة الإتصالات لحماية حدودنا الرقمية والحفاظ على سلامة أنظمة المعلومات، وذلك إدراكاً منّا للتحدّيات المعقّدة التي يُواجهها الأمن السيبراني، والتي لا تعترف بالحدود الوطنية لكل دولة».

الدخيري

وتحدث البروفسور إبراهيم الدخيري، أمين عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية عبر (الأونلاين) فقال: «إن الفجوة الغذائية تتنامى منذ تسعينيات القرن الماضي، وبتنا نحتاج إلى تدخلات كبيرة لتغيير الواقع»، مشيراً إلى «أن المنظمة ومنذ إنشائها في العام 1970 ظلّت تقدم خدمات جليلة، وتضع برامج للدفع بقضية التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية»، لافتاً إلى «أن قضايا الشمول المالي وريادة الأعمال من أهم المعاول التي يُمكن أن يكون لها أثر في الإسراع بقضية الإستثمار الزراعي في الريف وتمكين المرأة والشباب»، مؤكداً «أن المنظمة العربية تعمل على نحو حثيث مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتحقيق التكامل العربي الإقتصادي»، مشيراً إلى أن منطقة التجارة الحرة الكبرى تُعتبر نموذجاً، حيث تعمل من خلاله المنظّمة على تطبيق بعض المفاهيم الخاصة بسلامة الغذاء والقطيع الحيواني، بإعتبارها مطلوبات تُساهم في تسارع قضية التكامل في المنطقة العربية».

العميد جوني

وقال العميد حسن جوني، خبير عسكري وإستراتيجي وقائد كلية القيادة والأركان السابق في الجيش اللبناني: «لا شك في أن التغيُّرات الكبيرة في المنطقة تؤثر على الأمن الإقتصادي»، معتبراً «أن حالة اللاحرب واللاسلم هي عنوان المشهد الدائم في المنطقة، كتوصيف أفضل للوضع الحالي»، مشيراً إلى «التطورات الأخيرة التي خلّفت تداعيات إقتصادية وإجتماعية وأمنية كارثية على منطقتنا كالربيع العربي، وجائحة كورونا، والحرب الروسية – الاوكرانية والحرب على غزة».

وأكّد «أن أهم التغيُّرات التي حكمت المنطقة مؤخراً هي الإتفاقات الإبراهيمية، والتفاهم السعودي – الإيراني، وسياسة تصفير الأزمات، والتقارب العربي – التركي».

عطية

ولفت شريف فتحي عطية، الأمين العام للمنظمة العربية للسياحة، السعودية، إلى «أن الأحداث السياسية تؤثر على صناعة السياحة، بينها حرية الإنتقال والتنقل، فإذا إنعدم هذان العنصران، عندها لا يوجد سياحة»، مؤكداً «أن ما يحدث في القطاع السياحي السعودي تطوُّر غير مسبوق، من حيث حجم الإستثمارات في البنية الأساسية والعامل البشري أيضاً، كما أن تطوُّر قطاع السياحة السعودية في هذا الشكل يُعتبر إضافة ليس فقط للمملكة لكن للمنطقة ككل»، معتبراً «أن «إستثمارات الدول العربية في قطاع السياحة حالياً ليست كافية، إذ إن جميع الدول العربية بلا إستثناء لديها مساحة أكبر لزيادة حجم الإستثمارات في القطاع»، مشيراً إلى «أن الإستثمار السياحي ليس معناه بناء منشأة سياحية، لكن يجب الأخذ في الإعتبار الإستثمار أيضاً في العامل البشري، مثلما تفعل المملكة، وأيضاً مراعاة مصادر الطاقة النظيفة، وأماكن السياح ذوي الإحتياجات الخاصة، وذلك لإيجاد مقاصد سياحية مستدامة».

د. شاهين

وقال الدكتور سليم شاهين، نائب حاكم مصرف لبنان: «إن الحروب المتتالية في المنطقة والعالم، وتعاظم مراكز التنافس، وحرب غزة الأخيرة، قد شحنت المشهد الجيوسياسي العالمي، وزادت من عدم اليقين، وتالياً الفوارق الإجتماعية»، معتبراً «أن الجغرافيا السياسية تدور حالياً حول النفوذ»، لافتاً إلى «أن مؤشر المخاطر الجيوسياسية قد وصل إلى أعلى مراحله في ظل التفتُّت السياسي، وتراجع مبدأ العولمة، والإنفاق القومي وتباين السياسات الخارجية».

محمد الإتربي و د. وسام فتوح وشخصيات رسمية خلال المؤتمر

ادخر اموالك في مصرف الرافدين وعزز نمو مدخولاتك بكل سهولة وامان

مصرف الرافدين
المكتب الاعلامي

الجلسة الثانية

«الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية المطلوبة في ظل عدم الإستقرار»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية المطلوبة في ظل عدم الإستقرار»، محاور سياسات التنويع الإقتصادي، وضرورة إعتماد إجراءات إستباقية والتعاون الإقتصادي العربي.

تحدث فيها كل من: الدكتور محمد أبو حيدر، المدير العام لوزارة الإقتصاد والتجارة اللبنانية، وأسامة أحمد بن صالح بخاري، عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية، ورئيس لجنة الممارسات البنكية، السعودية، والدكتور محمد فحيلي، خبير مخاطر مصرفية، لبنان، والبروفسور علي فقيه، رئيس قسم الإقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية **LAU**. وأدار الجلسة الدكتور داني نصار، مدير الإمتثال، بنك بيروت، ومحاضر جامعي في جامعة القديس يوسف.

الدكتور محمد أبو حيدر، والدكتور محمد فحيلي يتوسطان البروفسور علي فقيه والدكتور داني نصار

د. نصار

قال الدكتور داني نصار مدير الإمتثال، بنك بيروت، ومحاضر جامعي في جامعة القديس يوسف، والذي أدار الجلسة: «إن الإصلاحات الهيكلية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية تأتي ضمن رؤية 2030، بعيداً عن قطاع النفط في سوق العمل، مما خفّض البطالة إلى نحو 7.7 **%**»، مشيراً إلى «أن من أهم عناصر الإصلاح في المملكة هو زيادة نسبة مشاركة المرأة في الحياة الإقتصادية العامة، والإنفاق الإستثماري على السياحة»، متمنياً أن يحذو لبنان حذو المملكة في هذا الشأن.

بخاري

وقال أسامة أحمد بن صالح بخاري، عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية، ورئيس لجنة الممارسات البنكية، السعودية عبر (الأونلاين): «يحتاج لبنان إلى إستثمارات كبيرة، ولا سيما في عالم التكنولوجيا.

هذا البلد الذي يُولّد أفكاراً ريادية في الإستثمار، سواء في العالم العربي أو في أوروبا أو في أميركا الشمالية»، داعياً إلى «خلق مجلس تكنولوجيا مالي عربي، يكون جامعاً للبلدان المهتمة في هذا الشأن، وباحثاً للأفكار الريادية».

د. أبو حيدر

وقال الدكتور محمد أبو حيدر، المدير العام لوزارة الإقتصاد والتجارة اللبنانية: «إن مؤسسات الدولة تحتاج إلى إصلاحات جذرية وخصبة كي تجذب الإستثمارات»، مشيراً إلى «أن الوزارة أطلقت 18 خدمة إلكترونية (ممكننة)، من أجل تسهيل الخدمات أمام المواطنين»، معتبراً «أن الناس تنظر إلى القطاع العام كبؤرة فساد، لذا فإن من أهم أهدافنا في الوقت الحالي «مكننة» كل الخدمات في الوزارة لإستعادة جزء من الثقة في هذا البلد»، متحدّثاً عن أهمية إطلاق الإصلاحات الجذرية في لبنان على مستوى الدولة، «منها تعديل قانون السرية المصرفية، وإنجاز موازنة تعكس العرض والطلب الحقيقيين، وإقرار قانون الكابيتال كونترول، وتحفيز الصادرات، وذلك في ظل إستقرار سياسي ودستوري».

فقيه

ولفت البروفسور علي فقيه، رئيس قسم الإقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية **LAU** إلى «أهمية خلق إقتصاد مرن يدخل في التنويع الإقتصادي من أجل رفع مستوى الإنتاجية، وإيجاد فرص عمل، علماً أن الإقتصاد قائم على المعرفة»، مشيراً إلى «أن الإقتصاد اللبناني صغير، والتنويع الإقتصادي فيه وهمي، ولا يعكس في طبيعة الحال، النمو المستدام»، مقترحاً «الإصلاحات الجدية بغية التنويع الإقتصادي، وتنشيط القطاع الخاص، وزيادة الإنتاجية. علماً أن التنويع الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتميّز بالبطء، لذا تحتاج المنطقة إلى إتخاذ قرار جريء في هذا الشأن».

جانب من الحضور في جلسات المناقشة

فحيلي

ولاحظ الدكتور محمد فحيلي، خبير مخاطر مصرفية، لبنان، «أن الإقتصاد عموماً مثل المياه يحتاج إلى متنفّس، ونحتاج في لبنان إلى شمول مالي في القطاع الخاص، والتخلّص من الطاقة السلبية وجذب الطاقة الإيجابية»، داعياً إلى «إنقاذ الإقتصاد في لبنان وسوريا والعراق واليمن»، معتبراً «أن بثّ الطاقة الإيجابية في الإقتصاد اللبناني، كما هي الحال في دول الخليج، يؤدي إلى رفع الإنتاجية وخفض التضخّم وجذب الإستثمارات المحلية، الإقليمية والدولية».

اليوم الثاني

الجلسة الأولى

«الأمن السيبراني وتأثيره على الإقتصادات العربية»

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «الأمن السيبراني وتأثيره على الإقتصادات العربية»، محاور تهديدات الأمن السيبراني، وكيفية مواجهة القرصنة الإلكترونية، والتعاون بين الجهات الرسمية المولجة بالأمن السيبراني ومؤسسات الأعمال.

ترأس الجلسة جان ميشال كوكباني، مدير شركة **Areshields**، وتحدث فيها كل من: الدكتور سالم عيتاني، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة تاتش للإتصالات، لبنان، والدكتورة جيهان فقيه، أستاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية، ورئيس منظمة **Justice Pioneers & Law Media Digital Culture International**، لبنان، وعبير خضر، رئيس مجموعة أمن المعلومات، البنك الأهلي المصري، ورئيس لجنة أمن المعلومات، إتحاد بنوك مصر، وريشار ميخائيل، الرئيس التنفيذي، شركة **PROPULSE**، دولة الإمارات العربية المتحدة، وطوني شبلي، مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلوماتية، مجموعة الإعتماد اللبناني، لبنان.

من اليمين: طوني شبلي، ريشار ميخائيل، د. سالم عيتاني، د. جيهان فقيه و جان ميشال كوكباني

د. عيتاني

قال الدكتور سالم عيتاني، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة تاتش للإتصالات، لبنان: « يُعدُّ الشرق الأوسط منطقة معرّضة بشكل خاص للهجمات السيبرانية بسبب أهميتها الإستراتيجية ووجود البنية التحتية الحيوية مثل منشآت النفط والغاز، والمؤسسات المالية، كذلك الوكالات الحكومية. ونتيجة ذلك، يُتوقع أن يستمر الطلب على حلول الأمن وإدارة المخاطر في النمو في المنطقة»، مقدّراً «أن ينمو سوق الأمن السيبراني في الشرق الأوسط من 15.6 مليار دولار في العام 2020 إلى 35.4 مليار دولار في حلول العام 2026، بمعدّل نمو سنوي مركب (CAGR) يبلغ 15.2% خلال الفترة المتوقعة. كما يودي إعتماد مبادرات الحوسبة السحابية والتحوُّل الرقمي في الشرق الأوسط إلى زيادة الحاجة إلى حلول الأمان السحابية. ومع قيام المزيد من الشركات بنقل عملياتها إلى السحابة، فإنها تحتاج إلى التأكد من أن بياناتها وتطبيقاتها آمنة من التهديدات السيبرانية»، داعياً إلى «مواجهة القرصنة الإلكترونية كإحدى أهم الإستراتيجيات الحكومية المسؤولة»، مشيراً إلى «أن تعزيز إستراتيجية الإتصالات يتطلّب تفعيل البنى التحتية، والثقة الرقمية، وإستراتيجيات الهجمات السيبرانية، وتوفير الكفاءات البشرية والعلمية، وإعداد الخطوات لمواجهة أي خرق أمني».

خضر

وقالت عبير خضر، رئيس مجموعة أمن المعلومات، البنك الأهلي المصري، ورئيس لجنة أمن المعلومات، إتحاد بنوك مصر (عبر الأونلاين): «إن أسباب الهجمات السيبرانية متعددة الإتجاهات، وكلها مصنّفة، ولا تتركز في سبب واحد»، ملاحظة «أن المشكلة تتعلق بالأنظمة المصرفية، وقد نجد أن الهوة تتسع بين الهجمات السيبرانية والموارد البشرية، لذا يجب تكثيف المراقبة الإلكترونية وتفعيلها، ولا سيما في منطقتنا العربية».

د. فقيه

وأوضحت الدكتورة جيهان فقيه، أستاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية، ورئيس منظمة **International Justice Pioneers & Law Media Digital Culture**، لبنان، «أن الأمن السيبراني مهدّد في معظم دول العالم، ولا نزال، في المنطقة العربية، غير مؤهلين لمواجهة آثار وإنعكاسات الهجمات السيبرانية، إذ ليس لدينا أنظمة كافية لمواجهتها، كما ليس لدينا كادر بشري. علماً أن الهجمات السيبرانية تؤثر على الإقتصادات، وتؤدي إلى خسائر كبيرة وعدم الإستقرار في السوق المالية».

ميخائيل

وقال ريشار ميخائيل، الرئيس التنفيذي، شركة **PROPULSE**، دولة الإمارات العربية المتحدة: «يجب إنجاز هويّات رقمية لإستخدامها في المعاملات الحكومية. علماً أن لبنان كان قد طبّق إنجاز الهوية اللبنانية للمواطنين بدءاً من عامي 1994 – 1995، من خلال إستخدام بصمة الإصبع، للتأكد من أن حامل الهوية هو صاحبها»، مشيراً إلى «أن التكنولوجيا باتت واسعة جداً في ظل توافر الحلول، لكن ينقصنا في بلدان المنطقة أطر تنظيمية وقوانين تتعلّق في هذا الشأن».

شبلي

ولاحظ طوني شبلي، مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلوماتية، مجموعة الإعتماد اللبناني، لبنان «أن إتجاهات الأمن السيبراني في أوروبا لا تتفوق علينا كموارد بشرية لبنانية والتي هي على مستوى عال من الكفاءات العلمية والأكاديمية، بدليل أن دولاً أوروبية عدة تتصل بخبراء لبنانيين للإستعانة بخبراتهم وكفاءاتهم في مجال الأمن السيبراني»، مشيراً إلى «أن لبنان يُصدّر موارده التقنية إلى الخارج، في حين أنه يفتقد لحلول عملية في مجال الأمن السيبراني».

خبراء في المجال المصرفي والمالي

الجلسة الثانية

«الواقع المصرفي والنقدي الحالي في لبنان»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «الواقع المصرفي والنقدي الحالي في لبنان»، محاور الدور المطلوب من مصرف لبنان في مجال السياسة النقدية وتمويل عجز الموازنة وتنقية الجهاز المصرفي، ومشروع الحكومة لإعادة هيكلة المصارف وإسترداد الودائع، وأي قطاع مصرفي يحتاجه لبنان، ورؤية إتحاد المصارف العربية للخروج من الأزمة.

ترأس الجلسة الدكتور منير راشد، رئيس الجمعية الإقتصادية اللبنانية، وتحدث فيها كل من: الدكتور سعد عنداري، خبير مصرفي وإقتصادي، ونائب حاكم مصرف لبنان سابقاً، والبروفسور مارون خاطر، باحث في الشؤون المالية والإقتصادية، وأستاذ في جامعة القديس يوسف، لبنان، والدكتورة سابين الكك، أستاذة محاضرة في القوانين المصرفية، الجامعة اللبنانية، ومروان بركات، كبير الإقتصاديين ورئيس قسم الأبحاث، مجموعة بنك عوده.

من اليمين: البروفسور مارون خاطر ، د. سابين الكك، د. سعد عنداري، مروان بركات والدكتور منير راشد

د. راشد

بدءاً، قال الدكتور منير راشد، رئيس الجمعية الإقتصادية اللبنانية: «لا يمكن إنجاز أي إصلاح بمبادرة حكومية. والعقبة مصدرها الحكومة وموقف صندوق النقد الدولي، لإصرارهما على شطب الودائع الدولارية، وتحويل جزء منها الى أسهم مصرفية، وإلى ودائع بالليرة بسعر مخفّض أقل من سعر السوق الموازية. أي أنّ طرح الصندوق لا يقدّم أي حماية للمودع بخاصة لكبار المودعين. لذا فإن خبرة الصندوق تقتصر في معظم الحالات على حلّ أزمات الديون الثنائية والمتعدّدة الأطراف من خلال نادي باريس، وليس من المستغرب إصدار طروحات غير واقعية لحل الديون السيادية اللبنانية».

ورأى د. راشد «أنّ الحل المقترح من قِبل الصندوق بإلغاء الودائع الدولارية الخاصة، لم يُطبّق في أي دولة من العالم سابقاً، علماً أنّ المودع هو الضحية. كما إعترض عدد من أعضاء المجلس التنفيذي لصندوق النقد في إجتماعه الأخير حيال لبنان في حزيران/ يونيو 2023، على مدى الإجحاف الملحق في حق المودعين لتحميلهم معظم تكلفة الأزمة المزعومة. لذا يجب أن تتراجع عنه الحكومة، وكل من يُروّج لهكذا حل تحت شعار أنّه الوحيد وسُيعوّض عن الودائع من خلال صناديق أو إصدار تعهدات أو شهادات وهمية لإسترداد الودائع، فهي طروحات غير مجدية على الإطلاق».

وإذ أكد د. راشد أنه «لا يُمكن التوصُّل إلى حل لديون المصارف للمودعين وحَمَلة الأسهم والسندات (أجانب ومواطنين) من دون الإتفاق مع المودعين والمستثمرين حسب بند العمل الجماعي المتبع في الممارسات الدولية»، وخلص إلى «أن الحل بديهي لمعالجة الوضع المالي، إذ يجب ان يُصَوّب الجهد نحو إعادة الثقة بالقطاع المصرفي، ومنها التخلّي عن طروحات شطب الودائع، وعندما تتوفر السيولة والثقة من خلال تحرير الأسواق وتحقيق التوازن المالي، سيعود العمل المصرفي الى وضعه السليم. فمعالجة الديون لا تُمارس حسب رغبة السلطة الإستنسابية فقط، بل بإشراك الدائنين، وأهمهم المودعون».

د. عنداري

وقال الدكتور سعد عنداري، خبير مصرفي وإقتصادي، ونائب حاكم مصرف لبنان سابقاً: «تعود خسائر البنوك ودائعها إلى الأوضاع السياسية السيئة في لبنان، والمنطق الميليشياوي السائد في هذا البلد، إذ في العام 2018 وصل الإنفاق العام إلى نحو 20 مليار دولار، وقد فُرضت منذ ذلك الحين، سياسات نقدية، فضلاً عن وجود تراكمات ساعدت على الإنهيار، أبرزها النزوح السوري، والإمتناع عن الإصلاحات الحيوية، وإقرار سلسلة الرتب والرواتب»، داعياً إلى «تعديل قانون النقد والتسليف، وإنشاء لجنة للحوكمة، وفصل السياسة النقدية عن السياسة المالية»، مشيداً بتدابير حاكم مصرف لبنان بالإنابة الدكتور وسيم منصوري «حيال حماية الموجودات الأجنبية، والذي يحاول توحيد سعر الصرف، مما يُخفّض ميزان عجز المدفوعات».

خاطر

ولاحظ البروفسور مارون خاطر، باحث في الشؤون المالية والإقتصادية، وأستاذ في جامعة القديس يوسف، لبنان، «أن سعر الصرف في السوق المالية اللبنانية مثبّت، لكن هذه السياسة أدّت إلى إنفلات السوق.

وقد منع «المركزي اللبناني» السوق كي يحصل فيه العرض والطلب»، منتقداً غياب الدولة اللبنانية عن «ضبط السوق المالية، في ظل إستفادة بعض المنتفعين من الوضع السياسي الراهن، مما يؤدي إلى شراء الوقت».

بركات

وقال مروان بركات، كبير الإقتصاديين ورئيس قسم الأبحاث، مجموعة بنك عوده: «إن الإيرادات السياحية الضائعة خلال الأشهر الستة منذ إندلاع أحداث جنوب لبنان، قد فاقت المليار دولار أميركي حتى تاريخه، وذلك على أساس إنخفاض متوسط في عدد السياح بنسبة 24%، علماً أن متوسط إنفاق السائح في لبنان يبلغ حوالي 3 آلاف دولار»، لافتاً إلى أن «حجم الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ اليوم مستوى منخفضاً ما دون الـ10%، وهو أحد أدنى المستويات في التاريخ المعاصر للبلاد ومن بين أضعف المستويات في الأسواق الناشئة، مما يشير إلى ضعف ملحوظ في مؤشّر تكوين رأس المال عموماً»، معتبراً أن «في سياق الشحّ المستمر في العملات الأجنبية في لبنان، وإنخفاض قيمة العملة بأكثر من 98 % منذ العام 2019، والتضخّم المفرط، والفراغ السياسي الذي طال أمده، فإن إقتصاد لبنان لا يتحمّل التخلّي عن تدفقات العملات الأجنبية الهامة من قطاع السياحة والتي تُعتبر أبرز محرّكات النمو للبلاد عموماً».

د. الكك

وقالت الدكتورة سابين الكك، أستاذة محاضرة في القوانين المصرفية، الجامعة اللبنانية: «إن دور المصرف المركزي في تحديد السياسة النقدية، لا يعكس الحالة الإقتصادية والمصرفية الكارثية، إذ إنه يفرض سعر صرف مصطنع، وهذا الأمر ليس عملاً جبّاراً، إذ إن حاكم المركزي السابق قد حوّل المصرف المركزي إلى مضارب في السوق»، داعية إلى «إعادة قراءة قانون النقد والتسليف من جديد والذي بموجبه يمنع التوظيفات»، معتبرة أنه «من واجب «المركزي اللبناني» أن يمتنع عن إقراض الدولة، لكن إذا أقرضها، عليه أن يتبع الأصول القانونية في هذا الشأن».

الجلسة الثالثة

«الواقع الإقتصادي في لبنان بعد أربع سنوات ونيف من إندلاع الأزمة»

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «الواقع الإقتصادي في لبنان بعد أربع سنوات ونيّف من إندلاع الأزمة»، محاور إضاءة على الوضع الإقتصادي الحالي في ظل غياب المعالجات الجدية، وتنفيذ الخطط المطروحة من الحكومة للخروج من الأزمة الإقتصادية، وتجارب عربية مقارنة. ترأس الجلسة الدكتور سعد عنداري، خبير مصرفي وإقتصادي ونائب حاكم مصرف لبنان سابقاً، وتحدث فيها كل من: الدكتور خالد أبو إسماعيل، رئيس قسم التنمية الإقتصادية والفقر، لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والدكتور جاسم عجاقة، خبير مالي وإقتصادي وأستاذ في الإقتصاد في الجامعة اللبنانية، ونيكولا شيخاني، خبير مصرفي وإقتصادي ومدير البنك العربي سويسرا سابقاً، ومحمد شمس الدين، باحث، الدولية للمعلومات، لبنان.

من اليمين: محمد شمس الدين، نيكولا شيخاني، د. سعد عنداري، البروفسور جاسم عجاقة والدكتور خالد أبو اسماعيل

د. أبو إسماعيل

قال الدكتور خالد أبو إسماعيل، رئيس قسم التنمية الإقتصادية والفقر، لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): «لقد تعرّض العالم لصدمات إقتصادية في السنوات الأخيرة، لذا فإن ثمة ثلاثة تحدّيات ترتبط ببعضها باتت تهدّد المجتمعات الفقيرة وهي تتعلق في مجال التنمية البشرية، والإستدامة البيئية والحوكمة»، مشيراً إلى «أن الإطار الإستراتيجي للفقر متعدّد الأبعاد يتبنّى نموذجاً تنموياً متكاملاً يستهدف الأسباب الجذرية للفقر، بما يرتبط بتسريع النمو الإقتصادي وجعله شاملاً أو محابياً للفقراء وتوفير سياسات إجتماعية متطورة وتمكينية».

شمس الدين

بدوره أوضح محمد شمس الدين، باحث، الدولية للمعلومات، لبنان، «أن لبنان يعاني أزمة إقتصادية حادّة، في ظل تعديل طفيف للحدّ الأدنى للأجر (18 مليون ليرة)، فيما المطلوب أن يصبح الحد الأدنى 52 مليوناً، كي يسدّ الحاجات الأساسية والضرورية للأسر المحدودة الدخل».

واعتبر «أن تحويلات المغتربين من الخارج ليست نحو 8 مليارات دولار، كما يُشار إليها دائماً، بل تتعدّاها بأضعاف، وهي التي تجعل وضع الأسر مستقراً»، مستبعداً أن يصل لبنان إلى نسبة فقر تقارب الـ 80%».

شيخاني

وقال نيكولا شيخاني، خبير مصرفي وإقتصادي ومدير البنك العربي سويسرا سابقاً: «يكلف النازحون السوريون لبنان، والذين يبلغ عددهم نحو مليونين ونصف مليون، ما بين 4 و5 مليارات دولار سنوياً، وهذا الأمر يُرهق الإقتصاد اللبناني.

علماً أن العمال السوريين يحلون مكان العمال اللبنانيين وهذا أمر خطر، ويحتاج إلى إعادة نظر في سبيل التخفيف من أعداد النازحين وتالياً العمال السوريين»، معتبراً «أن إستعادة الثقة بلبنان تبدأ بإستقامة الإستحقاقات الدستورية، وقيام قضاء نزيه وغير مسيّس»، مشيراً إلى «أن القطاع المصرفي اللبناني يحتاج إلى إعادة هيكلة، بعدما دخل عدد كبير من المصارف اللبنانية في مخاطر، تخوّفاً من الخروج من السوق، فباتت مصارف «زومبي» (لا هي حية ولا هي ميتة)، فيما إستعادة الثقة بالإقتصاد تبدأ بإستعادة القوة الشرائية للعائلات».

د. عجاقة

ودعا الدكتور جاسم عجاقة، خبير مالي وإقتصادي وأستاذ في الإقتصاد في الجامعة اللبنانية، إلى «أن ترد المصارف اللبنانية أموال المودعين، ومن ثم أن تعلن إفلاسها، لأن القانون اللبناني يمنع إفلاس المصارف قبل حلّ مشكلة الودائع»، مشيراً إلى «أن

جانب من الحضور الرسمي
في ملتقى الأمن الإقتصادي العربي في بيروت

النمو يحتاج إلى قطاع مصرفي متين، وقضاء نزيه، وخصخصة شاملة. علماً أن الدولة اللبنانية قد أثبتت فشلها في كل القطاعات الخدماتية، ولا سيما في قطاعي الكهرباء والإتصالات»، منتقداً «غياب السياسة النقدية في لبنان».

د. زكريا حمود المستشار الأول في إتحاد المصارف العربية

تكريم رعاة «ملتقى الأمن الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»

في سياق إنعقاد «ملتقى الأمن الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، كرّم إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام الدكتور وسام فتوح، عدداً من البنوك المشاركة والراعية للملتقى، حيث تولى الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية تقديم الجوائز التقديرية كالتالي:

البنك العربي

بنك قطر الوطني

بنك القاسمي للتمويل الأصغر

بنك مصر

بنك مصر

كاش بلاس

شخصيات مصرفية وإقتصادية شدّدت على أهمية ملتقى بيروت من أجل البحث في الأزمة الإقتصادية والنقدية وإستعادة الثقة بالمصارف

الدكتور وسام فتوح يلقي كلمته الإفتتاحية

على هامش ملتقى «الأمن الإقتصادي العربي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، الذي نظّمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي على مدار يومين في العاصمة اللبنانية بيروت، تحدّث عدد من الشخصيات المصرفية والإقتصادية اللبنانية والعربية عن أهمية إنعقاد الملتقى في بيروت، مشدّدين على دور لبنان المصرفي والمالي في المنطقة كما في العالم، رغم الأزمة الإقتصادية والمالية والنقدية التي لا يزال يعانيها منذ العام 2019.

وقال **رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي:** «لقد أكّدنا أهمية عقد هذا الملتقى في العاصمة اللبنانية بيروت، لدعم لبنان، البلد المقرّ لإتحاد المصارف العربية، وقد كان إنعقاده مميّزاً وناجحاً»، مشيراً إلى المشاركة النخبوية من الخبراء والمتخصصين في الشؤون المصرفية والمالية، «تأكيداً لرسالة لبنان، ملتقى العرب ودرّة الشرق، وهو لا شك في أنه لاعب رئيسي في المنطقة».

وأشار **رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب د. جوزف طربيه** إلى «أن أداة الأمن الإقتصادي، هي النمو الإقتصادي الذي بدوره يتطلّب مستثمرين وثقة وإستثمارات مجدية، فضلاً عن التعاون الإقليمي والدولي».

ورأى **الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح** «أن إصرار الإتحاد على إقامة هذا الملتقى في العاصمة اللبنانية بيروت هو قرار جريء، رغم المخاوف نتيجة الأوضاع الراهنة»، لافتاً إلى أنه «رغم التطورات الإقليمية الحاصلة في المنطقة، وتأثر لبنان بها، أصرّ إتحاد المصارف العربية على عقد هذا الملتقى في بيروت، نتيجة ثقة القطاع المصرفي العربي بهذا البلد وبالإتحاد»، مشيداً بـ «الحضور العربي والخليجي الكثيف في الملتقى، من خلال وجود قيادات مصرفية رفيعة المستوى».

وقال **رئيس جمعية المصارف العمانية عبد الحكيم العجيلي** «إن هذا الملتقى تميّز بحضور شخصيات نخبوية من القطاع المصرفي والهيئات الإقتصادية اللبنانية والعربية في ظل المتغيّرات الحالية في العالم العربي»، مشيراً إلى أن الملتقى يشكل خطوة مناسبة وجيدة في هذه الظروف الصعبة تحديداً»، معتبراً «أن الوضع المصرفي في لبنان صعب ولا سيما على صعيد المودعين، لكن نأمل في أن تعود الودائع إلى أصحابها في ظل توافر الإرادة الطيبة».

ولفت رئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية محمد شقير إلى أنه «رغم كل الأوضاع الصعبة التي تمرّ في لبنان، فإن القطاع الخاص اللبناني والعربي هو أكثر إصراراً على إنعقاد هذا الملتقى في بيروت، وهذا أمر جيد»، مشدّداً على «أهمية إستقرار لبنان أمنياً، لأنه حاجة كبيرة للإقتصاد وخصوصاً للقطاع الخاص».

وأكد **رئيس رابطة البنوك الخاصة العراقية وديع نوري الحنظل** «أن التحدّيات الإقتصادية في ظل التغيُّرات الجيوسياسية الموجودة في المنطقة هو أهم عنوان لهذا الملتقى، كي يكون هناك حوار بنّاء، لإعادة الثقة في القطاع المالي والمصرفي في لبنان، كما في المنطقة العربية ككل».

ورأى **الدكتور خالد وليد الغزاوي الرئيس التنفيذي لبنك الإبداع للتمويل المتناهي الصغر**، مملكة البحرين، «أن هذا الملتقى يأتي في وقت حساس جداً، إن على صعيد المنطقة العربية أو لبنان، نظراً إلى ظروف العديد من الدول العربية جرّاء النزاعات الجيوسياسية والإقتصادية التي تعانيها المنطقة»، مشدّداً على «أن المحاور التي ركز عليها الملتقى، شملت الكثير من هذه الجوانب الإقتصادية والمالية والنقدية والتي تهم لبنان والمنطقة»، متمنياً أن «يخرج الملتقى بالتأثير الكافي على صنّاع القرار لوضع قوانين وأنظمة وتشريعات، تساعد لبنان والدول العربية المعنية على تخطي جزء من هذه الأزمات».

على هامش ملتقى
«الأمن الإقتصادي العربي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية» في بيروت
إجتماع اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية

على هامش ملتقى «الأمن الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، في العاصمة اللبنانية بيروت على مدار يومين، في حضور شخصيات من رجال المال والمصرفيين والمستثمرين، إنعقد إجتماع اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية برئاسة الدكتور جوزف طربيه وفي حضور الأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح.

وقد أبدى د. طربيه إرتياحه للتعاون بين إتحاد المصارف العربية وسائر المصارف العربية سواء في البلدان العربية أو الاجنبية، وتوثيق أواصر التعاون في ما بينها، وتعزيز مصلحة القطاع المصرفي العليا، داعياً إلى ضرورة تطوير الفكر المالي العربي والصناعة المصرفية العربية على أسس سليمة ومستدامة، وتعزيز العلاقات مع المؤسسات المصرفية والمالية الدولية.

بدوره، حيّا الأمين العام لإتحاد المصارف العربية نجاح إنعقاد ملتقى «الأمن الإقتصادي العربي» في العاصمة اللبنانية بيروت، رغم الظروف الصعبة التي تمرُّ في لبنان، وقد تميّز الملتقى بالحضور المميّز وطرح الأفكار الريادية في سبيل خروج لبنان من أزمته الإقتصادية والمالية الراهنة.

د. جوزف طربيه و د. وسام فتوح

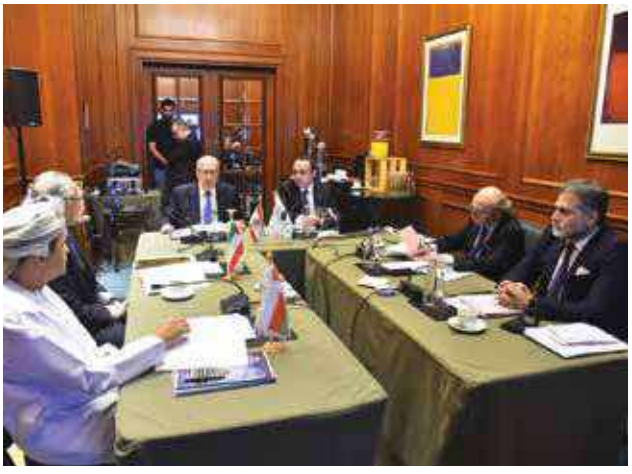

د. طربيه مترئساً إجتماع اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية

الزميلان د. زكريا حمود و أنور صيّاح

الشيخ محمد الجراح الصباح وعبد الحكيم العجيلي

إتفاق إطار إستراتيجي يُشرف على التعاون في مجالات الأمن والطاقة والإقتصاد بين تركيا والعراق

مذكرة تفاهم بين العراق وتركيا وقطر والإمارات للتعاون في مشروع «طريق التنمية»

وقّع رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، والرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، مذكرة تفاهم رباعية بين العراق وتركيا وقطر والامارات للتعاون في «مشروع طريق التنمية».

وقال السوداني: إن المذكرة «تهدف إلى التعاون المشترك حيال مشروع طريق التنمية الإستراتيجي»، مشيراً في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس التركي إلى «أن العراق وقّع مع تركيا إتفاق إطار إستراتيجي، يُشرف على التعاون في مجالات الأمن والطاقة والإقتصاد بين البلدين».

وأفاد بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء العراقي، أن الأخير «شهد مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مراسم توقيع مذكرة تفاهم رباعية بين العراق وتركيا وقطر والإمارات للتعاون في «مشروع طريق التنمية»، مؤكداً أن «المشروع الإستراتيجي، سيُسهم في تحفيز النمو الإقتصادي وتعزيز علاقات التعاون الإقليمي والدولي، من خلال تحقيق التكامل الإقتصادي والسعي نحو إقتصاد مستدام بين الشرق والغرب، كما سيعمل على زيادة التجارة الدولية وتسهيل التنقل والتجارة، وتوفير طريق نقل تنافسي جديد، وتعزيز الرخاء الإقتصادي الإقليمي».

ووقّع المذكرة عن الجانب العراقي وزير النقل، رزاق محيبس، وعن الجانب التركي وزير النقل والبنية التحتية، عبد القادر أورال أوغلو، ومن قطر، وزير المواصلات، جاسم بن سيف السليطي، ومن دولة الإمارات العربية المتحدة وزير الطاقة والبنية التحتية، سهيل محمد المزروعي. وتضمّنت المذكرة قيام الدول الموقعة بوضع الأطر اللازمة لتنفيذ المشروع.

وجاء توقيع المذكرة خلال زيارة نادرة قام بها الرئيس التركي للعراق في مسعى لإستعادة زخم العلاقات بين البلدين عبر توقيع مجموعة من الإتفاقات، تشمل التعاون الأمني، وفي مجالات الطاقة والتجارة.

ربط ميناء عراقي بالحدود التركية

وكان العراق قد أطلق مشروعاً بقيمة 17 مليار دولار العام الماضي، لربط ميناء رئيسي للسلع على ساحله الجنوبي بالحدود التركية عبر سكك حديدية وطُرق برية.

في هذا السياق، قال وزير النقل والبنية التحتية التركي عبد القادر أورال أوغلو: إنه «تم التوصل من خلال جولات من المباحثات الوزارية والفنية على مدى أشهر عدة إلى قرار تركي – عراقي بإنشاء آلية مشتركة شبيهة بالمجلس الوزاري، لمتابعة المشروع»، معرباً عن تطلُّعاته بأن «تنضم الإمارات وقطر إلى هذه المبادرة».

ويُعوّل العراق على طريق التنمية، أو ما يُعرف محلياً بـ «القناة الجافة»، لربط الأسواق الآسيوية بالأوروبية عبر ميناء الفاو الكبير في محافظة البصرة (جنوباً)، ثم القناة الجافة التي تبدأ من الميناء جنوباً وتنتهي بالحدود العراقية التركية شمالاً.

طريق التنمية

ويُعدُّ مشروع «طريق التنمية» طريقاً برياً وسكة حديدية تمتد من العراق إلى تركيا وموانئها، ومن خصائصه التالي:

- **يبلغ طول الطريق وسكة الحديد** 1200 **كيلومتر داخل العراق.**
- **يهدف المشروع إلى نقل البضائع بين أوروبا ودول الخليج.**
- **بلغت الميزانية الإستثمارية للمشروع نحو** 17 **مليار دولار.**
- **سيتم إنجاز المشروع على** 3 **مراحل، تنتهي الأولى في العام** 2028 **والثانية في العام** 2033 **والثالثة في العام** 2050.
- **سيُوفر المشروع** 100 **ألف فرصة عمل كمرحلة أولى، ومليون فرصة بعد إكماله وإنجازه.**

للمرة الأولى يُعقد خارج دافوس

المنتدى الإقتصادي العالمي في الرياض
ناقش التعاون الدولي والنمو والطاقة من أجل التنمية

جاء إفتتاح منتدى الإقتصاد العالمي في عاصمة المملكة العربية السعودية، الرياض، الذي أُقيم للمرة الأولى خارج مدينة دافوس، ليؤكد أهمية خطوات المملكة الإقتصادية والإجتماعية، وذلك تحت عنوان «التعاون الدولي والنمو والطاقة من أجل التنمية»، في حضور قادة الدول، وكبار المسؤولين من حكومات العالم وكبريات الشركات العالمية في قطاعات متعددة.

ومنذ الجلسة الإفتتاحية لهذا المؤتمر، التي حضرها رئيسا نيجيريا ورواندا، ورئيس وزراء ماليزيا، ومديرة صندوق النقد الدولي، إتضح أن الصراحة والشفافية هما ما يحتاجهما العالم في الوقت الحالي، لا سيما وهو يتلقى الصدمات الإقتصادية بشكل متوالٍ منذ أكثر من 4 سنوات.

ولعلّ هذه الجلسة عالية المستوى، إتّسمت بالجرأة أكثر من الدبلوماسية، فالرئيس الرواندي أوضح «أن العالم يحتاج إلى أن يكون صريحاً مع إحتياجاته، ومع ما يراه مناسباً لمصلحته»، ولم يخف ما تحتاج إليه القارة الأفريقية، ملخصاً ذلك في أمرين، وهما أن يستثمر العالم مع أفريقيا وأن تستثمر أفريقيا مع العالم، موضحاً «أن هذا الإستثمار لا بد أن يكون من الطرفين، وأن تؤمن أفريقيا بأنها طرف مساوٍ لغيرها في هذه المعادلة؛ وذلك لأنها أكبر منطقة في العالم تشهد إرتفاعاً في الطبقة المتوسطة، وفي المستقبل القريب قد تكون المنطقة الوحيدة التي تشهد ذلك؛ كل ذلك إضافة إلى ما تملكه من موارد طبيعية وبشرية. أما الأمر الثاني الذي قلّما يُسمع من قادة القارة السمراء، فهو أن القارة الأفريقية في حاجة للتخلُّص من عقلية الضحية لتتمكن من المضي قدماً في نموها الإقتصادي».

ولم يبتعد رئيس الوزراء الماليزي عن هذا المستوى من الصراحة، فبالحديث عن إنقسام العالم بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، الذي لم ينكره سابقه الرواندي، فقد أكد «أن هذا الإنقسام موجود، ولكن الدول خارج هذه الإنقسامات تفضّل البقاء على الحياد، والإبتعاد عن الإنحياز لجانب دون الآخر»، مؤكداً «أن غالبية دول الآسيان تتبع هذا المنهج»، وعبّر صراحة «أن دولته تريد العمل مع الصين الواعدة إقتصادياً، ومع كوريا واليابان، وهي كذلك تريد العمل مع الغرب، ولا تريد لأي من هذه الأطراف فرض أجندتها ومشاكلها السياسية عليها في التبادل التجاري»، معتبراً «أن بلده لديه ما يكفيه من مشاكله الداخلية، ولا يريد التدخل في مشاكل إضافية تعوّقه عن التقدُّم والإزدهار».

أما مديرة صندوق النقد الدولي، فقد تحدثت عن النمو الإقتصادي، والنظر بواقعية للعالم «الذي سيشهد هذا العام نمواً إقتصادياً لن يزيد على 3.2 %، وهو أقل من المعدل التاريخي 4%»، ونظرت بتفاؤل إلى المستقبل، رغم كل ما يشهده العالم من مشكلات في هذا اليوم، ودللت على هذا التفاؤل بما حققه العالم خلال المئة عام الماضية؛ «فرغم الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة، وجميع الحروب والإنقسامات الأخرى التي شهدها العالم، فقد تضاعف معدل الأعمار في العالم تقريباً، وزاد الدخل لكل فرد 8 مرات، رغم أن سكان العالم زادوا نحو 3 مرات، ولم يحدث هذا إلا بالتكاتف العالمي وسعي الدول نحو التقدم والإزدهار».

وأكدت مديرة صندوق النقد الدولي «أن السياسة النقدية للدول، وسياسة الدين العام، هما أهم ما يمكّن الدول من تحقيق أهدافها الإقتصادية».

إن كل ما نوقش في الجلسة الإفتتاحية من قادة الدول والمنظمات، جاء في الوقت المناسب لما يشهده العالم من إضطرابات وانقسامات، وفي المكان المناسب أيضاً في الرياض، التي تحتفل بمنتصف الطريق نحو «رؤية المملكة 2030»؛ فبشهادة الحضور عالي المستوى، تمكّنت المملكة من تحقيق جميع ما تحدثوا عنه، فالمملكة أدركت أهميتها في العالم بما تملكه من موقع جغرافي، وثروة بشرية، وموارد طبيعية، مكّنتها من إختيار موقعها في العالم، كما أن المملكة لم تنحز إلى قوة دون الأخرى، فخلال الأعوام الماضية بنت جسور التعاون مع الشرق والغرب والشمال والجنوب، وعزّزت من علاقاتها التجارية مع جميع الدول التي تتشارك معها المصالح الإقتصادية، دون فرض الأجندات السياسية أو الثقافية، وبإحترام لقيم جميع الدول.

وأخيراً، فالمملكة ورغم كل ما واجهته من صعوبات وتقلبات خلال العقد الأخير، فإنها وبسياسة إقتصادية حصيفة، تمكنت من النمو الإقتصادي المتوازن، ومن تحقيق الإستدامة والتنوع الإقتصادي، وهو مزيج قلّما تحققه الدول، ويحق للمملكة الإحتفاء به في حضور المجتمع الإقتصادي الذي طالما نادى بهذا المزيج النادر.

أكبر 30 بنكاً في الشرق الأوسط من حيث القيمة السوقية لعام 2024

أظهر القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرونة خلال العام 2023، بفضل معدلات الفائدة وأسعار النفط المرتفعة. وحسب توقعات وكالة فيتش للتصنيف الإئتماني لعام 2024، فإن إرتفاع الفائدة وأسعار النفط يدعم اقتصادات الشرق الأوسط بشكل عام، ويضمن حفاظ معظم الأنظمة المصرفية الخليجية على مستويات معقولة من السيولة والربحية وكفاية رأس المال خلال العام 2024.

تضم قائمة العام الحالي (2024) أكبر 30 بنكاً من حيث القيمة السوقية، من 7 دول في المنطقة، وتهيمن البنوك الخليجية بواقع 26 مصرفاً. وقد ارتفع إجمالي القيمة السوقية لـ30 بنكًا 14 % على مدار 12 شهرًا الماضية، ليبلغ 581.1 مليار دولار، حسب إغلاقات الأسواق في 23 فبراير/ شباط 2024. تستحوذ السعودية على ثلث القائمة بـ10 بنوك، وإجمالي قيمة سوقية بلغت 279.5 مليار دولار. تليها الإمارات ممثلة بـ7 مصارف بقيمة سوقية تصل إلى 128.7 مليار دولار. في حين تضم القائمة 6 بنوك من قطر بقيمة 73.6 مليار دولار، و3 من المغرب بقيمة 20.7 مليار دولار، ومصرفين كويتيين بقيمة سوقية تبلغ 65.5 مليار دولار.

وقد حافظ مصرف الراجحي السعودي على صدارة القائمة، حيث زادت قيمته السوقية بنحو 21.7 مليار دولار على مدار 12 شهرًا الماضية لتصل إلى 96.6 مليار دولار، يليه البنك الأهلي السعودي وبنك أبوظبي الأول بقيمة سوقية بلغت 68.2 مليار دولار و41.5 مليار دولار تواليًا.

أقوى مديري الأصول في الشرق الأوسط 2024

على مدى العقود الماضية، شهدت المنطقة تغيُّراً ملحوظاً في منظومة الإستثمار، مدفوعاً بمجموعة من العوامل، كجهود التنويع الإقتصادي، والتقدم التكنولوجي، وتغيُّر تفضيلات المستثمرين.

تُعد شركات إدارة الأصول من أبرز اللاعبين الرئيسيين في منظومة الإستثمار في المنطقة، حيث توفر للمستثمرين وسيلة لتنويع محافظهم الاستثمارية، والاستفادة من الخبرة الإدارية المهنية، والمشاركة في قصص النمو الإقتصادي في المنطقة. كذلك تشهد أسواق الأسهم المالية في المنطقة فترة من الرواج. وقد أسهمت 5 عمليات إدراج، معظمها في قطاعي الطاقة والخدمات اللوجستية، بتحقيق حوالي 58 % من إجمالي عائدات الاكتتابات العامة التي تم جمعها في العام 2023، وفق شركة «إرنست ويونغ».

في قائمة هذا العام 2024، نسلط الضوء على 30 مديراً للأصول ممن يديرونها على أساس إئتماني. وتشمل القائمة قادة كل من شركات إدارة الأصول المستقلة، والأذرع الاستثمارية للبنوك والمؤسسات المالية. فيما صُنّف 16 مديراً من كبار مديري الأصول في قائمة هذا العام، من الشركات التابعة للبنوك، و14 مديراً من شركات مستقلة لإدارة الأصول.

وقد شهد الربع الأخير من العام الماضي 19 إكتتاباً عاماً أوّلياً، بعائدات قيمتها 4.9 مليارات دولار. وأسهمت شركة أديس القابضة بنسبة 25 % من إجمالي عائدات الإكتتابات العامة في الربع الأخير، تليها شركة بيورهيلث القابضة بنسبة 20 % ، في حين تركزت معظم عمليات الإدراج في دول مجلس التعاون الخليجي.

قطر تشارك في إجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

شاركت دولة قطر، ممثلة بوزارة المالية، في إجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ورؤساء المؤسسات المالية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وذلك على هامش مشاركتها في إجتماعات الربيع السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، والتي عقدت ما بين 15 و20 نيسان/ إبريل 2024، في العاصمة الاميركية واشنطن. وترأس وفد دولة قطر المشارك في الإجتماع، علي بن أحمد الكواري، وزير المالية، والذي عقد برئاسة كريستالينا غورغييفا، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي.

وأكد وزير المالية خلال مشاركته، «أهمية الجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي لإيجاد الحلول المناسبة للتعامل مع مختلف التحديات التي يواجهها العالم اليوم»، مشيراً إلى «الجهود التي تقوم بها دولة قطر لضمان الإستدامة المالية من خلال الضبط المالي الداعم للنمو الذي يزيد من المدخرات، من أجل العدالة بين الأجيال».

وقال الكواري: «من بين الخطوات المهمة التي إتخذناها لمواصلة تحسين أدائنا الإقتصادي، تدشين إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، التي ترنو لأهداف طموحة لتعزيز التنويع الاقتصادي، بينما نسعى جاهدين لتحقيق أهداف رؤيتنا الوطنية لعام 2030».

وناقش المجتمعون القضايا الإستراتيجية الرئيسية والنمو الاقتصادي في المنطقة، بالإضافة إلى الآفاق المستقبلية ومتطلبات السياسة المالية لمكافحة التضخم، كما تم عرض التحدّيات الإقليمية والدولية ومخاطر إرتفاع معدلات التضخم وإنعدام الأمن الغذائي، فيما تم التأكيد على أهمية إستمرار الجهود للتكيُّف مع التطورات المالية والاقتصادية الراهنة.

يُذكر ان هذا الإجتماع يندرج ضمن إجتماعات الربيع السنوية للمؤسستين الماليتين الدوليتين، والتي جرت في واشنطن، لبحث أهم التطورات والتحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

الجدعان يدعو من واشنطن لسياسات مالية فعّالة من أجل تعزيز الاستدامة

من جهة أخرى، أكد وزير المالية السعودي محمد الجدعان، أهمية وجود آلية محددة لتبادل المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة، حتى يكون تحليل إستدامة الديون واضحاً وشاملاً، وذلك خلال مشاركته على هامش إجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في واشنطن، في إجتماع الطاولة المستديرة لبحث الديون السيادية العالمية.

وخلال مشاركته في الجلسة الأولى للإجتماع الثاني لوزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية لمجموعة العشرين تحت الرئاسة البرازيلية، أكّد الجدعان «أن الحوكمة الفعّالة للعمل المناخي تتطلب إتباع نهج شمولي يُقرّ بتعدّد الحلول لمعالجة تحديات التغيُّر المناخي، بما في ذلك الحلول التقنية لمعالجة الإنبعاثات».

كما أكد الجدعان، خلال مشاركته في اجتماع وزراء مالية ومحافظي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان مع مديرة الصندوق كريستالينا غورغييفا، «أهمية تطبيق سياسات مالية فعّالة لتعزيز المرونة والإستدامة في ظل الظروف الحالية غير المستقرة».

والتقى الجدعان رئيس مجلس إدارة مجموعة «بي إن بي باريبا» المصرفية جان لوميير، والرئيس العالمي لتغطية المؤسسات الرسمية لوران ليفيك، ورئيس أسواق رأسمال الدين ألكسيس تافين.

وجرت خلال هذا الاجتماع الجانبي، مناقشة مجالات التقدم المحرزة في السعودية، والمسائل المتعلقة بجذب الإستثمار والتمويل البديل.

تركيا تتمتع بأعلى معدلات العملات المشفرة في العالم

تحتل تركيا مرتبة عالية في إعتماد العملات المشفرة، حيث تنمو صناعة العملات المشفّرة في تركيا مدفوعة بالإبتكار المستمر في البنية التحتية ونظام بيئي متنوع من التطبيقات الموزعة (التطبيقات اللامركزية). ويُدرك المستثمرون في تركيا بشكل متزايد إمكانات وفرص الأصول الرقمية والإستفادة من تقنية البلوكشين blockchain في عملياتهم ومؤسساتهم.

تتمتع تركيا بأعلى معدّلات إعتماد العملات المشفرة في العالم، حيث تُعد العملات المشفّرة من فئات الأصول الأكثر رواجاً للإستثمار فيها. وينظر المستخدمون الأتراك أيضاً بإيجابية للعملات المشفّرة على المدى القريب والطويل. وتُعتبر تركيا من أكبر الدول التي تتبنّى الأصول الرقمية في العالم. كما ويتبنى القطاع المالي في تركيا بشكل متزايد تكنولوجيا البلوكشين.

وفق البيانات العالمية، تضاعفت معدلات التبني في تركيا في السنوات الثلاث الماضية، حيث إرتفعت من 16 % إلى 40 % من عدد السكان. وتشير التقديرات إلى أن إثنين من كل خمسة مواطنين يمتلكون عملات مشفّرة. وتُعد تركيا أيضاً رابع أكبر سوق للعملات المشفّرة من حيث حجم المعاملات على مستوى العالم، متقدمة على الإقتصادات الكبرى الأخرى.

إن من أهم الأسباب للإستثمار في العملات المشفّرة في تركيا إمكانية تحقيق الأرباح. كما وأن العوامل التشغيلية المتعلقة بسهولة الإستثمار وإمكانية الوصول محفّزات رئيسية للإستثمار في العملات المشفّرة في تركيا. إلاّ أنه هناك بعض العوامل التي تمنع الإستثمار في العملات المشفّرة في تركيا منها المخاطر التي تعتبر مصدر القلق الرئيسي. كما وأن عدم كفاية المعرفة وقلّة الأمان هما من عوائق الإستثمار في العملات المشفّرة في تركيا.

ومن المتوقع أن تصل الإيرادات في سوق العملات المشفرة في تركيا إلى 139.2 مليون دولار في العام 2024. ويُتوقع كذلك أن يظهر معدل نمو سنوي (معدل النمو السنوي المركب (2028 – 2024) (CAGR)، بنسبة 10.44 % مما يؤدي إلى مبلغ إجمالي متوقع قدره 207.1 مليون دولار في حلول العام 2028. وسيبلغ متوسط الإيرادات لكل مستخدم في سوق العملات المشفرة في تركيا 10.7 دولاراً في العام 2024.

وفي سوق العملات المشفرة في تركيا، من المتوقع أن يصل عدد المستخدمين إلى 15.25 مليون مستخدم في حلول العام 2028. وسيبلغ معدل إنتشار المستخدمين 15.01 % في العام 2024 ومن المتوقع أن يصل إلى 17.30 % في حلول العام 2028.

ومع إرتفاع التضخم في تركيا، فإن إعتماد العملات المشفّرة آخذ في الإرتفاع أيضاً. على مدار العام ونصف العام الماضيين، زاد إعتماد العملات المشفرة في تركيا من 40 % إلى 52 % من السكان الأتراك. يشير العدد المتزايد والنسبة المئوية لمستثمري العملات المشفّرة في تركيا إلى الإهتمام المتزايد والقبول بالعملات المشفرة كوسيلة للتحوط ضد التضخُّم، ولا سيما مع خسارة الليرة التركية أكثر من 50 % من قيمتها مقابل الدولار.

ووفق المؤشرات العالمية، فإن السبب الرئيسي للإستثمار في العملات المشفرة هو تجميع الثروة على المدى الطويل واستخدامها كمخزن للقيمة. وتتصدّر عملة البيتكوين قائمة الإستثمار في العملات المشفرة في تركيا، إذ إن 71 % من المستثمرين يمتلكون عملة البيتكوين، بينما يمتلك 45 % منهم عملة الإيثيريوم وغيرها من العملات المستقرة.

رغم أن الرجال هم أكثر ميلاً للإستثمار في العملات المشفّرة، إلاّ أن الإناث في تركيا يستثمرن بشكل متزايد في العملات المشفّرة. في تركيا، 47 % من مستثمري العملات المشفّرة الذين تُراوح أعمارهن بين 18 و30 عاماً هنّ من الإناث.

وتسعى الحكومة التركية الى تطوير العملة الرقمية للبنك المركزي والتي تسمّى الليرة الرقمية. ويُعد الفهم العميق والشامل لمجتمع العملات المشفّرة أمراً بالغ الأهمية في تصميم نظام بيئي مالي أكثر شمولاً ومسؤولية في تركيا. ومع إستمرار وتيرة بيئة العملات المشفّرة

في التزايد، أصبح فهم تصرّفات مستخدمي العملات المشفّرة وميولهم والقوى الدافعة لهم عبر مختلف المناطق أمراً ضرورياً بشكل متزايد في تطوير العملة الرقمية للبنك المركزي في تركيا.

وبالنسبة إلى توقعات صناعة العملات المشفّرة في تركيا، يشعر غالبية المستثمرين الأتراك بالتفاؤل حيال مستقبل صناعة العملات المشفّرة في البلاد. ويعتقد العديد من المستثمرين في تركيا، أن أسعار العملات المشفّرة سترتفع في المستقبل. علاوة على ذلك، من المتوقع أن ينمو عدد مستثمري العملات المشفّرة في السنوات الخمس المقبلة، مما يؤدي إلى رفع مستوى إعتماد العملات المشفّرة في تركيا وزيادة إستخدام العملات المشفرة أيضاً كتحوُّط ضد التضخم. وستواصل تركيا مساعيها لإطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي، الليرة الرقمية.

د. سهى معاد

د. جهاد أزعور عن إقتصادات المنطقة في ظل الحرب:
فريق صندوق النقد الدولي يعود إلى بيروت لتفعيل الدعم التقني

رغم الصورة القاتمة للحرب الدائرة في غزة وجنوب لبنان، والتوترات الإقليمية الناتجة عن التصعيد الإيراني – الإسرائيلي وحوادث الممرات البحرية والقلق في أسواق الطاقة، تنعكس قدرة الإقتصاد العالمي على الصمود وتراجع الضغوط التضخمية على إقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبقى حال «عدم اليقين» عنصراً مشتركاً لمسار الأوضاع الإقتصادية وإمتداداً من حرب أوكرانيا إلى المنطقة.

ومواكبةً لتفاصيل خلاصات صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير عقب إجتماعات الربيع للعام 2024، التي عقدها بالشراكة مع مجموعة البنك الدولي أخيراً، كان هذا الحوار الصحفي مع مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق الدكتور جهاد أزعور، والذي أكد «أن حرب غزة كانت مؤثرة بالدرجة الأولى على الإقتصاد الفلسطيني، والإقتصادات المجاورة في لبنان والأردن والعراق ومصر».

وقال د. أزعور: «لقد برز تأثُّر بيّن في القطاع السياحي الذي كان في الفصل الأول من العام 2024، أكبر منه في الفصل الرابع من العام 2023، وأخذ التأثير على القطاع التجاري منحى تصاعدياً، وخصوصاً مع إزدياد العمليات في البحر الأحمر، حيث تراجعت وتيرة النقل البحري بدرجة كبيرة جداً، ولا ننسى أن ثلث النقل البحري للحاويات يمرُّ في البحر الأحمر عالمياً. كما أن جزءاً أساسياً من التجارة النفطية والغازية يمرّ في هذه المعابر. من هنا، تتمحور التأثيرات التجارية حول 3 نتائج: أولاً، إرتفاع التكاليف، ثانياً، تحوُّل أو تحويل الحركة التجارية إلى معابر أخرى، إضافة الى التأثير المباشر على الدول التي تملك موانئ في هذه المنطقة المتوترة».

وتابع د. أزعور: «إن المحورين الأخيرين لتأثير الأزمة يتمثّلان في الأسواق المالية وأسواق النفط التي تأثرت بطريقة أقلّ، بحيث كان هناك تذبذب في الأسعار في المرحلة الأولى، ثم عادت الأسواق إلى الإستقرار. أما بالنسبة إلى القطاع النفطي، فيعود الأمر الى وجود إحتياطات فائضة اليوم في الأسواق، وبالنسبة إلى الأسواق المالية فقد كانت حركة رؤوس الأموال مستقرة خلال هذه المرحلة. لذلك، يمكن القول بعد ستة أشهر من إندلاع الحرب، إن تأثيرها سيتغيّر حسب وتيرة توسّع الأزمة أو تعمّقها. ويبقى أن العنوان الاساسي لهذا العام هو عدم اليقين والترقب».

وعن مستوى تحصّن اقتصادات المنطقة لمواجهة تعمّق الأزمة، وذلك بتجزئة المشهد بين الدول، أوضح د. أزعور «أن الوضع الإقتصادي في المنطقة يجب أن يكون على محاور عدة. فمن دون شك، إن الدول التي تعاني أزمات مثل السودان أو اليمن أو سوريا أو ليبيا، تأثرت أوضاعها نظراً إلى حال عدم الإستقرار. فالسودان يعيش واحدة من أصعب الأزمات الإنسانية والإجتماعية، وأيضاً على الصعيد الإقتصادي تراجعت كل المؤشرات الإقتصادية، التضخم يفوق 150 %، و60 % من المواطنين باتوا بحاجة الى دعم إنساني.

أما أوضاع دول كالمغرب ومصر والأردن ولبنان فتختلف، إذ إن هناك مجموعة من الدول إستمرت بالمحافظة على الإستقرار وتعزيز الفرص بسبب الإجراءات التي أمّنت حماية الإقتصاد. كما أن دولاً مثل الأردن والمغرب حافظت على الإستقرار، وحالها تحسّنت».

وتابع د. أزعور: «هناك دول تشهد نسبة ديون مرتفعة مثل مصر وتونس، عليها الإستمرار في معالجة التحدّيات، ومنها التضخُّم الذي يؤدّي إرتفاعه الى تبعات إجتماعية، كذلك تبرز التحديات في إيران وباكستان. ويجب على الدول التي ترزح تحت وطأة ديون مرتفعة، أن تعالج الديون لأن ارتفاع الفوائد عالمياً يأخذ من مدّخرات الإقتصاد التي يُمكن أن تستخدم لدعم قضايا إجتماعية أو إقتصادية».

وعن مقاربته وضع إقتصاد لبنان اليوم على وقع حرب الجنوب، وإستمرار إعاقة الأزمة السياسية إقرار القوانين الإصلاحية، وماذا عن مصير التفاوض مع صندوق النقد الدولي، قال د. أزعور: «إن الوضع الإقتصادي تأثر بفعل حرب غزة، ولا سيما القطاع السياحي المهم للبنان، كذلك برز تضرّر قطاع الزراعة، وتأثيرات النزوح الداخلي لأهالي القرى. وقد أُضيف هذا الواقع إلى تحدّيات ومشاكل أخرى تراكمت خلال الأعوام الماضية، وأدّت إلى تراجع في حجم الإقتصاد وإلى إرتفاع في مستويات التضخُّم وتراجع الأوضاع الإجتماعية. يُضاف إلى ذلك أن لبنان يعاني مشكلة لجوء ونزوح تزيد الضغوط على الوضع الإقتصادي والإجتماعي

فيه. ومعالجة هذه الأزمات تتطلب إصلاحات حتماً».

وأضاف د. أزعور: «لا يُمكن للدورة الإقتصادية أن تعالج كل هذه الأزمات، لذا لا بدّ من تسريع عملية الإصلاحات. وهذا عنوان التعاون الجاري بين صندوق النقد ولبنان، لجهة تحديد أولويات الاصلاح. ومن خلال المشاورات والدعم التقني، سيتم تأمين القدرة على بناء مشاريع إصلاحية أساسية. وأيضاً من خلال الإتفاق الذي جرى التوصل إليه قبل عامين. هدفنا تسريع وتيرة الإصلاح وتكبير حجم الدعم الدولي للبنان. ومن المتوقع وصول فريق عمل الصندوق الى لبنان الذي كان قد غادره بسبب المخاطر الأمنية، لإستكمال تفعيل المساعدة في تقديم الدعم التقني المطلوب، وهو الفريق الذي يعمل في المكتب الاقليمي لتقديم المعونة التقنية الذي إفتتحه الصندوق في لبنان».

حرب غزة أثّرت بالدرجة الأولى على الإقتصاد الفلسطيني والإقتصادات المجاورة في لبنان والأردن والعراق ومصر

مصر... مسار الإصلاح

عن الدينامية الأخيرة للإتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي والتعويل العملي على تطبيق الإصلاحات، قال د. أزعور: «إن العلاقة مع مصر قديمة ومبنية على دعم كبير قدمه الصندوق لمصر خلال مراحل عدة، ولا سيما أن القاهرة واجهت صدمات خارجية، وتأثرت بإرتفاع الأسعار العالمية وحرب أوكرانيا وجائحة كورونا التي فاقمت التضخُّم. وكانت هناك حاجة للقيام بمسارين، أولاً لحماية الإقتصاد الوطني، وهنا أهمية مرونة سعر الصرف الذي أتى حماية للإقتصاد، وكانت له إنعكاسات إيجابية سريعة، ولا سيما لجهة ردم الهوة في سعر الصرف، وإعادة ضخ العملات وتحويلات المغتربين وإعطاء ثقة للمستثمرين.

ثانياً، العمل من خلال السياسة النقدية لخفض مستوى التضخُّم. ونتحدث أيضاً عن توسيع حجم الإقتصاد وهندسة دور الدولة وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، والمنافسة بين القطاعين الخاص والعام، وهي عناصر أساسية بُنيت الثقة على أساسها وتحرك الإقتصاد وحصل دعم إضافي لدعم الصندوق من دولة الإمارات العربية المتحدة والبنك الدولي والإتحاد الأوروبي. وقد إستجاب القطاع الخاص من خلال تدفق رؤوس الأموال. وفي محصلة هذا السيناريو، نتطلّع إلى النتائج، ومن أبرزها خلق فرص عمل للشباب والمرأة، وهو في صلب ما يركّز عليه الصندوق».

الخليج وتنويع المصادر

تحدث د. أزعور عن إثبات دول مجلس التعاون الخليجي قدرةً على التكيّف، متناولاً تسريع وتيرة تنويع مصادر دخل الدولة بمردوداته الايجابية، وقال: «في السنوات الماضية، إرتفع النمو من القطاع غير النفطي وأصبح قاطرة للإقتصادات الخليجية. ورغم تقلُّبات سعر النفط، بقيت الحركة الإقتصادية مستقرة، تُضاف إلى ذلك مجموعة من الإستثمارات التي وسّعت الأفق، مستندة إلى إصلاحات خلقت الفرص. وإذا أخذنا السعودية مثالاً، فقد إرتفعت نسبة مشاركة المرأة في الإقتصاد، وإنخفضت نسبة البطالة لدى الشباب. وينتج هذا التوازن أيضاً خليجياً عن الإنفتاح الإقتصادي من خلال توسيع رقعة التعاون مع الشرق، من الصين إلى أفريقيا. وقد برزت تأثيرات محدودة لإتفاق «أوبك بلس» لجهة عائدات سوق النفط، وأثبت الخليج قدرة على الإنفتاح والتنوّع وسط المتغيّرات الجيوإقتصادية».

أسواق الطاقة

وأوضح د. جهاد أزعور «لم تكن الأعوام الماضية سهلة على أسواق الطاقة، من أزمة كورونا إلى الحرب على أوكرانيا التي غيّرت المنطقة، نظراً إلى إيقاف الإمدادات من روسيا وإرتفاع المخاطر السياسية. وبسرعة مشهودة، تمكّنت أوروبا من تنويع مصادر الغاز من مصادر كالجزائر وأذربيجان وقطر والولايات المتحدة. هنا ثبت أن أسواق النفط قادرة على التكيّف بسرعة وتتفاعل مع مستويات التضخم وحركة العملات. ولا شك في أن هناك خطراً في تعميق التصعيد في حرب أوكرانيا أو غزة، لكننا حتى الآن نرى تكيّفاً واسعاً في إدارة القطاع».

عمل صندوق النقد

وعن ضرورة إعادة صندوق النقد الدولي النظر في آليّة عمله، وخصوصاً أنه يعلن عمله خدمةً للشعوب، والتي ترزح أحياناً تحت حكم سلطات واقعة في أزمات مفتوحة وتتحكم في مسارها، قال د. أزعور: «إن الصندوق في حالة مراجعة دائمة لعمله»، مذكّراً بأنه «خلال جائحة كورونا طوّر آلية جديدة لدعم الدول، وتم الإفراج عن مئة مليار دولار في غضون عام، وقد حصلت تونس بعد 3 أسابيع من «كورونا» على 750 مليون دولار، وفي الأردن جرى إعادة ترتيب البرنامج، وحصل المغرب على 3 مليارات بعد 3 أشهر، ومصر على 8 مليارات في العام 2020. كذلك فإن حجم تمويل الصندوق للمنطقة هو من أعلى المرات في العالم اليوم، وقد بلغ 40 مليار دولار كتمويل مباشر، أضف إلى 35 ملياراً وُزّعت كوحدات سحب خاصة لمعالجة مشكلة السوق».

بنك الإعتماد اللبناني
أول مصرف رقمي في لبنان يُدرج أول خدمة على منصة Wink Neo

أطلق بنك الإعتماد اللبناني Wink Pay، محفظة الدفع الرقمية الجديدة في لبنان بالتعاون مع شركة Codebase Technologiesوشركة فيزا، الرائدة عالمياً في مجال المدفوعات الرقمية.

من خلال تطبيق Wink Pay يقدّم «الإعتماد اللبناني» للمرة الأولى في البلاد، تقنية الإعداد الرقميّة، بالإضافة إلى خدمة إصدارالبطاقات الفورية. تؤمّن هذه الخدمة المتطوّرة لستة ملايين مواطن لبناني القدرة على إدارة مدفوعاتهم المحليّة والدوليّة بأمان وشفافيّة دون الحاجة لحساب مصرفي.

يُوفّر Wink Pay تجربة فريدة من نوعها للمستخدم، من خلال تطبيق الهاتف المحمول الخاص به عبر تزويد المواطنين بأفضل الحلول للوصول إلى الخدمات المالية لتمكينهم من إصدار بطاقة إفتراضية (Virtual Visa Card) فورية وبرمشة عين محمّلة مسبقاً والإستمتاع بتجربة دفع سلسة وآمنة وغير ورقية.

يتميّز هذا التطبيق بتقنية الإعداد الرقمية بالكامل (Full Digital Onboarding Process) مع التحقق من العميل إلكترونياً e-KYC لتلبية إحتياجات العملاء من أجل تجربة رقميّة موثوقة. كما يتضمّن ميزات ذات قيمة مضافة مثل أدوات إدارة البطاقات والدفع التي تسمح للمستخدمين بتحديد موقع وكلاء تحميل البطاقات القريبين، وتخصيص بطاقتهم عن طريق تحديد لونها مباشرةً من التطبيق.

ويتضمّن تطبيق Wink Pay أيضاً ميزات مبتكرة تظهر بشكل بارز مثل خدمة Wink Transfer للتحويلات المالية، التي تتيح للمستخدمين تحويل الأموال بسهولة من بطاقتهم إلى أي بطاقة أخرى عالميّة أو إلى حساب مصرفي في لبنان والخارج أو إلى أي محفظة رقمية محليّة كانت أوعالميّة. علماً مرونة Wink Transfer لا تعتمد على تبسيط المعاملات من شخص إلى آخر فحسب، بل تعمل على توسيع نطاق التفاعلات الماليّة أيضاً.

ومن خلال مشاركتها الرؤية الكامنة وراء Wink Pay، قالت رندا بدير نائب مدير عام ورئيسة قسم حلول الدفع الإلكتروني وتقنيّة البطاقات في «الإعتماد اللبناني»: «في أعقاب التحديات الإقتصادية التي يُواجهها لبنان، وفي ظل الإرتفاع الكبير في عدد

الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وزيادة إعتماد الإقتصاد اللبناني على التحويلات المالية الخارجيّة، يعي «الإعتماد اللبناني» ضرورة التكيّف مع هذا المشهد المالي المتغيّر والإستجابة لحاجات المواطنين اللبنانيين من خلال منحهم الفرصة للحصول على بطاقة إفتراضيّة (Virtual Visa Card) محمّلة مسبقاً على الفور لتنفيذ مشترياتهم وتحويلاتهم محلياً وخارجيًا دون قيود. ومن خلال هذه المبادرة، يسعى «الإعتماد اللّبناني» إلى المساهمة في تعزيز الشّمول المالي (Financial Inclusion) في البلاد».

وأضافت بدير: «يرمز Wink Pay إلى الإلتزام بالإبتكار والمرونة المستوحى من قصة نجاح Revolut عالميّاً، حيث يقدّم بديلاً حديثاً، مريحاً وفعّالاً من حيث التّكلفة عن الخدمات المصرفيّة التقليديّة. فمن خلال Wink Pay، إستطعنا تبسيط ورقمنة عمليّة تسجيل العملاء، فضلاً عن تسهيل المدفوعات والتحويلات عبر الإنترنت الى الخارج (OutBound) وإستقبال التحويلات الواردة من الخارج (InBound)، ولا سيما أنّ العملاء يبحثون الآن وأكثر من أي وقت مضى عن وسائل موثوقة ومريحة لإدارة مدفوعاتهم وتحويلاتهم بشكل فعّال دون الحاجة الى حساب مصرفي».

من جهته، قال ماريو مكاري، نائب رئيس شركة فيزا للشرق الأوسط: «في فيزا، نحن متحمّسون للشراكة مع بنك الإعتماد اللبناني وشركة Codebase Technologies لإطلاق منتجات مبتكرة ، ونحن فخورون في هذا الجهد التعاوني لإطلاق Wink Pay إلى السوق».

نمو أرباح مصرف قطر الإسلامي
5.5 % في الربع الأول من العام 2024 إلى 955 مليون ريال

أعلن مصرف قطر الإسلامي في بيان نمو أرباحه 5.5 % إلى 955 مليون ريال في الربع الأول من العام الجاري 2024. وأفاد البنك «أن إجمالي الموجودات إرتفع 7.7 % على أساس سنوي إلى 192 مليار ريال، بفضل أنشطة التمويل والإستثمار».

وبلغت موجودات التمويل 124.7 مليار ريال بنمو 6 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2023، ونمت الإستثمارات المالية 7.8 % إلى 48.8 مليار ريال، كما إرتفعت ودائع العملاء 4.4 % إلى 123 مليار ريال للربع المنتهي في 31 مارس/آذار 2024.

وبلغ إجمالي الدخل عن فترة الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري (2024) 2.82 مليار ريال بنمو نسبته 17 % مقارنة بنحو 2.4 مليار ريال في الفترة نفسها من العام 2023.

مجموعة الحبتور تعلن عن إطلاق قناة تلفزيونية جديدة ومدينة إستوديوهات في بيروت مع توفير فرص عمل للبنانيين

أعلنت مجموعة الحبتور عن المراحل الأولى لإطلاق قناة تلفزيونية جديدة في العاصمة اللبنانية بيروت، في خطوة نوعية تأتي لتعزز المشهد الإعلامي والإقتصادي في لبنان، بالإضافة إلى إنشاء مدينة إستوديوهات تليق بمعايير الجودة العالمية. ويُتوقع أن توفر القناة ومدينة الأستوديوهات الفرص لأكثر من 300 لبناني في مجالات مثل الصحافة، الإنتاج، الفنون وغيرها، مما يُعزز البيئة الإعلامية ويُسهم في تحفيز الإقتصاد المحلي.

وقال خلف بن أحمد الحبتور، مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة الحبتور: «إن صمود وروح الشعب اللبناني مصدر إلهام حقيقي. نحن نهدف إلى إستغلال هذه الطاقة لنشر الأمل والسعادة والإيجابية من خلال قناتنا الجديدة. فإلتزامنا لا يقتصر فقط على إنشاء قناة، بل أيضاً على تعزيز بيئة إعلامية مزدهرة للمحترفين».

وأضاف الحبتور: «إن هذه المبادرة ليست مجرد بث تلفزيوني. نحن ملتزمون تمكين القوى العاملة المحلية والمساهمة بشكل إيجابي في إحياء إقتصاد لبنان».

تعيين طارق السدحان رئيساً تنفيذياً جديداً لـ «الأهلي السعودي»

أعلن البنك الأهلي السعودي، عن قرار مجلس الإدارة بتعيين طارق بن عبدالرحمن السدحان في منصب الرئيس التنفيذي للبنك، بعدما تم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي «ساما».

وجاء قرار مجلس الإدارة بتعيين السدحان في منصب الرئيس التنفيذي؛ بعد قبول إستقالة الرئيس التنفيذي المكلف للبنك، طلال بن أحمد الخريجي، بعد عمله في البنك لفترة إمتدت 23 عاماً.

وطارق السدحان حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية من جامعة ناشيونال دي بونت من فرنسا، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود، بالإضافة إلى زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وزمالة المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين.

ويمتلك السدحان خبرة مهنية تزيد عن 25 عاماً في القطاعين العام والخاص، شملت أعمال المراجعة والضرائب والإستشارات المالية والإدارية، وعمليات البنوك، تقلّد خلالها العديد من المناصب القيادية لدى جهات مختلفة، كان آخرها منصب الرئيس التنفيذي لبنك الرياض.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr was named the 'Best Provider of Money Market Funds in Africa and the Middle East' for the years 2009 and 2010 and the 'Best Provider of Money Market Funds in the Middle East' for the years 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015. The bank was also named the 'Best Provider of Money Market Funds and Short-Term Investments in the Middle East' in 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and in Africa and the Middle East in 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 44 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 800 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for the years 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 and 2021 and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) for the seventh year, in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY

BM Phone 19888
بي إم فون

www.banquemisr.com

أرباح مجموعة QNB القطرية تنمو 7 % إلى 4.1 مليارات ريال في الربع الأول من العام 2024

إرتفعت الأرباح الصافية لبنك قطر الوطني (QNB) في الربع الأول من العام 2024 بنسبة 7 % على أساس سنوي إلى 4.1 مليارات ريال بدعم من نمو الدخل التشغيلي بنسبة 11 % إلى نحو 10.4 مليارات ريال .

وأظهرت البيانات المالية لأكبر البنوك في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من حيث قيمة الأصول، إرتفاع قيمة محفظة القروض و السلف بنسبة 7 % لتصل إلى 867 مليار ريال، إلى جانب إرتفاع الودائع بنسبة 6 % إلى 880 مليار ريال .

وبلغت نسبة القروض المتعثرة في نهاية الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري (2024) 2.9 % من محفظة القروض والسلف، في حين بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.1 %، بينما نمت حقوق المساهمين بنسبة 3 % لتصل إلى 105 مليارات ريال.

تدير أصولاً بقيمة 4.13 تريليون دولار الشيخ مكتوم بن محمد يلتقي الرئيس والمدير التنفيذي لـ «ستيت ستريت غلوبال أدفايزرز»

إلتقى الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، رئيس مركز دبي المالي العالمي، السيدة يي-هسين هونغ، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة «ستيت ستريت غلوبال أدفايزرز»، العالمية الرائدة في مجال الإستشارات المالية والإستثمار وإدارة الأصول، في حضور محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، وعيسى كاظم، محافظ مركز دبي المالي العالمي، وعارف أميري، الرئيس التنفيذي لمركز دبي المالي العالمي.

ورحّب الشيخ آل مكتوم برئيس الشركة العالمية، مهنئاً إياها لمناسبة إفتتاح الشركة مقرها الجديد في دبي، «بما لهذه الخطوة من أهمية في توثيق علاقات التعاون بين دبي و«ستيت ستريت غلوبال أدفايزرز»، مؤكداً «إلتزام دبي تعزيز أواصر التعاون وتوسيع دائرة الشراكات الإستراتيجية مع أهم المؤسسات والشركات المالية العالمية، في الوقت الذي لا تدّخر فيه دبي جهداً في توفير البيئة الداعمة للإبتكار والمحفّزة على إزدهار الأعمال، لتكون دائماً الوجهة المفضلة لشركات الإستثمار والإستشارات والتكنولوجيا المالية والإبتكار، كذلك المواهب المبدعة في مجال الخدمات المالية».

من جانبها، أعربت يي-هسين هونغ عن تقديرها للنموذج المُلهِم الذي تقدمه دبي في مختلف مجالات التنمية المستدامة، مشيدةً بالتطوُّر الكبير الذي حقّقته كمركز رئيس للمال والأعمال في المنطقة، وأكدت «أن إقدام الشركة على تأسيس مقر لها في دبي، يأتي في ضوء الحرص على توسيع نطاق أعمالها في المنطقة مع ما تشهده من معدّلات نمو سريعة، والسعي لإكتشاف المزيد من الفرص المتنامية المتاحة في أسواقها الناشئة كذلك الأسواق المحيطة بها».

وناقش المجتمعون أبرز أهداف «قمة دبي للتكنولوجيا المالية» في دبي، من خلال جمع أكثر من 8000 من قادة القطاع المالي على مستوى العالم، وأكثر من 1500 مستثمر وصانع قرار في ذات المجال، وما يعكسه هذا الإقبال الكبير على المشاركة من إهتمام عالمي متنام بفرص النمو التي تتيحها دولة الإمارات، والبيئة الداعمة للإستثمار التي هيّأتها دبي على مدار سنوات طويلة.

نمو أرباح البنك العربي في الربع الأول من العام 2024 17 % إلى 252.8 مليون دولار

نمت أرباح مجموعة البنك العربي الأردني خلال الربع الأول من العام 2024 بعد الضريبة بقيمة 252.8 مليون دولار، مقارنة بنحو 216.3 مليوناً كما في 31 مارس/ آذار 2023 محقّقة نمواً بنسبة 17 %، فيما بلغت حقوق الملكية 11.3 مليار دولار.

وبلغ إجمالي محفظة التسهيلات 37.1 مليار دولار مقارنة بـ 35.4 ملياراً في الربع الأول من العام السابق 2023، كما بلغت ودائع العملاء 49.8 مليار دولار مقارنة بـ 47.7 مليار دولار في الربع الأول من العام السابق 2023، وبإستثناء أثر التغيُّر في أسعار صرف العديد من العملات مقابل الدولار، فقد إرتفعت محفظة التسهيلات وودائع العملاء بنسبة 7 % و6 % تواليا.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك العربي، صبيح المصري: «إن البنك يعمل ضمن إستراتيجية واضحة تعتمد على إدارته الحصيفة للسيولة ورأس المال وقدرته على التعامل بشكل فعّال مع المخاطر».

من جهتها، أوضحت المدير العام التنفيذي للبنك العربي، رندة الصادق، «أن النتائج دعمت المركز المالي للبنك، مما يعزز من قدرته على التعامل مع التحدّيات التي تواجهها البيئة الإقتصادية العالمية، حيث حقق البنك نمواً في الأرباح التشغيلية والمتأتية من الأعمال البنكية الرئيسية بنسبة 10 %»، مؤكدة «إستمرار النهج الحصيف الذي تتبنّاه المجموعة بالمحافظة على جودة المحفظة الإئتمانية، وإستقرار نسب الديون غير العاملة»، مشيرة إلى «أن البنك يقوم

برصد المخصصات الكافية، وبما يتناسب مع البيئة التشغيلية التي يعمل فيها، وقد فاقت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة الـ 100 % من دون إحتساب قيمة الضمانات».

وقد إستمر البنك بالإحتفاظ بمعدّلات سيولة مرتفعة، حيث بلغت نسبة القروض الى الودائع 74.5 % وحافظ البنك كذلك على نسبة كفاية رأس المال حسب تعليمات بازل 3 والتي بلغت 17.8 % وهي أعلى من الحدّ الأدنى المطلوب حسب تعليمات البنك المركزي الأردني.

أرباح «الكويت الدولي» ترتفع 74 % خلال الربع الأول من العام 2024

إرتفعت أرباح بنك الكويت الدولي خلال الربع الأول من العام 2024 بنسبة 73.7 % على أساس سنوي؛ بدعم إيرادات التمويل؛ وذلك وفق بيان لبورصة الكويت.

وقد سجّل البنك ربحاً في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي (2024) بقيمة 6.03 ملايين دينار، مقابل 3.47 ملايين ربح الربع الأول من العام 2023.

ودعم نتائج البنك إرتفاع إيرادات التمويل، وقابله جزئياً إرتفاع المصروفات التشغيلية والمخصّصات وخسائر انخفاض القيمة.

وقد نمت أصول البنك كما في ختام مارس/ آذار 2024 0.7 % عند 3.46 مليارات دينار، وإرتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 22.9 % إلى 21.10 مليون دينار.

يُشار إلى أن أرباح «الكويت الدولي» قد إرتفعت بنسبة 40.4 % لتسجل 19.09 مليون دينار خلال العام 2023، مقابل أرباح بقيمة 13.59 مليوناً خلال العام 2022.

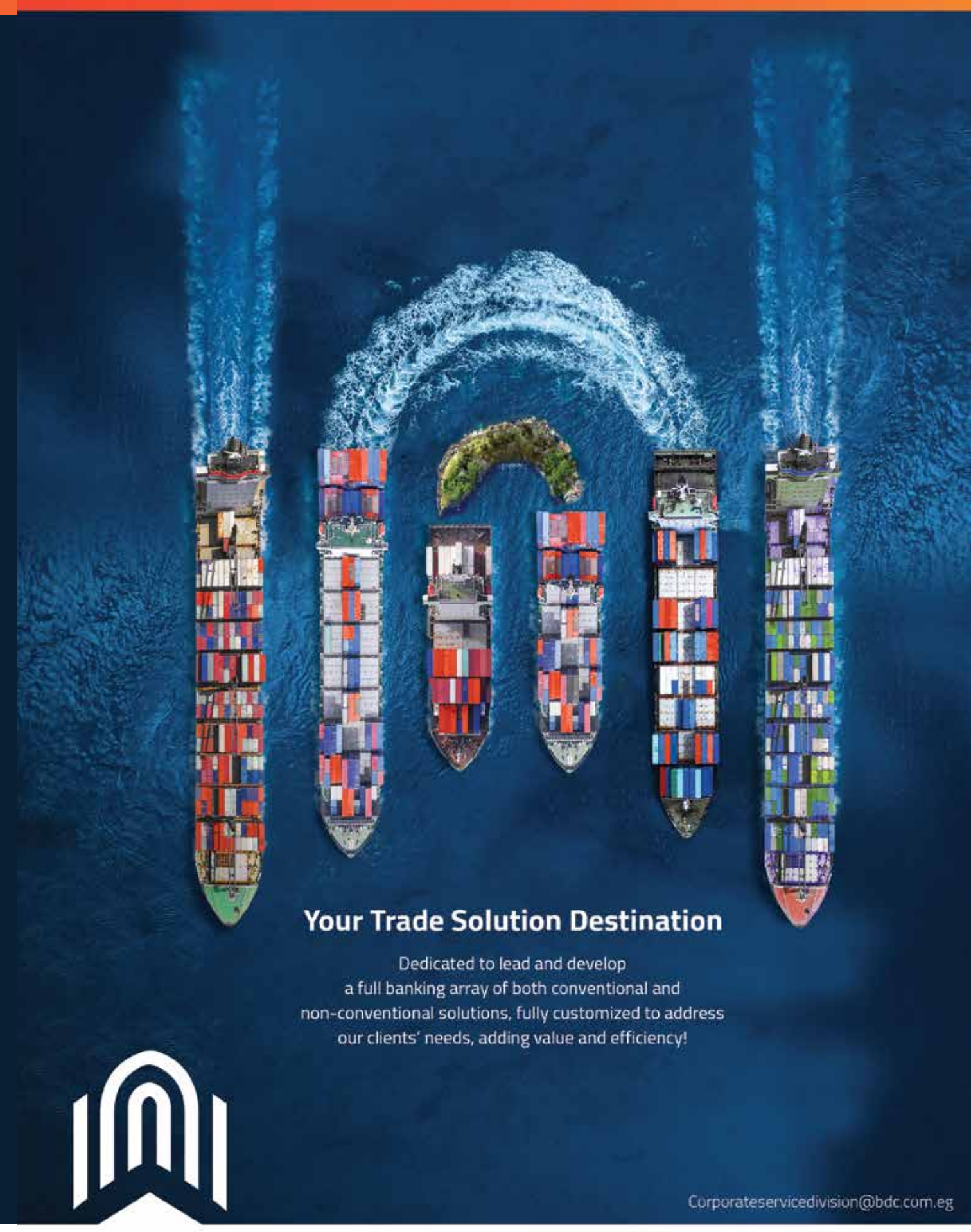

Your Trade Solution Destination

Dedicated to lead and develop
a full banking array of both conventional and
non-conventional solutions, fully customized to address
our clients' needs, adding value and efficiency!

Corporateservicedivision@bdc.com.eg

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire

بمعدل نمو 112 %
بنك القاهرة يربح 6.7 مليارات جنيه في العام 2023

أعلن بنك القاهرة زيادة معدل نمو صافي الأرباح في العام 2023 إلى نحو 112 % على أساس سنوي، ليُسجل نحو 6.7 مليارات جنيه مقابل 3.1 مليارات جنيه مقارنة بالعام السابق بدعم نمو مختلف أنشطته المصرفية.

وبحسب بيان البنك حول نتائج أعماله خلال العام 2023، فإن الأرباح قبل خصم الضرائب سجلت نحو 11 مليار جنيه في العام 2023 مقابل 5.6 مليارات جنيه في العام السابق بمعدل نمو 96 %.
وقال طارق فايد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة: «إن مؤشرات النمو التي حققها البنك خلال العام 2023 تأتي تأكيداً على ريادة ومكانته داخل القطاع المصرفي كأحد أكبر البنوك الرائدة في مصر والذي إنعكس على القوائم والمؤشرات المالية للبنك»، موضحاً «أن صافي الدخل من العائد سجل خلال العام 2023 نحو 17.8 مليار جنيه بالمقارنة مع 12.8 مليار جنيه خلال العام 2022 بمعدل نمو 39 %. كما إرتفع صافي الدخل من الأتعاب والعمولات ليسجل 3.9 مليارات جنيه خلال العام 2023 بالمقارنة مع 2.5 مليار جنيه خلال 2022 بمعدل نمو 58 %».
وأضاف فايد: «أن الإيرادات التشغيلية خلال العام 2023 وصلت إلى 22.2 مليار جنيه مقارنة مع 15.8 مليار جنيه خلال العام 2022 بمعدل نمو 41%، بدعم من الرؤية المستقبلية الطموحة للبنك وإستراتيجية مؤسسية متكاملة ومستدامة. وقد بلغ معدل معيار كفاية رأس المال المجمع 17.35 %، في ظل تحقيق البنك نمواً في إجمالي الأصول ليصل إلى 402 مليار جنيه في نهاية 2023 مقارنة مع 322 مليار جنيه في نهاية 2022 وبنسبة نمو 25 %، مدعوماً بنمو متوازن لكافة قطاعات الأعمال».

وأكد فايد «أن بنك القاهرة واصل الإستثمار في البنية التحتية وزيادة حجم الإنفاق وبصفة خاصة التكنولوجية والبشرية والتي

إستحوذت على أهمية بالغة من إدارة البنك بهدف تقديم أفضل مستوى من الخدمات المصرفية للعملاء»، مشيراً إلى «أن قيمة المصروفات الرأسمالية منذ بداية العام 2018 حتى نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023 بلغت 5.3 مليارات جنيه».

وبحسب بيان البنك، شهدت ودائع العملاء زيادة كبيرة خلال العام المالي 2023 بنحو 51.9 مليار جنيه بمعدل نمو 21 % على أساس سنوي، لترتفع إلى 302.1 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023 مقابل 250.2 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2022.
وإستحوذت ودائع الأفراد على نحو 54 % من إجمالي ودائع العملاء، حيث بلغت 164.1 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023، فيما إستحوذت ودائع المؤسسات على نحو 46 % من إجمالي ودائع العملاء، حيث بلغت 138 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023. كما ارتفع إجمالي رصيد قروض العملاء والبنوك بنحو 39.3 مليار جنيه ليصل إلى 179.8 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023 مقارنة مع 140.5 مليار جنيه في نهاية العام 2022 بمعدل نمو 28 %.
وقد بلغت نسبة إجمالي القروض إلى الودائع نحو 59.52 % في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023.

إتفاقية بين بنك مصر وفيزا للتوسُّع في المدفوعات البنكية بالبطاقات للشركات

محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة بنك مصر

أعلن بنك مصر توقيع إتفاقية تعاون مع شركة فيزا، للمدفوعات الرقمية للتوسع في مجال المدفوعات البنكية من خلال البطاقات للمؤسسات والشركات.

ووقّع الإتفاقية كل من حسام الدين عبد الوهاب، نائب رئيس بنك مصر، وملاك البابا، نائب رئيس شركة فيزا والمدير العام للشركة في مصر، في حضور محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة بنك مصر وشهاب زيدان، رئيس قطاع المنتجات المصرفية للشركات والتحوُّل الرقمي في بنك مصر.

وتهدف إتفاقية التعاون إلى تنشيط إستخدام البطاقات التي تحمل شعار شركة فيزا للمؤسسات والشركات من عملاء بنك مصر، بما يتماشى مع التوجُّه الإستراتيجي للبنك للتوسع في نشاط المدفوعات التي تتم من خلال البطاقات، وتماشياً مع سياسات البنك المركزي المصري في تقليل حجم التداول النقدي والتحول من المجتمع النقدي إلى المجتمع اللانقدي.

وقال محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة بنك مصر: «إن البنك يحرص بشدّة على الدخول في الشراكات والمبادرات بغية تقديم الخدمات المحفزة على إستخدام خيارات الدفع الإلكتروني المختلفة، والتي يوفرها بنك مصر لعملائه من المؤسسات والشركات».

وقالت ملاك البابا، نائب رئيس شركة فيزا والمدير العام للشركة في مصر «إن هذه الإتفاقية ستمكن المزيد من رواد الأعمال من عملاء البنك من الحصول على مزايا حصرية من قطاع الخدمات المصرفية، التي تمكنهم من إدارة أعمالهم بشكل أكثر كفاءة، يُمكنهم من التكيُّف مع التغيُّرات السوقية».

مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK | المصرف الصديق

خدماتنا الإلكترونية

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملاءه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

mastercard VISA Plus PAY

خدمة الصراف الآلي ATM خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016 المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة . شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: E-mail: jum@jbank.ly
الموقع الالكتروني Website: www.jbank.ly
السجل التجاري Commercial Register 429

هاتف: Phone: +218 21 3334031/35, +218 21 4442541/45
فاكس Fax: +218 21 3332505, +218 21 4442476
سويفت: Swift code: jamblyltxxx , ص.ب: P.O Box: 685-3224

«الأهلي المصري» الأول في السوق المصرفية المصرية كوكيل للتمويل ومرتب رئيسي وبنك المستندات

أنهت القروض المشتركة في البنك الأهلي المصري الربع الأول من العام 2024 بتحقيق نتائج متميزة على الصعيد المحلي والدولي، هذا ما تؤكده نتائج التقييم ربع السنوي الذي أعدته مؤسسة بلومبرغ العالمية عن القائمة الخاصة بأداء القروض المشتركة، والذي أظهر حصول «الأهلي المصري» على المركز الأول كأفضل بنك في السوق المصرفية المصرية عن قيامه بالأدوار المختلفة، سواء كوكيل التمويل ومرتب رئيسي وبنك المستندات ومسوق للقروض المشتركة.

كما أظهرت النتائج أيضاً حصول البنك الأهلي المصري على المركز الثاني كوكيل للتمويل وبنك المستندات والمركز الخامس كمسوق للقروض المشتركة والمركز السادس كمرتب رئيسي على مستوى قارة أفريقيا، بالإضافة إلى حصوله على المركز الأول كبنك المستندات والمركز الرابع كوكيل للتمويل على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك بعد عدد من البنوك ومؤسسات التمويل الدولية الكبرى، حيث إستطاع «الأهلي المصري» إدارة وترتيب وتسويق ست صفقات تمويلية وذلك بقيمة إجمالية بحوالي 18.8 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام 2024.

أكثر من 32.5 مليار جنيه مسحوبات الصراف الآلي في «الأهلي المصري»

على صعيد آخر، حققت ماكينات الصراف الآلي للبنك الأهلي المصري معدلات سحب غير مسبوقة إعتباراً من 2024/4/1 (بداية فترة صرف المعاشات) حتى 2024/4/14 (نهاية فترة عيد الفطر المبارك)، حيث بلغ عدد المعاملات 13,6 مليون معاملة بقيمة إجمالي مسحوبات نقدية تجاوزت 32,5 مليار جنيه خلال عطلة عيد الفطر، وكان من ضمن تلك المعاملات عدد 508 آلاف معاملة Contactless (معاملات لا تلامسية) بقيمة إجمالية تجاوزت1,2 مليار جنيه (قيمة مسحوبات نقدية Contactless).

وقد حرص «الأهلي المصري» على تغذية جميع ماكينات الصراف الآلي الخاصة به المنتشرة في مختلف أنحاء الجمهورية بمعدلات إستثنائية لتلبية إحتياجات المواطنين من النقدية على مدار 24 ساعة، وذلك لضمان تنفيذ عمليات السحب التي يحتاجها المواطنون طوال أيام العطلات بكل سهولة ويسر، وذلك من خلال التنسيق بين العاملين في البنك وشركات نقل الأموال، وخصوصاً في الماكينات المتواجدة في الشوارع والمراكز التجارية والتي تشهد معدلات أعلى من السحب النقدي وزيادة كثافة الجمهور، مع وجود مراقبة فورية لجودة الماكينات وصيانتها للتأكد من سلامتها.

وفي السياق عينه، وفّر البنك الأهلي المصري سيارات الصراف الآلي المتنقلة ببعض أماكن التجمعات للعملاء خلال فترة العطلة، إضافة إلى

زيادة أعداد الماكينات الثابتة بتلك المناطق. علماً أن «الأهلي المصري» لديه أكبر شبكة لماكينات ATM والتي تبلغ أكثر من 6684 ماكينة منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية.

«الأهلي المصري» الأكثر أماناً في مصر بشهادة Global Finance

أظهرت أحدث تقييمات «غلوبال فاينانس» العالمية التي تصدرها كل عام لأكثر المؤسسات المالية إستقراراً في مختلف أنحاء العالم، إحتفاظ البنك الأهلي المصري بمكانته كأكثر البنوك أماناً في مصر لعام 2024، وهو المركز الذي يُحرزه البنك للعام الخامس توالياً، حيث تأتي تلك المراكز إستناداً إلى التقارير الصادرة عن مؤسسات التقييم المالي العالمية مثل Moody's, Standard & Poor's, Fitch، كذلك وفق مؤشرات الأداء المصرفي ولتقييم الأصول والمراكز المالية للبنوك في أكثر من 1000 بنك في العالم.

بنك يبيك لحد إيدك

١٢٥ سنة

أنجز معاملاتك البنكية وخدمات كتير
مع الأهلي موبايل / الأهلي نت

احذر
لا تشارك بياناتك أو
ارقامك السرية مع أحد

19623

تطبق الشروط والاحكام

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٢٠

«الكويت الوطني» يحقق أرباحاً صافية بقيمة 146.6 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2024

أعلن بنك الكويت الوطني عن نتائجه المالية للأشهر الثلاثة الأولى من العام 2024، حيث حقق صافي أرباح بلغت 146.6 مليون دينار كويتي (476.8 مليون دولار)، مقابل 134.2 مليون دينار كويتي (436.6 مليون دولار) في الربع الأول من العام 2023، بإرتفاع بلغت نسبته 9.2% على أساس سنوي.

ونمت الموجودات الإجمالية كما في نهاية مارس/ آذار من العام 2024 بواقع 5.1 % على أساس سنوي، لتبلغ 38.3 مليار دينار كويتي (124.7 مليار دولار). كما بلغت القروض والتسليفات الإجمالية 22.4 مليار دينار كويتي (72.8 مليار دولار) مرتفعة بنسبة 5.7 % على أساس سنوي. وقد بلغ حقوق المساهمين 3.8 مليار دينار كويتي (12.3 مليار دولار أمريكي) بارتفاع بلغت نسبته 7.9 % على أساس سنوي.

وقال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني حمد البحر: «حققنا أرباحاً قوية في الربع الأول من العام 2024، وأظهرت نتائجنا مدى تركيزنا على تقديم قيمة مستدامة وطويلة الأجل لعملائنا ولمجتمعاتنا ومساهمينا»، مشيراً إلى أنه «بينما نواصل حصد فوائد إستثماراتنا الإستراتيجية في التكنولوجيا وفي كوادرنا البشرية، فإننا واثقون من قدرتنا على تحقيق مزيد من النجاحات في دعم إحتياجات عملائنا».

وشدّد البحر على «أن نجاح البنك المستمر يرتكز إلى أسس صلبة يدعمها اتباعه نهج التنويع الذي يضعه في صميم إستراتيجيته»، مشيراً إلى أنه «من خلال التنويع الإستراتيجي لمحفظة البنك وخدماته عبر مناطق جغرافية مختلفة، فإنه يحد من المخاطر ويقتنص الفرص الواعدة، كما يؤكد إلتزامه بالقدرة على التكيُّف والمرونة وضمان الاستقرار على المدى الطويل».

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر: «سجلنا بداية قوية في العام 2024 وشهدت قطاعات أعمالنا زخمًا مستمراً خلال هذا الربع، لتبرهن على فوائد إستثماراتنا الإستراتيجية ومزيج أعمالنا المتنوع»، موضحاً «أن البنك حقق نمواً قوياً في الإيرادات والأرباح وواصل البناء على الزخم التشغيلي الذي سجله خلال العام 2023، ليحقق ربعاً آخر من الأرباح القوية مدفوعاً بمواصلة النمو عبر كافة قطاعات أعماله».

بنك الإسكان
Housing Bank

حـــوّل راتبـــك
وبنـــكك بيكافئك
بعوائد ماليـــة بتوصل لـ

للمزيد، امسح الرمز

- تنتهي الحملة بتاريخ 2024/12/31.
- خاضع لشروط وأحكام البنك.

الهيئة العامة لمساهمي بنك الإسكان
140.8 مليون دينار صافي الأرباح لعام 2023
بنسبة نمو 6.3 % مقارنة بالعام 2022

وافقت الهيئة العامة لمساهمي بنك الإسكان للتجارة والتمويل في إجتماعها العادي على البيانات المالية لعام 2023 بما في ذلك الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة (25 %) من القيمة الاسمية للسهم لمساهمي البنك عن العام 2023، كما صادقت على تقرير مجلس الإدارة لعام 2023 والخطة المستقبلية لعام 2024، وعلى تقرير مدققي حسابات البنك للعام 2023 وإنتخاب شركة برايس ووتر هاوس كوبرز (PWC) لتدقيق حسابات البنك للعام 2024.

وترأس عبد الاله الخطيب رئيس مجلس الإدارة، الإجتماع الإلكتروني، في حضور مساهمين يحملون أسهماً أصالة ووكالة، تشكل ما نسبته (94.770 %) من رأس المال، وبمشاركة مراقب عام الشركات، ومندوب عن البنك المركزي الأردني، ومندوب عن سلطة النقد الفلسطينية، ومندوب مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2023 «ديلويت آند توش»، ومندوب مدققي الحسابات المنتخبين لتدقيق حسابات البنك للعام 2024 «برايس ووتر هاوس كوبرز» (PWC).

وأشار الخطيب إلى «أن العام 2023 صادف الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل، حيث إمتد إرث المجموعة منذ العام 1973 مستنداً، إلى سجل زاخر بالإنجازات، ليمضي البنك قدماً نحو إنطلاقة جديدة في مختلف جوانب ومجالات العمل وأنشطة وفرص النمو وتطورها، ففي العام 2023 واصلت المجموعة مسيرتها بخطى ثابتة وواثقة وضمن نهج إستراتيجي شامل مرن ومنسجم مع المتطلبات والإحتياجات، أدى إلى الحفاظ على النسق التصاعدي في الأداء والنتائج، لتتجلّى صورة ذلك بوضوح نهاية العام 2023 بتحقيق البنك مستوى تاريخي من الأرباح هو الأعلى منذ تأسيسه».

وأوضح الخطيب «أن إلتزامات مجموعة البنك تجاه القضايا البيئية والإجتماعية والحوكمة، تُعد إحدى الأولويات الهامة لضمان التوافق مع أفضل الممارسات الدولية والمعايير المعمول بها».

وفي تعقيبه على البيانات المالية للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31، شرح الخطيب أنه «خلال العام 2023 كان للتحدّيات الإستثنائية والاثار الجسيمة للعدوان الإسرائيلي على غزة آثار واضحة على إقتصاد الأردن والإقليم، لا تزال ماثلة على قطاعات إقتصادية هامة كالخدمات والسياحة والنقل، وفي ضوء تأثر أعمال وأنشطة فروع البنك المنتشرة في فلسطين، وخصوصاً في قطاع غزة، كان لسياسة المجموعة الحصيفة في إدارة المخاطر أثر كبير في حماية المركز المالي عن طريق رصد مخصّصات إستباقية كإجراء وقائي تمثل في قيام البنك خلال العام 2023 ببناء مخصصات إضافية تزيد عن 35 مليون دينار».

وأضاف الخطيب: «واصل البنك أداءه المتميّز، حيث بلغت الأرباح الصافية بعد المخصّصات والضرائب 140.8 مليون دينار بنسبة نمو 6.3 % مقارنة بالعام 2022، وسجل إجمالي الدخل المتأتي من العمليات البنكية الرئيسية إرتفاعاً بنسبة 15.9 % ليصل إلى 438 مليون دينار مقارنة مع 378 مليون دينار تم تحقيقها خلال العام 2022.

«بوبيان» يطلق تقريره حول الإستدامة
ورؤيته نحو النمو المستدام لعام 2023

أصدر بنك بوبيان تقريره الرابع للإستدامة لسنة 2023 تحت عنوان «التكامل مع الإستراتيجية المؤسسية» ليعكس من خلالها مبادرات البنك نحو تبني ممارسات ذات نهج إستباقي تُساهم بفعالية في النهج المستدام لتطبيق الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG».

وقال الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية والرقمية في بنك بوبيان عبدالله التويجري: «يُعد ركيزة أساسية يُواصل البنك من خلالها تعزيز أولوياته وعرض تجاربه الرائدة نحو ترسيخ مبادئ الإستدامة، وتقييم مدى نضج معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات ESG من خلال وضع أجندة محددة المسارات وخارطة طريق لدعم مستقبل مستدام».

وأوضح التويجري «أن بنك بوبيان يسعى دوماً إلى حماية حقوق المساهمين والحفاظ على القيمة الإستثمارية، وعلى الحد من تضارب المصالح من خلال الإلتزام بتطبيق جميع المعايير وتعزيز دور المساهمين في المشاركة في عمليات إتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بكل ما يرتبط بإستثماراتهم».

دورات تدريبية لإتحاد المصارف العربية في لبنان وسوريا وقطر والسعودية والبحرين

نظم إتحاد المصارف العربية ورش عمل تدريبية عدّة، في كل من لبنان، سورية، قطر، السعودية والبحرين، وعبر التواصل المرئي، وهي كالتالي:

«الخدمات المصرفية الرقمية»

نظّم الإتحاد ورشة عمل حضورية، بالتعاون مع مصرف سورية المركزي في العاصمة دمشق، بعنوان «الخدمات المصرفية الرقمية Digital Banking 4.0»، لمدة ثلاثة أيام، ما بين 18 شباط/ فبراير و20 منه 2024، وقد شارك في الورشة 28 مشاركاً من 12 مصرفاً. وقد حاضر فيها الدكتور رامي شاهين، خبير رائد في مجال الذكاء الإصطناعي AI، وتقنيات إدارة المستقبل FMT.

وهدفت الورشة إلى فهم الذكاء الإصطناعي والتقنيات الناشئة، وموجات الإبتكار والتحول، وأنواع الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته، التحديات والفرص العملية، الإستراتيجية والتخطيط.

«الإدارة الفعّالة لمخاطر الجرائم المالية في الصيرفة المعاصرة»

ونظم الإتحاد ورشة عمل بعنوان «الإدارة الفعّالة لمخاطر الجرائم المالية في الصيرفة المعاصرة»، في مدينة الدوحة، قطر لمدة ثلاثة أيام، ما بين 4 آذار/ مارس، و6 منه بعنوان: «الإدارة الفعّالة لمخاطر الجرائم المالية في الصيرفة المعاصرة THE EFFECTIVE MANAGEMENT OF FINANCIAL CRIME RISKS IN MODERN BANKING»، شارك فيها 27 مشاركاً، من قطر، والسودان، وسلطنة عُمان والأردن. وقد حاضر في الورشة كميل رخو، مجاز في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومستشار أعمال في القطاع المالي والتجاري العام، لبنان. وقد حاضر في الورشة روجيه أبو الحسن، رئيس إدارة المخاطر المالية والإستراتيجية لدى مجموعة الإعتماد اللبناني – لبنان، ومدرّب ومحاضر معتمد لدى إتحاد المصارف العربية والعديد من مؤسسات التدريب العربية والأجنبية.

وقد هدفت الورشة إلى مناقشة الحوكمة الرشيدة ضمن المؤسسات المالية وكيفية تأثيرها على مكافحة الجرائم المالية، ومناقشة آلية إدارة المخاطر وتفصيلها، ومناقشة مخاطر العقوبات الدولية على المؤسسات المالية وعملائها، وإستعمال التكنولوجيا في عملية مكافحة الجرائم المالية.

«تفاعل المعيار المحاسبي الدولي IFRS9»

ما بين 4 آذار/ مارس و6 منه 2024، بعنوان: «تفاعل المعيار المحاسبي الدولي مع إطار بازل لإدارة المخاطر IFRS9 INTERACTION OF IFRS9 STANDARD WITH THE BASEL FRAMEWORK»، وقد شارك فيها من المملكة العربية السعودية (مصرف واحد)، ومن لبنان (ثلاثة مصارف)، ومن الكويت (مصرفان)، ومن البحرين (مصرفان)، ومن الأردن (مصرفان) ومن العراق (مصرف واحد).

وقد هدفت الورشة إلى أهمية تطوير المشاركين فهماً مفصلاً للتفاعل بين نماذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة IFRS9 ومتطلبات مخاطر الإئتمان في إطار بازل، وفهم التقارب في تقنيات النمذجة والنواحي التي تختلف فيها هذه المعايير.

«الذكاء الإصطناعي في المصارف»

ونظم الإتحاد ورشة عمل تدريبية في مدينة المنامة، مملكة البحرين، بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، وجمعية المصارف في البحرين بعنوان: «الذكاء الإصطناعي في المصارف»، لمدة ثلاثة أيام، ما بين 5 أيار/ مايو و7 منه 2024، في حضور 60 مشاركاً من المصارف البحرينية والعربية. وقد إفتتح الورشة، المدير التنفيذي للخدمات المصرفية في مصرف البحرين المركزي، محمد فخرو، وحاضر فيها Samih Kumluk.

«جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

وأطلق الإتحاد البرنامج التدريبي في مقره الإقليمي، في مدينة الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، بعنوان: «جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب – التعرُّف عليها، وأفضل الوسائل لمكافحتها»، بمشاركة البنك المركزي السعودي والمصارف والمؤسسات المالية السعودية.

«AI in banking: Unleashing the power of DATA»

ونظم الإتحاد ورشة عمل في مدينة المنامة، مملكة البحرين، لمدة ثلاثة أيام، ما بين 5 أيار/ مايو و7 منه 2024، بعنوان: «AI-INFUSED BANKING: Unleashing the power of DATA»، وقد شارك في الورشة 62 مشاركاً، من 14 مصرفاً من البحرين. وقد حاضر في الورشة SEMIH KUMLUK.

«العقوبات المالية المستهدفة ومخاطر غسل الأموال المرتبطة بها»

وإختتم الإتحاد ورشة عمل تدريبية، في عمّان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، لمدة يومين، ما بين 5 أيار/ مايو و6 منه 2024، بعنوان: «العقوبات المالية المستهدفة ومخاطر غسل الأموال المرتبطة بها»، في حضور 44 مشاركاً من المصارف الأردنية والعربية وشركات الصرافة العربية والأردنية، وقد حاضر في الندوة كل من: عرفات الفيومي، المدير التنفيذي لدائرة الرقابة على غسل الأموال في البنك المركزي الأردني، وعنان الطيف، مدير دائرة الإنضباط في سوق سلطة النقد الفلسطينية.

«إدارة السيولة ومخاطر أسعار الفائدة وإنعكاساتها على مخاطر الإئتمان»

كذلك إختتم الإتحاد ورشة عمل تدريبية، لمدة ثلاثة أيام، ما بين 8 أيار/ مايو و9 منه 2024، في العاصمة الأردنية عمّان، بعنوان: «إدارة السيولة ومخاطر أسعار الفائدة وإنعكاساتها على مخاطر الإئتمان في ضوء مقررات لجنة بازل»، في حضور 24 مشاركاً من المصارف الأردنية والعربية. وقد حاضر في الورشة عدنان ناجي، مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض.

‘The Undelivered’ becomes one of Aramex’s most talked about campaigns

Aramex, a leading global provider of comprehensive logistics and transportation solutions, has delivered a resounding success with its poignant video campaign for Ramadan centered around an undelivered parcel destined for Gaza, uniting voices from around nations to inspire a global call for peace and universal brotherhood.

Since its rollout during early Ramadan, ‹The Undelivered› video campaign by Aramex has witnessed participation on the dedicated website deliverpeace.global from across 43 countries, bringing together a fragmented world around the power of one word – ‹Salam› or ‹Peace› in Arabic. The campaign videos have so far garnered more than 14 million views across different social media platforms such as YouTube, Instagram Facebook, X and LinkedIn. The video was also shared by some of the top influencers on Instagram, reaching over 10 million users. All elements of the campaign, such as the dedicated website and various media reports, have had over 20 million impressions. This success can be attributed to its universal message of providing reassurance to all communities and holding out hope for the future.

Focused on a parcel sent by a Palestinian citizen living abroad to his family back home in Gaza, which cannot be delivered until either a ceasefire is in place or the borders are opened, ‹The Undelivered› video campaign ends with a call to action to send a message of peace via the website deliverpeace.global. The simple but powerful appeal of the campaign saw thousands of people recording and posting a short video message with the word ‹Salam› – in solidarity with the campaign›s theme of promoting peace and harmony in Gaza and around the world.

Deloitte Launches Kiyadat to Advance GCC National Talent Into Leadership Roles

Deloitte Middle East announced the launch of Kiyadat, a center of excellence designed to empower national talent across the Gulf Cooperation Council (GCC) region. In Arabic, "Kiyadat" translates to "Leaders", symbolizing the commitment to fostering national talent and paving their way towards leadership roles. Mutasem Dajani, CEO of Deloitte Middle East, commented on the launch, "The Deloitte Kiyadat Center of Excellence is an exciting element of our business and talent strategy, contributing to the advancement of the region. Our commitment is to support the development of national youth and professional leaders across the GCC, offering sustainable career paths within and beyond Deloitte. Our aim is to foster, empower, and advocate for the growth of national talent, shaping meaningful and impactful careers."

Kiyadat will serve as a platform for current and future Deloitte programs aimed at nurturing and empowering talent. These initiatives span a multitude of purposes, including people development, mentoring and sponsorship to empower talent to build careers made for the future. A Deloitte Kiyadat Advisory Council whose members are senior multi-disciplinary partners from across the region will govern the center providing their expertise and deep experience. The council members include Rana Ghandour Salhab, the regional Deloitte ME People & Purpose managing partner, Jazala Hamad, Audit & Assurance Partner and UAE nationalization leader; Nasser AlSagga, KSA Head of Tax Controversy, and Riyadh Office Managing Partner; Ali AlWazzan, Kuwait Office Managing Partner; Ahmed AlQassabi, Oman Office Managing Partner; and Nasma Abbas, Deloitte ME Director of the Empowerment & Performance CoE and Nationalization Lead. The Advisory Council members in their inaugural meeting reiterated that Kiyadat reflects Deloitte's dedication to growing and advancing men and women in the GCC to assume professional leadership positions in line with their countries vision of the future. Through leveraging strategic initiatives and forging impactful partnerships, the council aims to provide a differentiated strategy to empower national talent and foster an ecosystem conducive to their long-term success. The Kiyadat initiatives will include establishing the Deloitte National Youth Councils in each GCC country. In addition to professional development programs like Mustaqbaly, designed for young audit and tax professionals, Itqan, for those pursuing careers in financial advisory, and the BrightStart and BrightStar pioneering programs which offer education-to-employment pathways for aspiring and highly skilled national university students in consulting, digital disciplines, cyber and risk advisory. Participants are hired at Deloitte while still pursuing their university studies and are given the chance to gain a long-term competitive advantage from an early stage.

Malaysia' s central bank projects 4% - 5% GDP growth in 2024

A view of Kuala Lumpur. Malaysia›s central bank expects the country›s economy to grow %4 to %5 this year. (Photo by Hiroki Endo)
NORMAN GOH, Nikkei staff writerMarch ,20 12:00 2024 JST
KUALA LUMPUR -- Malaysia›s economy is expected to grow faster at %4 to %5 this year, driven by improved investment and external demand, according to the country›s central bank.

The country posted %3.7 gross domestic product growth last year, down from %8.7 the previous year due to weak external demand resulting from China›s economic slump and U.S. monetary policy tightening.
«Global growth is expected to rebound in 2024, driven by the technology upcycle, tourism recovery, and low base effects in 2023,» Bank Negara Malaysia said in its annual report released Wednesday. The bank added that the recovery of the tech cycle as well as new and existing investment projects would spur domestic growth.

The central bank noted that despite subdued global demand and lower commodity prices last year, Malaysia›s labor market conditions improved, coupled with heightened overall investment activity in the IT and electronics sectors.

The country has been one of Asia›s major electronics production hubs, with global semiconductor companies preparing further investments to strengthen their supply chains.
Tourism Malaysia, a government agency, is targeting 27.3 million tourist arrivals in 2024, surpassing pre-COVID levels of 26.1 million in 2019. Last year, Malaysia received 20.1 million tourist arrivals.

In the annual report, Bank Negara explained that most industries are projected to grow in 2024, with the services and manufacturing sectors expected to expand %5.5 and %3.5, respectively.
However, the agriculture industry is expected to contract %0.5 due to dry weather conditions and the El Nino phenomenon, which will lead to lower oil palm production, one of Southeast Asia›s major export commodities.
The central bank projects that headline inflation will remain moderate, averaging between %2.0 and %3.5 in 2024. The country›s inflation rate had been on a downward trend throughout 2023, falling to %1.6 in the fourth quarter.

إتحاد المصارف العربية

عقود رعاية مجلة اتحاد المصارف العربية
2025-2024

$عقد بلاتينوم 20000

- 12 صفحة اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية / سنة كاملة
- ثلاثة ملفات أو ثلاث مقابلات خاصة تنشر ورقيا و اونلاين
- وضع لوغو المؤسسة في مجلة اتحاد المصارف العربية و اونلاين كراعي لمجلة اتحاد المصارف العربية / سنة كاملة
- توزيع فلاير او كتيب للمؤسسة الخاص بكم خلال مؤتمرات الاتحاد

$عقد ذهبي 15000

- 6 صفحات اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية / سنة كاملة
- ملفان او مقابلتان خاصة تنشر ورقيا و اونلاين
- وضع لوغو المؤسسة في مجلة اتحاد المصارف العربية و اونلاين كراعي لمجلة اتحاد المصارف العربية / سنة كاملة

$عقد فضي 10000

- 3 صفحات اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية
- ملف او مقابلة خاصة تنشر ورقيا و اونلاين

او يمكنكم اختيار من اسعار الاعلانات ادناه للمشاركة في عدد واحد

غلاف داخلي اول: 3000$
غلاف خارجي اخير: 4000$
غلاف داخلي اخير: 3500$
مقابلة صفحتين + صورة صفحة داخلية كاملة: 2500$
صفحة اعلان داخلية: 1500$
ملف خاص للمصرف 4 صفحات تشمل الاعلان: 6000$
ملف خاص للمصرف 12 صفحة: 10000$

اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

KURDISTAN
International Islamic Bank
For Investment and Development
مصرف كوردستان الدولي الاسلامي
للاستثمار والتنمية

المصرف الذي يمكنك الوثوق به
The bank you can trust

ينطلق التوجه الاستراتيجي للمصرف من خلال طرح منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وتلبي احتياجات جمهور المتعاملين معه وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ذة عن المصرف:
ريخ ٢٠٠٥/٣/١٣ تأسس مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للأستثمار والتنمية كشركة مساهمة خاصة
اقية تمارس النشاطات المصرفية والاستثمارية والتمويلية بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي وبموجب
قوانين والتشريعات المعتمدة في العراق ويلتزم المصرف في جميع اعماله وعملياته باحكام الصيرفة الاسلامية.

+964(0)66 211 2000 | admin@kib.iq | www.kib.iq | erbil - gulan s

البنك العربي...
بنك العام في الشرق الأوسط 2023

من مجلة ذا بانكر - لندن (The Banker)

(المملوكة لمجموعة فاينانشال تايمز المحدودة)

THE BANKER
BANK OF THE YEAR
2023
MIDDLE EAST

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة

arabbank.com